الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــامعة فرحـــات عباس سطيف
كليـــة العلـــوم الاقتصاديـــة والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مدرســـة الدكتوراه: إدارة الأعمـــال والتنمية المستدامة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة

تحت عنوان:

دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري

إعداد الطالبة
سفـيان حنان

تحت إشراف
أ.د جنان عبد المجيد

لجنة المناقشة

د. بوعظم كمال .....أستاذ محاضر.....جامعة سطيف..... رئيسا
أ.د. جنان عبد المجيد .....أستاذ دكتـور.....جامعة سطيف..... مشرفا ومقررا
د. بركان يوسف .....أستاذ محاضر.....جامعة سطيف.....مناقشا
د. قطاف ليلى .....أستاذ محاضرة.....جامعة سطيف.....مناقشة

السنـــــــة الجـــــــامعية 2010-2011

كلمة شكر وتقدير

أولا الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقني وأنعم عليا بإتمام هذا البحث، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أتوجه بجزيل الشكر والعرفان الكامل لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور **جنان عبد المجيد** الذي كانت له المساهمة الكبيرة والفعالة في إثراء هذا البحث وتوجيهه إلى الطريق السليم من خلال ملاحظاته القيمة التي كان يضيفها في كل مرة على هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر إلى موظفي وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وخاصة مكتب الإحصاء على المعلومات التي قدموها لي، وإلى موظفي المكتبة المركزية بجامعة الجزائر على التسهيلات الممنوحة، دون أن أنسى موظفي غرفة الفلاحة بولاية سطيف.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على التوجيهات والنصائح المقدمة لي.

الإهداء

*أهدي ثمرة هذا الجهد إلى أعز ما أملك في هذا الوجود أبي العزيز"**ساعد**" وأمي الغالية "**فطيمة**"*

أطال الله في عمرهما وجزاهم الله خيرا عنا...

اللذان ضحى من أجل راحتنا.

إلى أخواتي الغاليات: سامية، أمينة، الخنساء، آية الرحمان، ريحانة وأخيرا البرعمة الصغيرة إسراء حفظهن الله ورعاهن.

وإلى إخوتي الأعزاء: إسلام ومحمد عبد القدوس حفظهما الله ورعاهم وابن أختي الكتكوت الصغير إسحاق.

دون أن أنسى جدتي وجدي الكريمين أطال الله في عمرهما وابن خالتي: عادل.

إلى كل من اعترف له ويعترف لي بالصداقة.

إلى كل من يناضل من أجل العلم والمعرفة.

*إلى كل من يعمل على بناء ورقي" **الـــجزائـــــــر**"*

أهدي ثمرة مجهودي

سفيان حنان

المحتويات

العنـــــــــوان	الصفحة

المقدمة.....أ

الفصل الأول: الاكتفاء الغذائي المستدام والتنمية الزراعية المستدامة

تمهيد الفصل الأول.....2

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.....3

المبحث الثاني: الأمن الغذائي المستدام.....20

المبحث الثالث: التنمية الزراعية المستدامة.....37

خلاصة الفصل الأول.....61

الفصل الثاني: كيفية تحقيق الزراعة المستدامة في الجزائر

تمهيد الفصل الثاني.....63

المبحث الأول: ماهية السياسة الزراعية.....64

المبحث الثاني: السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر قبل **1999**.....70

المبحث الثالث: السياسة الزراعية الجزائرية الجديدة (**1999-2010**).....80

خلاصة الفصل الثاني.....119

الفصل الثالث:نتائج السياسة الزراعية المستدامة على الاقتصاد الجزائري

تمهيد الفصل الثالث.....121

المبحث الأول: النتائج على مستوى تنظيم القطاع الفلاحي.....122

المبحث الثاني: النتائج على مستوى الإنتاج الزراعي.....138

المبحث الثالث: النتائج على مستوى التجارة الخارجية.....158

خلاصة الفصل الثالث.....167

الخـــــــاتمة.....168

الملاحق.....

الفهرس.....

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	الأهداف الأساسية من تحقيق التنمية المستدامة	10
2-2	تطور الأراضي الزراعية حتى سنة 2004	86
3-2	تطور الإنتاج الزراعي في 2004	87
4-2	مجموعات الشراكة المحلية والتكامل بين القطاعات المتعددة في المناطق الريفية	98
5-2	مجموعات الدعم من أجل تعزيز وتنفيذ العديد من الأنشطة الاقتصادية المبتكرة	99
6-2	مجموعات التنمية المتوازنة والإدارة المستدامة للموارد والتراث في المناطق الريفية	100
7-2	مجموعات التآزر الاجتماعي والاقتصادي وتنسيق الإجراءات	101
8-3	المنتجات الرئيسية التي تدعم ماليا من طرف FNRDA	124
9-3	أهم عمليات الدعم المقدمة للفلاحين في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية	126
10-3	تطور الأراضي الزراعية والأراضي الزراعية المستغلة في الجزائر	138
11-3	تطور استخدام الأراضي في الجزائر خلال الفترة 2007-2008	139
12-3	تطور مساحات الأراضي المسقية خلال الفترة 2000-2007	140
13-3	تطور مساحة الأراضي المسقية بنظام التقطير	141
14-3	أهم العمليات لحماية الموارد الفلاحية	141
15-3	كفاءة استخدام المياه في الشرب والري في الجزائر (%)	141
16-3	نصيب المتر المكعب من المياه من الناتج الزراعي في الجزائر عام 2006	142
17-3	التغيرات في التركيب المحصولي للإنتاج النباتي على مستوى الجزائر خلال الفترة	142
18-3	تطور الأراضي المخصصة للفواكه 1999 إلى 2009	142
19-3	يبين تطور الإنتاج النباتي من 1999 إلى 2010	143
20-3	تطور إنتاج الفواكه من1999 إلى 2010	144
21-3	إنتاجية الهكتار (تطور عوائد الإنتاج النباتي) خلال 1999-2009	146
22-3	تطور إنتاجية الهكتار بالنسبة للفواكه من 1999-2009	149
23-3	تطور الثروة الحيوانية في خلال الفترة 1999-2010	150
24-3	يبين تطور الإنتاج الحيواني من 1999 إلى 2010	151
25-3	تطور إنتاج الأسماك في الجزائر 2000 و2005-2009	152

26-3	الواردات الغذائية والزراعية في الجزائر من سنة 2000 إلى 2010	155
27-3	الواردات الغذائية خلال السداسي الأول لكل من سنة 2007 و2008	158
28-3	الصادرات الغذائية والزراعية الجزائرية من سنة 2000 إلى 2010	160
29-3	الميزان التجاري الغذائي في الجزائر من سنة 2000 إلى 2010	162
30-3	الميزان التجاري للأغذية والسلع الزراعية والمستهلكة في الجزائر من سنة 2000 إلى 2010	164

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	المحاور الرئيسية للتنمية المستدامة	08
2-1	بعض نظم الزراعة	55
3-2	برنامج التجديد الفلاحي	106
4-2	برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني	108
5-2	برنامج التجديد الريفي	109
6-2	مراحل الانجاز التي أدت إلى سياسة التجديد الريفي	111
7-2	العناصر الفاعلة في مشروع التنمية الريفية المدمجة	112
8-3	تطور عدد السكان في الجزائر من 1999 إلى 2010	147
9-3	تطور نصيب الفرد من الإنتاج المحلي للحبوب	148
10-3	تطور نصيب الفرد الجزائري من المنتجات الحيوانية: اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء 1999-2010	153
11-3	تطور نصيب الفرد الجزائري من المنتجات الحيوانية: الحليب والبيض خلال الفترة 1999-2010	154

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الإنتاج النباتي من سنة 2000 إلى 2010	**186**
02	إنتاج الفواكه من سنة 2000 إلى 2010	**189**
03	الثروة الحيوانية من سنة 2000 إلى 2010	**191**
04	الإنتاج الحيواني من سنة 2000 إلى 2009	**192**

المقدمـــــة

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الاقتصادية لجميع دول العالم بما فيها الجزائر، لذا تسعى كل الدول لتضمن العيش الكريم لشعوبها من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الزراعي، وعليه مهما كانت خلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحظى القطاع الزراعي بأهمية معتبرة، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثره هو بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى.

وتعتبر المرحلة الراهنة من أصعب المراحل التي تمر بها الدول النامية نظرا لعدم قدرة الإنتاج الزراعي على تلبية حاجيات السكان المتزايدة (الطلب على الغذاء يزيد بمعدلات مرتفعة، في ضوء معدلات النمو السكاني العالية في تلك الدول)، ومن المتوقع أن تزداد حدة المشكلة الغذائية في الدول النامية في ظل تحرير التجارة العالمية للغذاء، توافقا مع اتفاقية التجارة الدولية، وكذلك ارتفاع أسعارها، مما يعني زيادة المنافسة من المنتجات الغذائية المستوردة لنظيرتها المحلية. وكذلك ارتفاع أسعارها، مما يعني زيادة أعباء فاتورة الغذاء للدول النامية ، ولا شك أن هذه الأزمة الغذائية تؤدي إلى العديد من النتائج والمخاطر والسلبيات التي تؤثر بشكل خطير في أمن هذه الدول سواء الغذائي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي.

لذا تسعى كل دولة لوضع السياسات الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي، ولعل أهم التحديات الهامة التي تواجه الدول النامية ومن بينها الجزائر حاليا هو قدرتها على صياغة وتنفيذ السياسات الملائمة لتحسين رفاهية شعوبها، ويعتبر وضع السياسات الزراعية من أكثر الأمور التي لها أهمية خاصة في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الدول النامية ولكن عادة ما تشوب جهود وضع وتنفيذ سياسات زراعية فعالة في الدول النامية بعض المشاكل التنفيذية .

ولمواجهة هذه المشكلة فإن كل الدول النامية قد اتجهت ولو بدرجات مختلفة نحو حل المشكلة الغذائية وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن الغذائي المحلي ، وذلك من خلال برامج وخطط التنمية الزراعية ولهذا يجب تبني خطط تنمية زراعية طموحة ضمن خطط تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة، وذلك لتحقيق عدة أهداف، ومن أهمها الوصول لأكبر قدر ممكن من الأمن الغذائي المحلي، ولا يقتصر دورها على المستوى المحلي فقط، بل تمتد جهودها التنموية إلى كثير من دول العالم.

ولقد رافق تجسيد السياسات الزراعية آثار سلبية كتلوث البيئة واستنزاف الثروات الطبيعية خاصة النباتية منها كالموارد المائية، بالإضافة إلى الاستخدام المكثف لكل من الأسمدة والمبيدات الكيماوية، الأمر الذي أدى إلى

تدهور خصوبة التربة وتعريتها وحدوث خلل في توازن النظم البيئية وظهور العديد من المشكلات التي تهدد حياة الإنسان.

كل تلك الآثار السلبية التي خلفتها السياسات الزراعية السابقة أدت لظهور اتجاهات تدعوا لإتباع سياسات سليمة وآمنة وهو ما تجسد في مصطلح الزراعة المستدامة.

ومع ظهور مصطلح التنمية الزراعية المستدامة وحماية حقوق الأجيال القادمة وكفل حقهم من الثروات الطبيعية، بات من المهم الاهتمام أكثر بالإجراءات اللازمة لتفعيل العمل على إنجاح التنمية الزراعية المستدامة.

تعتبر التنمية الزراعية المستدامة مفتاح التنمية الشاملة المستدامة في الجزائر خاصة والدول النامية عموما، كون الزراعة فيها هي المورد الأساسي لغالبيتها – باستثناء الدول المصدرة للبترول وبعض المعادن الأ خرى، ويجب عليها توفير الغذاء لهم، وبالتالي معالجة مشكلة الفقر في هذه الدول.

ونظرا لكل ما سبق فقد سعت الدول إلى محاولة التخفيف من الآثار السلبية التي خلفتها السياسات الزراعية المتبعة وذلك بإعداد سياسات تساعد على تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة ، والتي تسعى إلى ضمان إنتاج غذاء صحي وكاف للأجيال الحاضرة والمستقبلية دون الضرر بالموارد الطبيعية، أي إتباع سياسات زراعية مستدامة للتقليل من الآثار السلبية التي خلفتها السياسات الزراعية السابقة، وبالتالي توفير غذاء صحي وآمن.

والجزائر واحدة من الدول التي أولت اهتماما لكل من التنمية الزراعية والريفية هذه الأخيرة باعتبارها من الأولويات الهامة لأي مجتمع يسعى إلى التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري، خاصة في البلدان النامية والجزائر باعتبارها إحدى هذه البلدان فإنها تسعى نحو التطور من خلال عملية التنمية الشاملة.

واعتمدت الجزائر عدة سياسات تعنى بالجانب الزراعي والريفي على حد سواء، إذ يعتبران وجهان لعملة واحدة بالإضافة إلى أن كل واحدة منهما تكمل الأخرى.

مما سبق تطرح الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي تلعبه السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام من جهة وفي تحقيق التنمية الزراعية المستدامة من جهة أخرى؟ وما تأثير ذلك على الاقتصاد الجزائري؟

وينبثق عن هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية تتمثل في:

1-ما المقصود بالاكتفاء الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة؟

2-ما هي السياسات الزراعية المستدامة المتبعة في الجزائر؟

3-ما هي النتائج التي حققتها السياسات الزراعية المستدامة المتبعة على الاقتصاد الجزائري؟

الفرضيـــات

وللإجابة على هذه التساؤلات تتبلور الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى

وضعت الجزائر مجموعة من السياسات الزراعية التي تحاول تنمية القطاع الز راعي تنمية مستدامة، وبالتالي تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام.

الفرضية الثانية

السياسات الزراعية المستدامة المتبعة في الجزائر لم تنجح في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة و الاكتفاء الغذائي الذاتي وبالتالي لم تحقق الأمن الغذائي للسكان.

أسباب اختيار الموضـــوع

1 - مجال التخصص التنمية المستدامة.

2 - الرغبة الشخصية في معالجة الموضوع.

3 - ارتفاع الأسعار المنتوجات الزراعية والغذائية على مستوى السوق العالمية، ما يمثل في دفع مبالغ متزايدة لتلبية حاجيات السكان، بينما يمكن استعمال هذه المبالغ لتلبية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

4 - تزايد عدد السكان أي تزايد الطلب على المواد الغذائية كما ونوعا.

5 - التدهور الذي يعاني منه القطاع الزراعي في الجزائر.

6 - توفير الغذاء يعد من أهم المواضيع التي تأرق الدول النامية بالدرجة الأولى و التي تحاول بأي طريقة تأمينه، لأن الأزمة اليوم هي أزمة غذاء بحيث أصبح يش كل تحدي بالنسبة لتلك الدول ، لذا حاولنا تسليط الضوء عليه محاولة منا لإيجاد حلول ومقترحات للخروج من أزمة الغذاء وبالتالي تأمينه.

7 - إثراء المكتبة خاصة وأن هذا الموضوع يعتبر من المواضيع الجديدة، وبالتالي توفير مادة معلوماتية للطلبة في هذا المجال.

الأهـــــداف

1 -يهدف البحث إلى تسليط الضوء على موضوع هام يتعلق بالتنمية الزراعية المستدامة وكيفية تحقيقها من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تسليط الضوء على مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالتنمية الزراعية المستدامة، ومختلف السياسات الكفيلة بتحقيقها.

2 -تبيان ما مدى أهمية التنمية الزراعية ومساهمته ا في الاقتصاد وذلك بالاعتماد على جملة من السياسات الزراعية الهادفة لتحقيق أمن غذائي مستدام وبالتالي تحقيق زراعية مستدامة.

3 -تسليط الضوء على السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر، ومساهمتها في الحد من المشاكل وتنمية القطاع الزراعي.

4 -نهدف من خلال هذه الدراسة إلى الاهتمام أكثر بالقطاع الزراعي من جهة والتنمية الزراعية المستدامة من جهة أخرى.

5 -تأمين الاكتفاء الغذائي ليس بالأمر السهل، لذا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى ضرورة الاهتمام أكثر بسبل وطرق الوصول إلى تأمين الغذاء بصورة مستدامة.

6 -نهدف كذلك إلى التعريف أكثر بالتنمية الزراعية المستدامة وكذا الاكتفاء الغذائي المستدام، حيث المصطلحين لازالا مفهومين جديدين نسبيا.

الأهمـية:

1 -يستمد الموضوع أهميته من الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في تحقيق التنمية، وخصوصا في الاقتصاديات النامية بشكل عام، والاقتصاد الجزائري بشكل خاص. بالإضافة إلى أهمية تحقيق أمن غذائي مستدام كضرورة للتحرر مـــن التبعية للاقتصاديات المتقدمة.

2 -لا يخفى على أحد أهمية تحقيق الاكتفاء الغذائي، ودوره في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، خاصة إذا كان هذا الاكتفاء الغذائي مستدام.

3 -الأهمية الكبيرة للزراعة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي ودورها التنموي الكبير.

4 -يعد موضوع الزراعة من أهم المواضيع للنهوض باقتصاديات الدول،لذا حاولنا تسليط الضوء على المحافظة عليها للأجيال الحالية والقادمة.

5 -تكمن الأهمية في توجيه السياسات الزراعية إلى تحقيق تنمية زراعية مستدامة وبالتالي الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني: تعلقت الدراسة التطبيقية بالسياسات الزراعية التي اتبعتها الجزائر.

الإطار الزماني: أما فيما يخص الإطار الزمني فسأتناول في هذه الدراسة السياسات الزراعية التي اتبعتها الجزائر بالتركيز على الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى 2010، وذلك لمعرفة ما مدى نجاح السياسة الزراعية والريفية الجديدة.

المنهج المتبع في الدراسة:

للوقوف على هذا الموضوع سوف نعتمد على المنهج التحليلي والمنهج الوصفي على حد سواء عند استعراض الأحداث الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية ، بواسطة العديد من الإحصائيات الزراعية،كما ونجد المنهج التاريخي في دراسة مراحل تطور بعض المصطلحات وظهورها (التنمية المستدامة والأمن الغذائي...الخ) ، بالإضافة إلى سرد بعض الأحداث والتطورات التي مست القطاع الفلاحي الجزائري كما سوف نعتمد على المنهج الإحصائي لتحليل المعطيات والنتائج العددية التي حققتها السياسات الزراعية، ولمعرفة الدور الذي تلعبه السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري.

وقد استندت الدراسة إلى العديد من الدراسات والوثائق والكتب، المطبوعات، تقارير، الإحصائيات وفي هذه النقطة اعتمدنا الإحصائيات الواردة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وذلك تجنبا لتضارب الإحصائيات واختلافها من هيئة إلى هيئة أخرى، هذا بالإضافة إلى شبكة الانترنت.

تقسيم البحث

لإنجاز هذا العمل قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول كما يلي:

-الفصل الأول نتعرض فيه لمختلف المصطلحات ذات الصلة بالموضوع، حيث قمنا بإزالة اللبس على مصطلح التنمية المستدامة، الاكتفاء (الأمن) الغذائي المستدام والتنمية الزراعية المستدامة ، وقسمنا ه ذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وكل مبحث مقسم إلى ثلاثة مطالب، المبحث الأول يتناول ماهية التنمية المستدامة , المبحث الثاني يتناول الأمن الغذائي المستدام وأخيرا البحث الثالث حول التنمية الزراعية المستدامة.

-الفصل الثاني جاء بعنوان كيفية تحقيق الزراعة المستدامة في ا لجزائر عرضنا فيه السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر وذلك بالتركيز على الفترة الأخيرة وعرض السياسات الجديدة المتبعة في القطاع الزراعي والريفي الجزائري، وقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث مقسمة بدورها إلى ثلاثة مطالب لكل مبحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية السياسة الزراعية، ثم السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر قبل سنة 1999 أي فترة الثمانينات هذا في المبحث الثاني، أما في المبحث الثالث فقد سلطنا الضوء فيه على السياسة الزراعية المتبعة في الجزائر بعد سنة 1999، أي بالتركيز على الفترة الممتدة من 1999 إلى 2010.

-الفصل الثالث عرضنا فيه النتائج المترتبة على إتباع السياسات الزراعية المستدامة في الجزائر وتأثير هذه الأخيرة على الاقتصاد الجزائري، وقسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاثة مباحث وكل مبحث مقسم إلى ثلاثة مطالب، جاء المبحث الأول بعنوان نتائج على مستوى تنظيم القطاع الزر اعي، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه النتائج على مستوى الإنتاج الزراعي وأخيرا المبحث الثالث النتائج على مستوى التجارة الخارجية.

الفصل الأول

الاكتفـاء الغذائـي

المستـدام والتنمية

الزراعية المستدامة

تمهيد الفصل الأول

تعتبر التنمية المستدامة مصطلح حديث نسبيا، في تقرير اللجنة العلمية للبيئة والتنمية عام 1987 ظهر مصطلح التنمية المستدامة ، الذي ينادي بالمحافظة على حقوق الأجيال القادمة وحقهم في جميع موارد الأرض وفي بيئة خالية من التلوث.....الخ.

يعد الأمن الغذائي من المشاكل العويصة التي تواجه البلدان النامية خاصة، نظرا لما له من تأثيرات سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية خاصة لأفراد الطبقات الفقيرة.

ولقد أدى تفاقم أزمة الغذاء عالميا منذ 1973 إلي تعميق مشكلة غياب الأمن الغذائي، وكان وراء حدوث تلك الأزمة ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وانخفاض المخزون العالمي من الحبوب.

وانتشر على إثرها سوء التغذية في البلدان الفقيرة خاصة، وقد انعكس الاهتمام العالمي بضرورة إيجاد حل لهذه المشكلة في انعقاد مؤتمر الغذاء العالمي بروما عام 1974.

ولقد حاولت دول العالم إيجاد حلول لهذه المشكلة وذلك بإقامة عدة مؤتمرات وندوات تبحث عن حلول لمعالجة أسباب انعدام الأمن الغذائي.

ظهر مصطلح الأمن الغذائي في صيغة جديدة يتواكب والتغيرات الحالية، إذ أصبح الأمن الغذائي مطالب بأن يكون مستدام مع مراعاته للجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي والجانب البيئي بشكل كبير، مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في الغذاء، أي تحقيق أمن غذائي مستدام للأجيال الحالية وللأجيال القادمة.

ولما كان الأمن الغذائي والتنمية الزراعية وجهان لعملة واحدة، أي أن الأمن الغذائي يقف على مدى تطور ونمو القطاع الزراعي فإنه مطالب هو الأخر بأن يكون مستداما ومحافظا على البيئة واحترام حقوق الأجيال القادمة.

فالتنمية الزراعية المستدامة جاءت بأفكار وأساليب وطرق مختلفة على ما كانت عليه في السابق، وكل ذلك سعيا منها لخلق زراعة مستدامة وهذا ما يترتب عليه توفير أمن غذائي للسكان يكون سليما على الصحة و آمنا على البيئة .

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

ظهر مصطلح التنمية المستدامة على أكثر تقدير مع نهاية القرن العشرين، على غرار تفاقم مشكلة التدهور البيئي، وبداية اصطدام مطالب حماية البيئة بمطلب التنمية الاقتصادية التي لم تأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال المستقبلية ولا التدهور البيئي في الحسبان.

ومع تفاقم الكوارث الطبيعية بات من الإلزام الأخذ بما جاءت به التنمية المستدامة من مبادئ داعية للمحافظة على البيئة والعدالة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أحدث مفهوم في الفكر التنموي الحديث، لكن قبل التطرق لمفهومه لابد من التحدث عن ظهورها وتطورها تاريخي.

الفرع الأول: نشأة مفهوم التنمية المستدامة

أولا: نادي روما

في عام 1968 ، شكلت مجموعة من الباحثين الجامعيين والموظفين السامين ورجال الأعمال من مختلف الجنسيات ما عرف بـــ "نادي روما"[1]، هذا الأخير وبعد أربع سنوات من إنشائه ، في عام 1972 انتهى نادي روما إلى صياغة نظرية جديدة عرفت باسم "نظرية حدود النمو "، قدم تقريرا مفصلا عن العلاقة بين النمو الاقتصادي ، الموارد الطبيعية وتطور المجتمع البشري، وكان أهم مضمون تلك النظرية ما يلي[2]:

1-أنه إذا استمرت اتجاهات النمو الحالية في كل من السكان، إنتاج الغذاء، التصنيع واستنفاذ الموارد الطبيعية الناضبة بلا تغيير فسوف يتم الوصول إلى أقصى حدود للنمو فوق كوكب الأرض في وقت ما خلال مائة عام على الأكثر، حيث يحدث نقص تدريجي في ق درة البيئة على الوفاء باحتياجات التقدم واستيعاب نتائجه، وبالتالي انهيار كل مقومات التقدم، وهو ما عرف باسم مدرسة "يوم القيامة" Doom's Day.

2- يمكن تلافي هذه النتيجة الخطيرة و إيجاد حالة من التوازن البيئي والاستقرار الاقتصادي إذا ما تم البدء على الفور في التخطيط لحالة توازن عالمي في أسرع وقت ممكن.

---

(1) - Stéphanie Treillet, l'économie de développement de Bandoeng a la mondialisation, 2eédition refondue200 , p174.

(2) ريموند ريشنجباخ، سيلقن أوخر، **التنمية صفر**، تعريب: سهام الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، 1978، ص 14-15

3- مضمون ذلك أن تستبدل الدول بهدف النمو الذي تنبهر به، هدفاً آخر وهو هدف التوازن في استخدام الموارد الطبيعية وخاصة الناضبة منها، ولن يتأتى ذلك إلا بوضع "**حدوداً للنمو**".

ثانيا : مؤتمر ستوكهولم

في نفس العام ال ذي صدر خلاله "تقرير حدود النمو "، اجتمع ممثلو 113 دولة في العاصمة السويدية ستوكهو لم ما بين 5-16 جويلية 1972 بمناسبة انعقاد قمة للأمم المتحدة حول البيئة البشرية، وكانت تلك أول محاولة جادة من قبل المجتمع الدولي لمعالجة المشاكل التي شابت العلاقة بين التنمية والبيئة على الصعيد العالمي .

تضمن إعلان القمة ستة وعشرين مبدءا وفرت تلك المبادئ الأساس لتطور القانون البيئي الدولي لاحقا، نص أولها على" أنّ للإنسان حق أساسي في الحرية، في العدالة، وفي تلبية ش روط حياته، وله الحق في بي ئة تسمح له ظروفها بالعيش بكرامة. وعليه واجب الحفاظ على هذه البيئة للأجيال الحاضرة والمستقبلية "[1]، إضافة إلى مخطط عمل من أجل الحد من التلوث، وتم عرض خلال هذا المؤتمر مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية [2]، وبدأ البحث عن مفهوم جديد للتنمية تقوم الا عتبارات البيئية فيه بدور مركزي، كما أسفرت القمة عن إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) ، الذي تبنى شعار التنمية دون تدمير خلال عقد السبعينات، و أوكلت إليه مهمة بناء شراكة عالمية في مجال العناية بالبيئة.

ثالثا : تقرير برنتلاند

برزت فكرة الاستدامة لأول مرة في إستراتيجية الحماية الدولية التي أقرها الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة في عام 1980 وأهم ما نصت عليه وثيقة الإستراتيجية تأكيدها أن تدمير البيئة لم يعد قاصرا على الدول الصناعية بل تعداه إلى الدول النامية أيضا، وبخاصة في حالة ترافق الفقر فيها مع النمو السكاني.

وقد تم توسيع هذه المفاهيم من قبل اللجنة الدولية للبيئة والتنمية عام 1987 بصدور تقرير برنتلاند المعنون "مستقبلنا المشترك"، جاعلا قضية التنمية المستدامة قضية دولية تشكل هدفا للدول الصناعية والنامية على حد سواء[3].

في سنة 1982، عشر سنوات بعد انعقاد مؤتمر ستوكهو لم ، طلبت منظمة الأمم المتحدة تقريرا عن التنمية البيئية ولهذا الغرض تم تشكيل لجنة 1984 برئاسة وزيرة النرويجية غروهارملم بروتنلاند ونشر سنة 1987 وهو معروف بتقرير بروتنلاند وهذا التقرير أتى بهدف صياغة تقرير متكامل ومتعدد المجالات للمشاكل العالمية.

---

(1) Farid Baddache, le Développement durable tout simplement, éditions éyrolles , paris,2008, p278.

(2) حامرة الطاهر، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الا قتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سونطراك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة، الجزائر، 2007، ص25.

(3) باسل البستاني، **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009، ص46.

رابعا : مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة بريو ديجانيرو أو قمة الأرض العام 1992

تم عقد قمة الأرض بريو ديجانيرو بالبرازيل العام 1992 بعد عشرين عاما من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة بستوكهولم السويدية ، والذي شكل نقطة الانطلاق للاهتمام الجدي بقضايا البي ئة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، احتضنت مدينة ريو ديجانيرو البرازيلية في الفترة من 3 إلى 14 جوان 1992 مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (CNUED) والمعروف "بقمة الأرض" "Le sommet de la terrer " لأجل مناقشة مستقبل الأرض.

شهدت القمة مشاركة 182 دولة وأكثر من 1500 منظمة غير حكومية[1]، وخلالها تم التأكيد على مبادئ مؤتمر ستوكهولم، كما تم تبني مفهوم التنمية المستدا مة الذي قدمه "تقرير برونتدلاند"، بعد إزالة الكثير من الغموض الذي كان يكتنفه على اعتبار حداثته، ومكن الكم الهائل للحضور من أن اكتسى المفهوم الصبغة العالمية، وبالنتيجة تصدرت قضايا التنمية المستدامة جدول أعمال المنظمات الدولية والدول والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام ومراكز البحث[2] .

تمثلت النتائج الفورية المترتبة على قمة الأرض في بعض الاتفاقيات، وهذه الاتفاقيات تتمثل فيما يلي[3]:

- اتفاقية متعلقة بالتغيير المناخي والتنوع البيولوجي لمواجهة آثار التلوث.
- وثيقة تتمثل في تقديم توجيهات من أجل التسيير المستدام للغابات في العالم.
- الأجندة 21 خطة عمل تسمح أن تجيب بصفة متتالية للأهداف فيما يخص البيئة والتنمية في القرن الواحد والعشرون.
- إعلان ريو ديجانيرو حول البيئة والتنمية الذي يحتوي مجموعة مبادئ محددة لح قوق وواجبات الدول في هذا المجال.

تعتبر الأجندة 21 برنامج العمل الشامل الذي تبنته 182 دولة، والخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض منذ عام 1994 خلال القرن الواحد والعشرون، وهي أول وثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا والتزاما سياسيا من أعلى مستوى.

والأجندة تجمع سلسلة من الموضوعات تنتظم في أربعين فصلا ومائة وخمسة عشر مجالا من مجالات العمل، يمثـل كل منها بعدا هامـــا من أبعاد إستراتيجية لفترة انتقالية شاملة التي يلـــزم القيام بها لحمايـة البيئة والتنمية

---

(1)-Bruno Cohen – bacrie , communiqué efficacement sur le développement durable , de l'entreprise citoyenne aux collectivités durables2006,op.cit , p18 .

(2) -Stylvin Allemand, les paradoxes du développement durable2007 , p7.

(3)- زرنوخ ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص 123.

البشرية بشكل متكامل[1].

خامسا:اتفاق كيوتو

انبثق عن الإطار الخاص بالتغير المناخي الذي جاءت بها قمة الأرض، وانعقد باليابان سنة 1997 وجاء خاصة للدول الصناعية من اجل تخفي ض انبعاث الغازات الدفيئة الست المسببة للاحتباس الحراري ، والتي منها غاز الكربون.

وتتحدد أهداف البروتوكول المرتبطة بالتنمية المستدامة في تحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة بالإضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة[2].

هذا الهدف يختلف حسب الدول و الإرادة السياسية للحكومات حيث نجد أن الهدف الدولي هو الوصول إلى تخفيض 5.2 بالمائة من الانبعاث في العام 2010، الاتفاق تم المصادقة عليه من طرف 55 دولة تمثل انبعاثاتها من الغازات المسببة للاحتباس الحراري 55 بالمائة من مجموع الغازات بالإضافة إلى كندا التي صادقت عليه العام 2002 و روسيا العام 2004 حيث تحفظت عليه كل من استراليا و أمريكا، [3]ومنذ انضمام روسيا بدا العمل بالبروتوكول وبدأت بعض الأطراف بالفعل في سن تشريعات ومعايير قومية للإيفاء بالتزاماتها تجاه البروتوكول، من خلال وضع حدود قومية قصوى لمستويات الانبعاث فضلا عن أنشاء نظم تبادل الانبعاث.

سادسا: مؤتمر جوهانسبورغ للتنمية المستدامة

حظي مؤتمر التنمية المستدامة الذي أنعقد في جوهانسبورغ في جنوب إفريقيا ما بين 26 أوت إلى 04 سبتمبر 2002 باهتمام بالغ من طرف أخصائي التنمية والبيئة، وانعقد المؤتمر بعد مرور 10 سنوات على قمة الأرض وقد درس المؤتمر تدهور الأوضاع البيئية وخاصة المشاكل التي تواجه الدول النامية في هذا الصدد، للخروج بخطة على الصعيد العالمي للقضاء على الفقر.

كما اعتبر المؤتمر أن جدول أعمال القرن21 والذي تم إقراره في مؤتمر قمة الأرض سنة 1992 هو خطة العمل العالمية من أجل التنمية المستدامة، وقام كذلك بتقييم الصعوبات التي واجهها منذ قمة ريو ديجانيرو، وأكد على الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[4].

يهدف مؤتمر جوهانسبورغ إلى تأكيد الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال[5]:

---

[1]– المرجع نفسه، ص124.

[2] خامرة الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص27.

[3]réseau des agences régionales de l'énergie et de l'environnement; Objectif de développement , (agir sur son territoire) .

[4] تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبورغ، جنوب إفريقيا، 26 أوت–04 سبتمبر2002.

[5] خامرة الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص27–28.

1) تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن الواحد والعشرين الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992؛

2) استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة؛

3) اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها؛

4) تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية.

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة

♦ من أكثر التعريفات استعمالا للتنمية المستدامة التعريف الوارد في تقرير اللجنة ا لعلمية للبيئة والتنمية (تقرير لجنة برنتلاند BRUNDTLAND 1987) الذي جاء فيه بأن التنمية المستدامة هي : "**التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة الأجيال اللاحقة على الوفاء باحتياجاتها المستقبلية**"[1].

هذا التعريف يتضمن وجود حاجات أساسية ينبغي تلبي تها، وكذلك تأكيد وجود حدود أو معوقات للفعاليات الاقتصادية التي تنبعث من البشر (والمتعلقة أساسا باستخدام الموارد الطبيعية عبر الزمن)، وكذلك من البعد المادي المنبعث من النظام الاقتصادي البيئي القائم[2].

♦ تعرف التنمية المستدامة على أنها : "هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء لهم، وهي تقوم على ثلاث مجالات ذات الأولوية وهي الاقتصاد، البيئة والمجتمع.[3]

♦ تعرف منظمة التغذية والزراعة التنمية المستدامة

يمكن اعتبار تعريف التنمية المستدامة الذي وافقت عليه منظمة الأغذية والزرا عة بمثابة إطار عام للغاية للتنمية المستدامة. ويحدد هذا التعريف أربعة عناصر رئيسية هي[4]:

1. الموارد المتعددة في بيئتها.
2. احتياجات الإنسان الاجتماعية والاقتصادية.
3. التكنولوجيا.
4. البيئة.

في حين يتعين صيانة العنصرين الأوليين يتعين استيفاء العناصر الأخرى ومراقبتها و تحديدها من خلال عملية الإدارة العامة .

---

[1] صالح صالحي، مداخلة بعنوان: "التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر "، **الملتقى الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، سطيف،08/07أفريل 2008، ص869.

[2] باسل البستاني، مرجع سبق ذكره، ص46.

[3]-Corinne Gendron, vous aves dit développement durable?, presses internationales polytechnique, Québec, 2007,p126.

[4] مبارك بوعشة، مداخلة بعنوان: "**التنمية المستدامة:مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد**، الملتقى الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، الجزء الأول سطيف،08/07أفريل 2008، ص55.

نلاحظ أن هذا الإطار يتناول اهتمامين رئيسيين للتنمية المستدامة هما سلامة البيئة (من خلال البيئة والمؤسسات)، ورفاهية الإنسان (من خلال السكان والتكنولوجيا والمؤسسات)، وسوف يتعين تتبع عدد من المؤشرات التي يضم كل منها أكثر من متغير واحد.

أ- الثروة من الموارد بما في ذلك الوفرة والتنوع والصمود.

ب-البيئة وذلك ممثلا بالإشارة إلى حالتها الأصلية.

جـــ-التكنولوجيا من حيث قدرتها فضلا عن تأثيرها على البيئة.

د-المؤسسات

هـــ- الجوانب البشرية بما في ذلك المنافع (الغذاء وفرص العمل والدخل) واقتصاديات الاستغلال (التكاليف والعائدات والأسعار)، والسياق الاجتماعي (الاتساق الاجتماعي والمشاركة والامتثال).

- تعرف التنمية المستدامة أيضا على أنها : "عملية توظيف وإدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي على نحو يضمن استمرا ر إشباع الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية" [1].

وقد اشتمل إعلان الأمم المتحدة عام 1991 على ثلاث محاور لأهداف التنمية في ظل نظم إنتاجية متواصلة وهي موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (1-1): المحاور الرئيسية للتنمية المستدامة

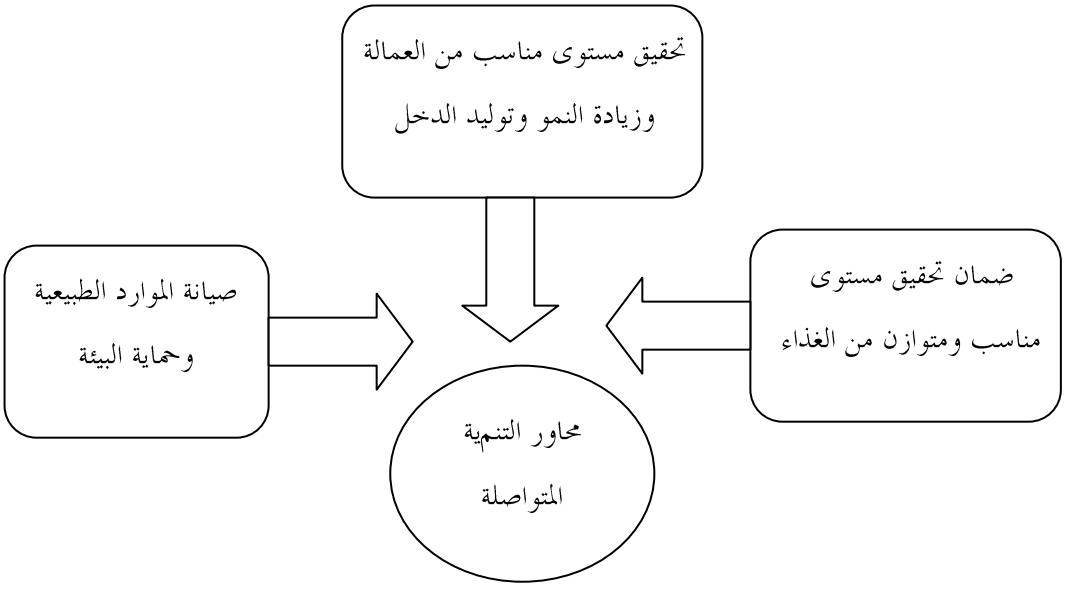

المصدر: أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج، مرجع سبق ذكره، ص 90.

الفرع الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

تتعدد أبعاد التنمية المستدامة بحسب اتجاهاتها إلى بعد اقتصادي وبيئي واجتماعي والتي سنعرضها فيما يلي:

[1] أحمد أبو اليزيد الرسول، **التنمية المتواصلة: الأبعاد والمنهج**، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2007، ص 87.

أولا: البعد الاقتصادي

النظام المستدام اقتصاديا هو: النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر مع المحافظة على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي، وأن يمنع حدوث اختلالات ناجمة عن السياسات الاقتصادية[1]

كما تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرخاء الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، ويكون قياس الرفاهية عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك والتوزيع المتساوي للموارد، كما يرى (IGNACY SACHS) وهو اقتصادي بولوني والذي يرتبط اسمه بمصطلح التنمية الخضراء والتي لا تلغي النمو الاقتصادي، هذه التنمية التي تكون مباشرة في خدمة التنمية الاجتماعية وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية[2].

ثانيا: البعد البيئي

أدت الأحداث البيئية التي ظهرت خلال العقدين الماضيين، إلى أن يكون هناك قناعة من إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن، ترتكز هذه الفلسفة البيئية على فكرة ترى بأن استنزاف الموارد الطبيعية التي تعتبر ضرورية لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له آثار على جميع النواحي التنموية[3].

ثالثا: البعد الاجتماعي

يعتبر بمثابة البعد الذي تتميز به التنمية المستدامة، لأنه يمثل الجانب الإنساني بمعناه الضيق، والذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطور في اختياره السياسي، كما يجمع الكثير من المحللين أن مفهوم العمل والصحة والتعليم قد اكتسوا أبعادا جديدة مع نهاية القرن 21.

كل هذا أدى إلى ظهور أفكار جديدة تدعوا إلى تحسين المنظومة الاجتماعية من خلال[4]:

- المساواة في التوزيع؛
- الحراك الاجتماعي "المشاركة الشعبية"؛
- التنوع الثقافي؛
- استدامة المؤسسات.

المطلب الثاني: الأهداف، المبادئ ومؤشرات التنمية المستدامة

تتنوع أهداف ومبادئ ومؤشرات التنمية المستدامة تبعا لتنوع مجالاتها واتجاهاتها ، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

---

[1].أحمد بتي، ناصر رحال، " إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة "، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، 2008 ،ص 426

[2].Yvette Veyret , " Le développement durable ", édition Sedes, Paris, 2007, P 40

[3].جميل طاهر، " النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية "، على الموقع الالكتروني www.arab–api.org تاريخ الإطلاع 2010/02/26

[4].التنمية المستدامة على الموقع الالكتروني: www.forum.b99.com تاريخ الإطلاع 2010/03/13.

الفرع الأول: الأهداف الأساسية من تحقيق التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة لتحقيق مجموعة من الأهداف؛ أهداف اقتصادية أهداف اجتماعية وأهداف بيئية . والجدول الموالي يوضح أهم الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة لتحقيقها:

جدول رقم (1-1): يوضح الأهداف الأساسية من تحقيق التنمية المستدامة

	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كافي ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعة والحضرية والريفية.	تأمين الحصول على المياه الكافية في المنطقة للاستعمال المترلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية و المياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الصادرات.	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة ضمن الأمن الغذائي المترلي.	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.
الصحة	زيادة الإنتاجية خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل.	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية ال كافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات.	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب، وتوفير المواصلات والصرف الصحي للأغلبية الفقيرة.	ضمان الا ستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية والمواصلات والاستعمال المترلي.	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي وتعميم الكهرباء.	خفض الآثار البيئية للوقود الحفري على النطاق المحلي والإقليمي والعلمي والتوسع في تنمية واستعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى.
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية.	ضمان الإتاحة الكاملة للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة.	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية.
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي.	دعم المشاريع الصغيرة وإيجاد الوظائف للأغلبية الفقيرة في مختلف القطاعات.	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية.

المصدر: أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج، مرجع سبق ذكره، ص91.

الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة

مع نهاية القرن العشرين بدأت تتبلور عقيدة بيئية شاملة تبناها البنك العالمي للإنش اء والتعمير تقوم على عشر مبادئ أساسية[1]:

المبدأ الأول :تحديد الأولويات بعناية : اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل.

المبدأ الثاني:الاستفادة من كل دولار (دينار جزائري): كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة دون مبرر، ولا تستطيع البلدان النامية استخدام الأساليب مرتفعة التكاليف التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية، ومن ثم بدأت التأكيد على فعالية التكلفة وأفادت الجهود في هذا المجال بلدان عديدة مثل : التشيك، الشيلي والمكسيك.

المبدأ الثالث :اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف : بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة، والحد من ا لفقر، ونظرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل مشكلات البيئة، منها خ فض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية هو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع.

المبدأ الرابع :استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا : إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال : تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الانبعاث وتدفق النفايات، رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج ، تفرض الصين رسوما على انبعاث ثاني أكسيد الكربون... الخ.

المبدأ الخامس:الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية : يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل: فرض الضرائب على الوقود...الخ.

المبدأ السادس العمل مع القطاع الخاص: يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص، باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام الإيزو 14000 الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة بيئية سليمة للإدارة والبيئة.

المبدأ السابع الإشراك الكامل للمواطنين : عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب الآتية:

1) قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات.

---

[1] حبابة عبد الله، التنمية الشاملة المستدامة؛ المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007، الملتقى الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، الجزء الأول سطيف،07-08 أفريل 2008،، ص 72-73.

2) أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي.

3) أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة.

4) إن مشاركة المواطنين يمكن أن يساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

المبدأ الثامن توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا : يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل: الحكومة، القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، وتنفيذ التدابير متضافرة للتصدي لبعض قضايا البيئة.

المبدأ التاسع تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية : فبوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف.

المبدأ العاشر إدماج البيئة من البداية : عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، وأصبحت معظم الدول تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجيتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من العالم البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية.

الفرع الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة

المؤشر بصفة عامة هو شيء ما يشير إلى قضية أو ظروف معينة، ويقيس مقدار التقدم أو التغيير الحادث عبر الزمن، والغرض من استخدامه هو أن يوضح لنا كيفية عمل النظام؟ وبالتالي فهو يساعدنا على فهم والتعرف على حقيقة موقفنا الحالي وإلى أين نتجه، وكم نبعد عن الوضع المطلوب تحقيقه أو المرغوب الوصول إليه [1].

أولا: خصائص مؤشرات التنمية المستدامة

1- أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال.

2 - أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها.

3- أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها .

4- أن تكون ذات قيم حدية متاحة .

5- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا.

6- النواحي الخاصة حيث ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وان يتم توظيفها بدقة وان تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا .

[1] أحمد أبو اليزيد الرسول، **التنمية المتواصلة الأبعاد..و..المنهج**، مرجع سبق ذكره، ص94.

7- الحساسية للزمن بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية

أ- المساواة الاجتماعية

ترتبط المساواة مع درجة العدالة و الشمولية في توزيع الموارد وإتاحة فرص الحصول على العمل الخدمات العامة كالصحة والتعليم، و من القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر توزيع الدخل، تمكين الأقليات الدينية و العرقية، الوصول إلى الموارد المالية و الطبيعية و عدالة الفرص ما بين الأجيال، وبالرغم من التزام معظم الدول بالمساواة الاجتماعية تبقى من أكثر القضايا صعوبة في التحقق ويمكن قياس المساواة الاجتماعية من خلال: [1]

1- مؤشر الفقر: ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

2- مؤشر البطالة: ويقاس بنسبة السكان العاطلين عن العمل و هم في سن العمل.

3-مؤشر المساواة في النوع الاجتماعي: ويمكن قياسه من خلال مقارنة معدل أجر المرأة بمعدل أجر الرجل[2].

ب-الصحة العامة

هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة ، وبالعكس، فإن الفقر وتزايد التهميش السكاني وتلوث البيئة المحيطة وغلاء المعيشة كل ذلك يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية، وبالتالي فشل تحقيق التنمية المستدامة، أما المؤشرات الرئيسية للصحة فهي:

1- حالة التغذية: وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.

2- الوفاة: وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة.

3- الإصحاح: ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه.

---

[1] حامرة الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2] عبد الرزاق فوزي، كاتية بوروبة، التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية، الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، الزء الأول، سطيف ، 7-8 افريل 2008، ص 88.

4- الرعاية الصحية: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل.

جـ-التعليم

يعتبر التعليم، وهو عملية مستمرة طوال العمر متطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة ، وقد تم التركيز على التعليم في كل فصول وثيقة الأجندة 21 حيث أن التعليم أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتح قيق النجاح في الحياة ، وهناك ارتباط حسابي مباشر ما بين مستوى التعليم في دولة ما و مدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي، وفي وثيقة الأجندة 21 فإن التعليم يتمحور حول ثلاثة أهداف هي إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، وزيادة فرص التدريب وزيادة التوعية العامة. أما مؤشرات التعليم فهي:

1- مستوى التعليم: ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.

2- محو الأمية: ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

د-السكن

إن توفر المسكن والملجأ المناسب هو من أهم احتياجات التنمية المستدامة، ومع أنه يع تبر من الأساسيات في العالم المتقدم فإن العديد من الدول والكثير من الفئات الاجتماعية المحرومة لا تجد مأوى لها ، إن شروط الحياة وخاصة في المدن الكبيرة تتأثر دائما بالوضع الاقتصادي ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة وكذلك سوء التخطيط العمراني والحضري، وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص، ومع أن هذا المؤشر عادة ما يرتبط مع الازدحام والبناء المتركز فإنه لم يتم تطوير مؤشر آخر أفضل منه بعد.

هـ- الأمن

يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحم اية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد جميعا على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية ، التي تحمي المواطنين من الجريمة ولكنها بنفس الوقت لا تثير القلق الاجتماعي أو تمارس سلطاتها في الإساءة إلى الأفراد وتحترم حقوق الإنسان.

ومن الأمور المرتبطة بالأمن والتي ركزت عليها الأجندة 21 الجرائم ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخدرات والاستغلال الجنسي وغيرها مما يقع في بنود الأمن الاجتماعي ، ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة.

و–السكان

يعمل النمو السكاني على زيادة استغلال الموارد الطبيعية و استنزافها هذا إذا كان الاستخدام غير مستدام، ومن المعروف أيضا أن النمو السكاني العالي المصحوب بالهجرة من الريف إلى المدينة يؤدي إلى ضغوطات اقتصادية واجتماعية كبيرة على الموارد وإلى سوء توزيع الدخل وزيادة نسبة الفقر والبطالة حيث تعجز السياسات الاقتصادية في معظم الأحيان عن الوفاء باحتياجات السكان الأساسية ، وقد أصبحت النسبة المئوية للنمو السكاني هي المؤشر الرئيسي الذي يتم استخدامه لقياس مدى التطور تجاه تخفيض النمو السكاني.

ثالثا: المؤشرات البيئية

أ– الغلاف الجوي

هناك العديد من القضايا البيئية الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته، ومنها التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء ، وترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر مع صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي كما أن لبعضها تأثيرات غير قابلة للانعكاس والتراجع. وقد اهتمت الأجندة 21 بمشاكل الغلاف الجوي ووضعت العديد من التوصيات، كما تم إقرار الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية لحماية المناخ ومقاومة ظاهرة الاحتباس الحراري والدفيئة ومنع استخدام المركبات التي تدمر طبقة الأوزون ، وكذلك تحسين نوعية التقنيات البيئية لتقليل الانبعاثات السامة والملوثات الغازية من المصادر الثابتة والمتحركة لتحسين نوعية الهواء.

ب–الأراضي

تغطي الأراضي اليابسة ما يزيد عن 140 مليون كلم ^{2} من مساحة كوكب الأرض أي حوالي الثلث وعليه فان موارد الأ راضي في هذا ا لكوكب محدودة و حساسة و غير متجددة ، تشمل الأراضي التربة العنصر ذو الأهمية الخاصة في المجال الزراعي و الطبق ة الأرضية بأهميتها البيئية وما توفره المناطق البرية المختلفة التي تشكل مكونا هاما لاستقرار البشرية و رفاهيتها كما تساهم الأراضي في المحافظة على التنوع البيولوجي البري و في تنظيم الدورة المائية و اختزان الكربون وتدويره وخدمة الأنظمة الإيكولوجية الأخرى كما تشكل مستودعا هاما للموارد الخام ومدفنا للنفايات الصلبة و السائلة و قاعدة تبنى عليها المناطق السكنية و أنشطة النقل و المواصلات.

أما أهم المؤشرات ا لمتعلقة باستخدامات الأراضي فهي:

1– الزراعة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.

2–الغابات: ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات.

3-التصحر: ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية[1].

ج-البحار والمحيطات والمناطق الساحلية

بما أن البحار والمحيطات تشغل ما نسبته 70 بالمائة من مساحة الكرة الأرضية فإن إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا هو أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية، كما أنه من أصعب المهام نظرا لتعقيد الأنظمة البيئية للمحيطات وهشاشتها وكونها الأقل استكشافا من قبل العلماء، ومما يزيد من أهمية هذه الأنظمة أن أكثر من ثلث سكان الكرة الأرضية يعيشون في المناطق الساحلية وبالتالي تتأثر معيشتهم وأوضاعهم البيئية والاقتصادية والاجتماعية بحالة البحار والكائنات التي تعيش فيها، خاصة أن النظام البيئي البحري يشكل عادة أهم وسائل كسب العيش والنشاطات الاقتصادية لسكان المناطق الساحلية، وتواجه المحيطات والأنظمة البحرية العديد من المشاكل البيئية منها التلوث الصادر عن السواحل، وتراجع الإنتاجية البحرية لمصائد الأسماك، وتلوث نوعية مياه البحر وغيرها من المشاكل. أما المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية فهي:

-المناطق الساحلية: وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

- مصائد الأسماك: وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

د- المياه العذبة

المياه هي عصب الحياة الرئيسي، وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية، وكذلك فهي من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث، ويثير تلوث المياه السطحية و الجوفية قلقا متزايدا في مناطق عديدة ويحد من توفير المياه ولا يؤدي تدني نوعية المياه فقط إلى الإصابة بالأمراض بل يساهم في تقليل الإنتاج الزراعي مما يعني استيراد المزيد من المواد الغذائية و المنتجات الزراعية، وتجد كل الدول التي تتميز بقلة مصادر المياه نفسها في وضع اقتصادي واجتماعي صعب، فإن تخصيص كميات من المياه بشكل متوازن لأغراض الشرب والتنمية وحماية الأنظمة البيئية بات مسألة تزداد تعقيدا وصعوبة وستبقى من أخطر معيقات التنمية المستدامة في العالم في العقود القادمة. ويتم عادة قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هما:

-نوعية المياه: وتقاس نوعية المياه بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه.

- كمية المياه : فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

[1] خامرة الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 44.

ه- التنوع البيولوجي

يقصد بالتنوع البيولوجي الفوارق القائمة بين مختلف الكائنات الحية البرية و البحرية و الأنظمة الإيكولوجية التي في الأجسام الأخرى ، و يشمل ذلك تنوع الصفات الوراثية بين مختلف أنواع الأنظمة الإيكولوجية وضمن النوع الواحد.

وتكمن العلاقة بين التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة في مساهمة الكائنات الحية بشكل واسع في تقديم الخدمات البيئية مثل: تنظيم تركيبة غازات الغلاف الجوي و حماية المناطق الساحلية و تنظم الدورة المائية والمناخ والحفاظ على خصوبة التربة وتجديدها وتخفيض وتحليل النفايات وامتصاص الملوثات.

رابعا:المؤشرات الاقتصادية

أ- البنية الاقتصادية

يعكس عادة النشاط الاقتصادي الرأسمالي ومعدل الدخل الفردي والقوة الشرائية ضمن موازين السوق، ولكن مثل هذه المؤشرات لا تعطي فكرة واضحة عن حقيقة التباين الاقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل كما أنها لا تعكس أبدا القيمة المستتر فة للموارد الطبيعية التي يتم استخدامها في عمليات الإنتاج ، ولذلك فأن تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة ولها علاقة مباشرة بالتنمية وتعكس طبيعة تأثير السياسات الاقتصادي ة على الموارد الطبيعية هو في طليعة أولويات قياس التنمية المستدامة ، كما أن التحديات التي تضعها ا لتجارة العالمية وزيادة معدلات الاستهلاك تعطي إحساسا بنمو اقتصادي كبير ولكنه في الواقع يخفي حقيقة التدهور البيئي والاجتماعي الذي تسببه السياسات الاقتصادية الرأسمالية.

وبالتالي فإن أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هي كالتالي:

1-الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.

2- التجارة: ويقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات[1].

3- الحالة المالية: وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي .

[1] خامرة الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 42.

ب- أنماط الإنتاج والاستهلاك

وهذه هي القضية الاقتصادية الرئيسية في التنمية المستدامة، إذ أن العالم الذي نعيش فيه يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية في دول الشمال وأنماط الإنتاج غير المستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الشمال أو الجنوب، ويعلم كل البيئيين في العالم أن القدرة الطبيعية لموارد الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية وأنه لا بد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساوي، وكذلك أن تبقى متوفرة للأجيال القادمة . وهذه المسؤولية هي في الأساس مسؤولية الدول الصناعية والمتقدمة والتي تتسبب في استنزاف الموارد الطبيعية من خلال الإنتاج المكثف والعادات الاستهلاكية المبالغ فيها، بينما تبقى دول الجنوب تجهد في سبيل تأمين الاحتياجات الأساسية لسكانها. أما أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة فهي:

1- استهلاك المادة: وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية.

2- استخدام الطاقة :وتقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة.

3- إنتاج وإدارة النفايات: وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات.

4-النقل والمواصلات: وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة، مواصلات عامة، دراجة هوائية،...الخ).

المطلب الثالث:عناصر التنمية المستدامة وركائزها

الفرع الأول: عناصر التنمية المستدامة

تتحدد العناصر الرئيسية للتنمية المستدامة في ثلاث عناصر متفاعلة وهي[1]:

1. ثروة بشرية.
2. ثروة مالية تستخدم التكنولوجيا الحديثة.
3. ثروة طبيعية.

نتيجة التفاعل بين هذه العناصر هي التنمية التي تعود على الإنسان بالرفاهية والارتقاء بمستوى الحياة، وإذا حدث أي خلل أو نقص في إحدى هذه المكونات الثلاث فلم تعد هناك تنمية.

[1] طلعت مصطفى السروجي، **التنمية الاجتماعية: من الحداثة إلى العولمة**، الإسكندرية، 2009، ص 214-216.

والحقيقة في هذه العناصر أن الإنسان هو الذي يقود ويوجه هذه العناصر مما ي ستلزم تنسيق قدرات وكفاءة عالية لقيادة هذه العناصر.

ويستنبط مما سبق أن أهداف التنمية المستدامة تتركز على:

1 المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للبشر جميعا على المدى البعيد.
2 وضع خطط التنمية للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في إطار زمني يحقق العدالة بين الأجيال.
3 تحقيق المشاركة الشعبية الواسعة.
4 ترشيد استغلال كافة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المختلفة.

الفرع الثاني: ركائز التنمية المستدامة

بينما تتحدد ركائز التنمية المستدامة في الركائز التالية[1]:

1) الاستدامة أو الاستمرار:

بمعنى أن التنمية يجب أن تلبي حاجات الحاضر دون أن يخل ذلك بحاجات الأجيال المقبلة ليورث الآباء أبنائهم الأرض خصبة موصولة العطاء والمياه نقية والهواء نظيفا.

2) الديمقراطية:

يجب أن تعتمد التنمية على ديمقراطية حقيقية تمليها مصلحة الأغلبية ومصلحة البشرية جمعاء، ولا يجوز أن يعلو على ذلك سواء بحجة تكنولوجيا أو سيطرة أقلية قوية أو غيرها.

3) المشاركة الشعبية:

فإذا أريد للناس أن يتمكنوا من تحقيق تنمية فلابد أن تكون لديهم س لطة، ولابد أن يكونوا قادرين على التحكم في أوجه نشاطهم في إطار مجتمعاتهم المحلية، وينبغي أن يشارك الناس ليس فقط في العمل المادي الذي تتطلبه التنمية بل في التخطيط وفي تحديد الأولويات لأن مفتاح التنمية هو المشاركة.

4) القيم:

فإذا أردنا تنمية مستدامة فعلينا بالإص لاح ونبدأ بالقيم لأنها هي الأساس لضمان نجاح التنمية ومن هنا تبرز أهمية نشر مجموعة من القيم المرغوبة مثل قيم العدالة بمفهومها الواسع بين الأجيال والبلاد والأشخاص وعدم استغلال الآخرين، والقيم الجمالية والإنسانية، والقيم التي تشجع على ترشيد الاستهلاك ليتناسب مع قدرة النظم البيئية، وقيم المشاركة والتعاون والقيم الدينية الأصيلة.

[1] المرجع نفسه، ص 214-216.

المبحث الثاني: الأمن الغذائي المستدام

مشكلة الغذاء وتوفير الأمن الغذائي من أبرز المشكلات التي تواجه العالم المعاصر، وهي لا تقل حدة من حيث الخطورة عن المشاكل السياسية والعسكرية، إن لم تزد عليها.

إذ يعتبر مصطلح الأمن الغذائي مصطلحا حديثا، حيث ظهر كما أشرنا من قبل في بداية السبعينات وأستخدم في البلدان النامية خاصة الفقيرة منها.

حيث أضحى الغذاء في العالم اليوم سلاحا خطيرا تشهره الدول الكبرى متى أرادت خدمة لسياستها التسلطية وخاصة على الدول النامية.

ونظرا لحدة هذه المشكلة، أصبح البحث عن حلول لها محور اهتمام الكثير من الباحثين وواضعي السياسات في مختلف الهيئات والوكالات الدولية والمحلية على حد سواء.

المطلب الأول: ماهية الأمن الغذائي

الفرع الأول: التعاريف المختلفة للأمن الغذائي

- التعريف الشائع للأمن الغذائي هو:حصول جميع الناس في جميع الأوقات على غذاء كاف من أجل حياة حافلة بالصحة والنشاط، حيث يشمل هذا التعريف ثلاث مضامين[1]:

أ-ضمان إمدادات أكيدة ومغذية بشكل جيد ليس على المستوى الوطني بل على مستوى كل العائلات.

ب-ضمان الاستقرار النسبي من سنة إلى أخرى في الإمدادات.

ج- ضرورة ضمان بأن كل عائلة لها الوسائل المادية والاجتماعية والاقتصادية من أجل تغذية سليمة.

- الأمن الغذائي هو: قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم[2].
- الأمن الغذائي: يقصد به الحالة التي يتحقق عندها الاكتفاء الذاتي من الغذاء محليا[3].

---

[1] -زيدان زهية، **واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي- حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ، الجزائر، 2001، ص2.

[2] - محمد رفيق أمين حمدان، **الأمن الغذائي؛ نظرية ونظام وتطبيق**، الطبعة الأولى، دار النشر:دار وائل للطباعة والنشر الأردن، سنة 1999، ص16.

[3] - السيد محمد السريتي، **لأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، سنة 2000، ص 10.

يقصد من هذا المفهوم قدرة الدولة على توفير الغذاء للسكان محليا -بواسطة الإنتاج المحلي- وبالتالي إشباع احتياجاتهم الغذائية في المواعيد التي تطلب فيها تلك المواد، خاصة لما تتعرض له الدو ل التابعة غذائيا من ضغوطات (خاصة الضغوطات السياسية منها) من طرف الدول المصدرة.

♦ الأمن الغذائي هو: قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد المجتمع، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، ويتم توفير احتياجات الغذاء إما بإنتاج السلع الغذائية محليا، أو بتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات يمكن استخدامها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات[1].

♦ الأمن الغذائي يقصد به بصفة عامة : قدرة المجتمع على توفير (المستوى المحتمل) من الغذاء لأفراده في حدود دخولهم المتاحة، مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح، سواء كان هذا عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد اعتمادا على الموارد الذاتية[2].

❖ وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم **الأمن الغذائي** ينبغي أن يؤسس على ثلاثة مرتكزات[3]:

أ -وفرة السلع الغذائية.

ب -وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم.

ت -أن تكون أسعار السلع في تناول المواطنين.

♦ جاء في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 46 المادة 3 المؤرخة في 10 أوت 2008 تعريف للأمن الغذائي كما يلي[4]:

يقصد بالأمن الغذائي : هو حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظم ة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة.

من هذا التعريف يتبين لنا أن الأمن الغذائي يعني كل شخص له الحق في الغذاء والحصول عليه في الوقت المناسب مما يسمح له بالتمتع بحياته.

ما يعاب على هذا التعريف أنه لم يبين لنا كيفية الحصول عليه، وكما نعلم أن معظم الدول النامية وبما فيها الجزائر تابعة غذائيا وهذا الأخير وحده يعتبر مشكلة قائمة بحد ذاتها.

♦ الأمن الغذائي المستدام:

---

[1] - المرجع نفسه، ص 14.

[2] - المرجع نفسه، ص 20.

[3] -جهاد صبحي عبد القادر محمد القطيط، **إستراتيجية الأمن الغذائي في العالم العربي من المنظور إسلامي**، القاهرة 2008. تاريخ الإطلاع 2010/02/28 على الموقع الإلكتروني: www.ibrahimomran.com

[4] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الجزائر،10أوت 2008 الموافق لـــ:8 شعبان 1429، ص6.

الاستدامة كتعريف تعني: استجابة التنوع الحيوي بجميع عناصره ليقابل متطلبات السكان، كاستخدام الموارد لتحقيق التنمية الكاملة أو الشاملة وإنجاز المستويات العالية من المعيشة، في الوقت نفسه يشمل اصطلاح الاستدامة صيانة الموارد الحية، وإنتاجيتها لكل من الأجيال الحالية والمستقبلية[1].

في ضوء التعريف السابق يمكن تحقيق الأمن الغذائي المستدام في أي إقليم أو في أي دولة، عادة بضمان ثلاثة عوامل أساسية هي : استدامة الموارد الطبيعية (الأرض والمياه)؛ استدامة التنوع الحيوي (الموارد النباتية والحيوانية والكائنات الدقيقة)؛ والزيادة السكانية المناسبة[2].

الفرع الثاني: ظهور مصطلح الأمن الغذائي تاريخيا

الغذاء ليس بالمصطلح بالجديد، لأنه منذ وجود الإنسان وجد الغذاء حيث يعتبر من أهم المقومات التي يحيا بها الإنسان، وبالتالي ضمان استمرارية ووجوده في الحياة.

بالرجوع للفكر الاقتصادي نجد أن مشكلة الغذاء قد تنبه إليها المفكرون منذ القدم، حيث أشار "توماس مالتس" في كتابه عن السكان عام 1789 للعلاقة بين الحجم والسكان والمشكلة الغذائية، حيث توصل في تحليله إلي أن الغذاء يتزايد حسب متتالية عددية بينما عدد السكان يتزايد حسب متتالية هندسية[3].

لقد كانت أكثر المناطق التي تعاني اليوم من مشكلة الغذاء، حتى الخمسينات تتمتع بقدر من الكفاية الذاتية في إنتاج الغذاء و لم يكن يستورد سوى سلع معينة لا تنتجها أو ينتج القليل منها إلا أنه في السنوات الستينيات والسبعينات، أخذت ظاهرة تزايد الواردات من السلع الغذائية المختلفة تنمو بسرعة واستمرار لعدم مسايرة معدل نمو إنتاج الغذاء مع معدل النمو السكان.

وقد نجم عن ذلك أن موضوع الغذاء أصبح في السنوات الأخيرة يحتل أهمية كبيرة في السياسات المحلية والدولية، لما له من علاقة وثيقة بالسكان، ولا يكاد يخلو مؤتمر سكاني يعقد على المستويات المحلية أو الإقليمية أو العالمية من مناقشة إنتاج الغذاء ومدى كفايته لملايين البشر على سطح الأرض، وقد شهد العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين ثلاثة مؤتمرات عقدت بمبادرة من منظمة الأغذية والزراعة F.A.O على النحو التالي[4]:

-كان الأول في واشنطن عام 1968.

-أما الثاني فعقد في لاهاي في جويلية 1968 .

---

[1] محمود الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، مارس 2007، ص 49.

[2] المرجع السابق، ص49.

[3]- حوشين كمال، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 227.

[4] -محمد أحمد الرويثي، **جوانب من مشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي**، دارالنشر: مطبعة الجبلاوي، القاهرة، 1978، ص13.

*يجب أن نشير إلى أن الدول العربية لم تكن غافلة عن مشكلة الغذاء و لم تكن منعزلة عن الأحداث التي كانت تشغل العالم حيث في الفترة الممتدة من 9-12 أفريل 1968 عقدت ندوة حول مشكلة الغذاء في الوطن العربي، وأقيمت في دولة الكويت لمناقشة أوضاع الغذاء في الدول العربية .

-والثالث عقد في روما عام 1974والذي عقد بعد تعرض أجزاء كثيرة من العالم في أواخر عام 1972 وبداية عام 1973 إلى وضع غذائي سيئ نتيجة مجموعة من الأسباب منها الجفاف الشديد.

والملاحظ أنه في كل مؤتمر من مؤتمرات الغذاء تحدث تغيرات وتطورات في مصطلح الأمن الغذائي، إذ في كل مرة يتسع هذا المفهوم ويتطور ليشمل مصطلحات ومعاني جديدة، وبالتالي يحمل قي طياته دلالا ت جديدة كما يلي[1]:

-عقد مؤتمر الأمن الغذائي في عام 1974 وركز على أولوية الأمن الغذائي العالمي من خلال **زيادة الإنتاج واستقرار أكبر للإنتاج.**

-في عام 1983 تم توسيع مفهوم الأمن الغذائي إضافة إلى التوفر والاستقرار إلى القدرة على **الحصول على الغذاء.**

-في عام 1992 عقد المؤتمر العالمي حول التغذية وأضاف مفهوما جديدا إضافة إلى التوفر والاستقرار والقدرة على الحصول إلى **الاستخدام للغذاء.**

-في عام 1996عقد مؤتمر قمة الغذاء العالمي، أضاف إلى ما سبق ذكره حق كل شخص بالحصول **على غذاء سليم ومغذ.**

الفرع الثالث: المؤتمرات العالمية للغذاء

يشهد مجتمعنا الدولي المعاصر العديد من المؤتمرات التي تبحث في تحقيق الأمن الغذائي العالمي بصفة عامة، والدول النامية بصفة خاصة، كما تبحث هذه المؤتمرات الدولية في كيفية العمل على استئصال الجوع وسوء التغذية، وتركيز الانتباه بصورة محددة على ضمان الغذاء الذي يمثل أكثر الاحتياجات الأساسية للإنسان.

وقد تبلورت أهمية الزراعة المستدامة وبالتالي الأمن الغذائي المستدام في المؤتمرات الدولية – التي عقدتها الأمم المتحدة خلال الفترة 1995-2000- التالية[2]:

أولا: مؤتمر قمة الأرض و التنوع الحيوي

والذي عقد حول البي ئة و التنمية في ريو دي جانيرو سنة 1992، تحت شعار "الأرض بين أيدينا " وقد هدفت الأمم المتحدة من هذا المؤتمر إلى إعداد برنامج عمل لمعالجة القضايا البيئية المقرونة بالقضايا التنموية خلال الفترة 1993-2001، مع إمكانية امتداد هذا البرنامج إلى القرن الواحد والعشرين.

[1] -نوال نعمة، منتدى السياسات الزراعية حول: الأمن الغذائي والتنمية، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC، دمشق سوريا ، 29 فيفري 2004، ص11-12.
على الموقع الإلكتروني: www.napcyr.org/dwnld-files/proceedings/ra/11_food_security_ar.pdf

[2]- محمود الأشرم، مرجع سبق ذكره، ص 27-28.

ثانيا:مؤتمر السكان و التنمية و التنوع الحيوي

عقد خلال الفترة من : 05-1994/09/13 في مصر، و قد أعدت خلاله وثيقة عمل مثلت برنامج الدول اتجاه قضايا السكان و التنمية.

ثالثا: مؤتمر التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التنوع الحيوي

و قد عقد هذا المؤتمر مابين : 11-03/12-1995 في الدانمرك، و توصلت مناقشاته إلى عقد اتفاقية بين الدول الغنية و الدول الفقيرة حول وضع سياسة دولية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية تعالج مشكلة الفقر و التخلف في الدول الجنوب.

رابعا:مؤتمر المناخ والتنوع الحيوي

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة 03/27 إلى1995/05/03 في برلين بألمانيا، و اعتبر هذا المؤتمر استكمالا لقمة الأرض و هدف إلى التوصل إلى بروتوكول تنفيذي لإطار الاتفاقية التي تم الاتفاق عليها في قمة الأرض، و قد تمخض عن حلول وفاقية بين الدول الصناعية و الدول النامية أساسها خفض نسبة الغاز ات المنبعثة في الجو بنسبة 20 بالمائة لكل منها.

خامسا: مؤتمر (القمة) العالمي للغذاء

والذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة في مقرها الرئيسي بروما فيما بين 13-17 نوفمبر 1996 بروما عاصمة إيطاليا، ويعتبر من أهم المؤتمرات العالمية التي تناولت الأمن الغذائي[1].

وقد ركز مؤتمر القمة العالمي للغذاء جهوده نحو تحقيق الأمن الغذائي ومعالجة الأسباب الجذرية للجوع وسوء التغذية في كافة أرجاء العالم محددا أبعادا إقليمية محددة للمشاكل القائمة وحلولها.

ويمكن تلخيص جانب من المشكلات التي أوضحها المؤتمر العالمي[2]:

1. يرى المؤتمر أن من تجي الأغذية يواجهون تحديات رئيسية جديدة مع التزايد المتوقع لسكان العالم، مع الانخفاض المتواصل في حصة الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الغذائي؛
2. تشكل الأراضي الصالحة من حيث التضاريس والتربة والمناخ للزراعة نحو11 بالمائة من سطح الأرض؛
3. أوضح جدول أعمال القرن الحادي والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالتنمية والتجارة 1992 أن التنمية الزراعية والريفية من المسائل الإنمائية ذات الأولوية التي ينبغي معالجتها تحقيقا للتنمية المتواصلة (المستدامة)، ويقتضي استخدام الموارد الطبيعية بطريقة التنمية المتواصلة تحقيق تقدم تك نولوجي مع استكمال ذلك بسياسات

[1] - كمال حمدي أبوالخير، بحوث ودراسات في: **إستراتيجية التنمية الزراعية**، دار النشر: مكتبة عين شمس، القاهرة،1997، ص 57.
[2] -المرجع نفسه، ص58-63.

بيئية واجتماعية مساندة، وينبغي تغيير أنماط استخدام الأراضي بحيث تقل كثافة استعمال بعضها في حين يكثف استخدام بعضها الآخر.

4. يكشف المؤتمر عن أنه قد تم تطوير معظم الوسائل العلمية والتكنولوجية التي تختلف عن الأساليب المستخدمة الآن في قطاع إنتاج الأغذية،...ومدى توافر التكنولوجيات لزيادة الإنتاج بطريقة متوازنة بيئيا؛

5. للحكومات دورا خاصا في التنمية الزراعية والريفية يختلف عما هو قائم في القطاعات الأخرى.

6. من الضروري زيادة الإنتاجية مع توفير التدابير الوقائية البيئية؛

7. وجه المؤتمر أهمية سلامة القطاع الزراعي من الناحية البيئية؛

8. وثمة أدلة كثيرة على استعداد المزارعين ورغبتهم في الاعتماد على الابتكارات بسرعة إذا ما تبين للمزارعين أنها مفيدة؛ أي أن التحدي يتمثل في تصميم ابتكارات وحوافز مجزية اقتصاديا بالنسبة للتمكين الأفراد، على أن تكون في الوقت ذاته سليمة من الناحية البيئية ومفيدة للمجتمع ككل.

9. وينبغي أن تتولى الحكومات قيادة هذه العملية المعقدة باستخدام جميع الوسائل المتاحة، لجعل التنمية الزراعية نشاطا من الأنشطة السليمة بيئيا.

10. ويمكن إشاعة الوعي بوسائل الإنتاج السليمة بيئيا وضمان الموافقة عليها عبر ما يلي مثلا:

-استخدام المصطلحات المحلية عند توفير توصيل المشورة للمزارعين ومستخدمي الأراضي.

-تنظيم حلقات العمل لتحديد العوائق وتعزيز تدفق المعلومات بين المزارعين والمرشدين الزراعيين والإداريين.

-إقامة حوار نشط مع المزارعين حول استخدام أراضيهم.

-توفير ميزانية تشغيلية كافية للتعليم الزراعي والتعليم الإداري وللوسائل المحسنة للإنتاج الغذائي.

-تدريب موظفي الإرشاد الزراعي على الترويج لنظم الإنتاج المتكاملة والاستخدام السليم بيئيا للأراضي.

11 .يرى المؤتمر أنه ينبغي على الحكومات أن تعمل مع المزارعين ومنتجي الأغذية الآ خرين والجمعيات المهنية وغير ذلك من المصالح غير الحكومية على زيادة كميات الغذاء المتاحة لفقراء الريف وتحسين نوعيتها؛

12.ويعتبر نشر واعتماد ممارسات العمل المثلى والظروف الميسرة الأخرى للإنتاج الغذائي في إطار متطلبات التنمية المتواصلة من المستلزمات الأساسية، وهناك ثلاث عناصر أساسية لتحقيق ذلك وهي : كفاءة استخدام الموارد والكوادر القيادية والإدارية القادرة على التخطيط والتنفيذ، والحكومة الرشيدة.

13.ولا يمكن أن تتحقق مبادئ وأهداف جدول أعمال القرن الحادي والعشرين إلا إذا اقترنت التكنولوجيات والسياسات مع المشاركة، المساواة، والحوار، الآليات الميسرة، التزويد بالقدرات والحوافز.

وستكون هذه هي السبل اللازمة للوصول إلى الأمن الغذائي وإلى قطاع زراعي سليم بيئيا، ودون هذه السبل فلن يكون لأدوات السياسات والتكنولوجيات المهمة آثار إيجابية دائمة.

الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

إضافة إلى الإجراءات والأعمال السابقة الواجب القيام بها من قبل حكومات الدول المختلفة (مؤتمر الغذاء العالمي 1996 الذي تعرضنا له ، يجب الانتباه إلى العوامل الأخرى المؤثرة في الأمن الغذائي العالمي والمتمثلة في[1]:

أ – **التجارة والتسويق**، مع تشوهاتها في السوق، بما فيها المبيعات الخارجية للسلع الغذائية لأجل العملات الصعبة أو للتنوع الداخلي للاستعمالات اللاغذائية كإنتاج الطاقة، تصبح عوامل تؤثر في الأمن الغذائي.

ب –**سياسة الإسكان**، الموجهة لاستقرار معدل الولادات وخفضه بسرعة عند إدخال المرأة سوق العمل (القوة العاملة) في الدول النامية، مع تجنب الفقر الذي يربك الوصول إلى الغذاء وهو يعارض مواجهة المتطلبات الداخلية، ومواجهة المساهمات الجنسية (الرجل والمرأة) لعرض الغذاء العالمي، لذلك يطلب المؤتمر معرفة المساهمة الأساسية النسائية في الأمن الغذائي وبخاصة في المناطق الريفية في الدول النامية، وبالتالي إحداث التساوي والتوازن بين النساء والرجال.

ت –**السياسة المزرعية**، بالربط مع عوامل توفير المزارع العائلية وصيانة حجم الوحدة الاقتصادية الأدنى كونها مهمة لصحة الاقتصاد الوطني والجانب الاجتماعي بالريف ولمراقبة الهجرة الريفية والتحكم بها.

ث – **البنية التحتية الوطنية**، كوجود صوامع الحبوب، حالات الطرق والسكك الحديد وطاقاتها السنوية كونها حساسة في نقل السلع من المزارع، حجم الفقد أثناء نقل المحاصيل من المزارع، الدول المخفضة لطاقات مخازنها الوطنية لأسباب اقتصادية، حيث يؤدي ذلك إلى احتمال خفض مخصصات الفرد من السلع وبالتالي عدم إمكانية وصوله إلى حالة تجنب الفقر، ومع احتمال زيادة سكان العالم يمكن حدوث فترات قصور في الإنتاج على المستويات الوطنية والعالمية تقود إلى انخفاض هذه المخصصات على المستوى الفردي وعلى مستوى الوطن.

ج –**المسائل السياسية**، بما فيها مظاهر الفساد والرشوة والتمويل المالي والأزمات الداخلية والخارجية، حيث تضع الدول في مخاطر عدة لتأمين مجتمعاتها.

ح –**السياسات البيئية**، المتعاملة مع مياه الصرف الصحي والتلوث واستعمالات الأراضي وصيانة التر اب واستصلاح الأراضي، بحيث أصبحت هذه السياسات حساسة للدول المخ طة للمستقبل، وذلك كنتيجة لنشاطات الدول الأخرى السلبية.

كذلك تعتبر الأمور المناخية في الأقاليم نقط مهمة، فالزراعة الكثيفة في الأراضي الزراعية الموجودة يجب عدم زراعتها باستمرار وتركها لفترات تستعيد تنوعها الحيوي، وبالتالي الانفتاح على الأراضي الهامشية أو الحدية الجديدة. وبسبب النقص في مياه الري يمكن أن ينخفض الإنتاج الزراعي في بعض المناطق، فمثلا يمكن زراعة الأرز ثلاث مرات إلى مرتين فقط في الأرض نفسها سنويا، ونظرا إلى تداخل العلاقة بين نوعية البيئة والإنتاج الزراعي وبالتالي يجب على الزراعة المستقبلية أن تأخذ البيئة كأفضلية أولى في رسم سياستها.

[1] –محمود الأشرم، مرجع سبق ذكره، ص588 إلى590.

المطلب الثاني:الأمن الغذائي وبعض المفاهيم الأساسية

يعتبر الغذاء من أهم الاحتياجات الإنسانية، الذي بواسطته يضمن الإنسان صحته وسلامته الجسدية والعقلية، فهو أمر لا غنى عنه.

ومع ظهور مشكلة الغذاء بشكل أوضح مع بداية سبعينيات القرن الماضي وتفاقمها، ظهرت معها مجموعة من المفاهيم التي تتناول الغذاء.

الفرع الأول: الاكتفاء الغذائي الذاتي

يعرف الاكتفاء الغذائي الذاتي على أنه:

- الاكتفاء الذاتي هو: أن المجتمع يأكل ما ينتج أو ينتج ما يأكل[1].
- ويعرف الاكتفاء الغذائي الذاتي بأنه:قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا[2].

من خلال هاذين التعريفين يتبين لنا أن الاكتفاء الغذائي الذاتي يعني الأمن الغذائي الذاتي دون الحاجة إلى الآخرين، أي اعتماد الدولة على إمكانياته ا الذاتية سواء المادية، المالية والبشرية ...الخ دون اللجوء إلى جهات (دول) أخرى.

فتحقيق الاكتفاء الذاتي أصعب من تحقيق الأمن الغذائي، لأن هذا الأخير لا يشترط الاعتماد الكامل على الإمكانيات والموارد الذاتية، إذ يتحقق الأمن الغذائي سواء بالإنتاج المحلي أو عن ط ريق الاستيراد من الخارج ــ توفر الإمكانيات المالية التي تسمح بالاعتماد على الخارج لجلب الغذاء ــ ، لكن تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي يستلزم ويشترط الاعتماد الكامل والمباشر على الإمكانيات والموارد الذاتية دون اللجوء إلى جهات أخرى، وهنا تكمن صعوبة تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي.

على العموم فإن الباحثين الاقتصاديين يعتبرون أنه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وما رافقها من تحرير التبادل التجاري فإن مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل مفهوم طوباوي ، بل مرفوض لأنه يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالمو اد الغذائية مع الدول الأخرى ، لذا فإن معظم الدارسين يميلون إلى استخدام مفهوم الأمن الغذائي بدل الاكتفاء الغذائي الكامل لخلوه من أي شحنة دلالية أيديولوجية.

---

[1] حوشين كمال، مرجع سبق ذكره، ص 285.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **الأزمة العالمية الغذائية: تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 241.

الفرع الثاني: أمان الغذاء

عرف العالم ابتداء من منتصف القرن العشرين أمنا غذائيا نسبيا مع تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة، إلا أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين وبدأ الحديث عن طريقة جديدة لزيادة الإنتاجية أكثر أمانا لصحة الإنسان كالزراعة البديلة أو الزراعة العضوية، فما هو أمان الغذاء إذن؟

عرف منظمة الصحة العالمية أمان الغذاء بأنه يعني: كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة _إحلال عمليات إنتاج، تصنيع، تخزين، توزيع وإعداد الغذاء_ لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوق به وصحيا وملائما للاستهلاك الإنساني، فأمان الغذاء متعلق بكل مراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الا ستهلاك من طرف المستهلك الأخير[1].

وتشير المنظمة العالمية للصحة أيضا أنه :لم يعد كافيا أن يتاح الغذاء بكمية كافية وأن تشتمل على محتوى غذائي واف باحتياجات الجسم، لكن يجب أيضا أن يكون آمنا للاستهلاك وألا يعرض صحة المستهلك للخطر أو الضرر من خلال العدوى أو التسمم[2].

الفرع الثالث:سوء التغذية

ما زال هناك اليوم نحو 800 مليون نسمة في البلدان النامية يعانون من نقص وسوء التغذية المزمن، وتوقع أن يرتفع عددهم من الرقم الحالي البالغ 5.7 مليار نسمة إلى 8.3 مليار نسمة عام 2025، سوف يتفاقم هذا الوضع ما لم تتخذ إجراءات معتمدة وحسنة التوجيه لتحسين الأمن الغذائي.

- عرف سوء التغذية على أنه ا: عدم كفاية استهلاك الفرد من البروتين والفيتامينات والأملاح إلى درجة كبيرة[3].

لا نستطيع إرجاع سوء التغذية إلى نقص الطعام ولكن إلى عدم المعرفة الكافية باحتياجات الجسم، أي أن سوء التغذية لا تنشئ بالضرورة عن نقص أو انعدام الغذاء، بل في بعض الأحيان ترجع إلى انعدام ثقافة التغذية.

- تعرف سوء التغذية على أنها: النقص في عنصر أو عدة عناصر غذائية ضرورية للجسم، فالغذاء من الناحية الكمية قد يكون كافيا يلبي احتياجات الجسم من الحريرات ولكن يفتقر مثلا للبروتين أو بعض الفيتامينات المهمة التي تسمح بنمو طبيعي وصحة جيدة وحياة نشيطة[4].

---

[1] عبد القادر زرق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص 214.

[2] لرقام جميلة، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص19.

[3] محمد أحمد الرويثي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[4] زيدان زهية، مرجع سبق ذكره، ص8.

ويمكن تلخيص أهم أسباب الإصابة بإمراض سوء التغذية إلى ما يلي[1]:

-نقص عنصر أو أكثر من العناصر الغذائية الرئيسية في الأطعمة المتاحة في البيئة.

-وجود نقص في إنتاج الغذاء وعدم كفاية كميات الطعام المتناول نتيجة التعرض لكوارث طبيعية كالفيضانات، الزلازل، القحط والكوارث التي يصنعها الإنسان كالحروب واختلال البنى الاقتصادية لكثير من الدول.

-الفقر وانخفاض مستوى الدخل مما لا يتيح عدالة في توزيع الغذاء رغم توفره ولا يصل إلى من يستطيع دفعه

-الأمية وانخفاض الوعي الغذائي يعتبران عائقا في أن يستفيد الإنسان من الغذاء.

-انخفاض مستوى الوعي الصحي مما ينجم عنه عدة أمراض ويتضح هنا أهمية أن يقترن الوعي الغذائي بالوعي الصحي، وضرورة تلازم الخدمات الغذائية.

وقد حددت الفاو FAO عدد الحريرات اليومية، أي نصيب كل فرد وا حتياجاته من الغذاء بـــ 2200 إلى 2400 حريرة يوميا.

الفرع الرابع: الفجوة الغذائية

أولا: تعريف الفجوة الغذائية

إن الفجوة الغذائية هي عبارة عن التعبير الكمي لمشكلة الغذاء الناتجة عن عجز الطاقات المحلية في توفير هذه الكمية لتغطية النقص في الاحتياجات الغذائية، وعادة يتم سدادها عن طريق الاستيراد، وبذلك نجد أن الفجوة الغذائية تختلف عن الفجوة التغذوية، إذ أن هذه الأخيرة تعبر عن القصور في مكونات التغذية المتمثلة في مختلف البروتينات الغذائية الضرورية للمحافظة على الوظائف البيولوجية للفرد، وبذلك نجدها تهتم بالجانب ال نوعي للمشكلة وليس بالجانب الكمي[2].

- تعرف الفجوة الغذائية بأنها : مقدار الفرق بين ما ننتجه ذاتيا وبين ما نحتاجه للاستهلاك من الغذاء، كما يعبر عنها "**بالعجز**" عن تغطية الاحتياج من السلع الغذائية والذي لا يمكن تأمينه إلا بالاستيراد من الخارج[3].
- هناك مفهومان لفجوة الأمن الغذائي هما[4]:

أ - فجوة الأمن الغذائي الفعلية يتم قياسه وتحديده بمؤشر رصيد الميزان التجاري الغذائي، ومؤشر آخر هو نسبة تغطية الموارد الذاتية للواردات الغذائية.

---

[1] تحديات التنمية في الدول العربية: **الأمن الغذائي والزراعة**، الجزء 2، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009، ص 9.

[2] حوشين كمال، مرجع سبق ذكره، ص 241.

[3] محسن أيوب، **الأمن الغذائي العربي ودور القطاع الزراعي في تحقيقه**، مجلة الزراعة العدد 15، دمشق، ص3.

[4] لرقام جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

ب -أما فجوة الأمن الغذائي المعيارية : يتم تحديده بمؤشر متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم بالنسبة لمتوسط السعرات الحرارية الموصى بها.

فالفجوة الغذائية تقاس في اقتصاد ما بالفرق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي من السلع الغذائية، ومن ثم فهي تعكس مقدار العجز المحلي للسلع الغذائية عن تلبية احتياجات السكان منها.

وبناء عليه نجد أن الفجوة الغذائية تتأثر بمتغيرين أساسين هما: الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي، فزيادة الأول مع ثبات حجم الطلب يؤدي حتما إلى تقلص هذه الفجوة، بينما زيادة الاستهلاك مع ثبات حجم الإنتاج أو زيادته بنسبة أقل من زيادة الاستهلاك يؤدي إلى اتساع حجم الفجوة الغذائية.

ويمكن إرجاع أسباب العجز الغذائي إلى مجموعة من الأسباب والتي يمكن حصرها فيما يلي:

-تخلف الزراعة.

-ضعف مستوى استثمار الموارد الطبيعية الزراعية.

-الاعتماد على مستلزمات ووسائل إنتاج تقليدية.

-عدم تدريب وتأهيل القوى المنتجة العاملة في الزراعة.

-ضعف الاستثمارات الموظفة في الزراعة قياسا إلى الاستثمارات الأخرى.

-عدم استثمار الموارد المائية والمناخية المتاحة بالشكل الأمثل.

-عدم استقرار الإنتاج الزراعي وتذبذبه من سنة لأخرى.

إذا تمعنا في مراقبة الأحداث خلال النصف الثاني من القرن العشرين وجدنا أن العجز في الغذاء مشكلة مزمنة أما الجديد الوعي الحاد للمشكلة والعمل الجديد لمجابهتها سواء بتوفير الكميات اللازمة من الغذاء أو بتحسين نوعيتها، إلا أن هذا الانتباه لم يكن ليحصل إلا في الأزمات الحادة من خلال السنوات 1961-1966 والسنوات 1972-1974[1].

ثانيا: مؤشرات الفجوة الغذائية

يوجد مؤشرين للفجوة الغذائية يتمثلان في[2]:

أ - مؤشر رصيد الميزان التجاري : يستعمل في تحديد الأمن الغذائي الفعلي وهو عبارة عن الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الغذائية.

إذا كان رصيد الميزان التجاري سالبا فهذا دلالة على بروز فجوة الأمن الغذائي ويعتمد على هذا المؤشر عندما تكون الدول ذات علاقات تجارية متنوعة (تصدير واستيراد) في مجال الغذاء.

---

[1] زياد الحافظ، **أزمة الغذاء في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي، الدراسات الاقتصادية الإستراتيجية، لبنان، 1976، ص 63.

[2] لرقام جميلة، مرجع سبق ذكره، ص24.

ب – مؤشر نسبة تغطية الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء للواردات الغذائية : هو عبارة عن الفرق بين قيمة الواردات الغذائية والموارد المالية المخصصة لاستيراد الغذاء ويقيس فجوة الأمن الغذائي الفعلية.

وعندها يكون المؤشر موجبا، فهذا يدل على وجود فجوة أمن غذائي فعلية لأن الموارد المالية الذاتية لم تغطي النقص في تمويل الواردات الغذائية وبالعكس حيث أن الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء تكفي لتمويل الواردات الغذائية، وبالتالي لا يوجد مشكلة أمن غذائي.

المطلب الثالث: أبعاد، مستويات وعناصر الأمن الغذائي

بعد استعراضنا لمختلف التعاريف المتعلقة بالأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به1، سنتناول مختلف أبعاده بدءا من البعد الزمني، البعد الكمي، البعد النوعي، الاقتصادي نهاية إلى البعد الاجتماعي والسياسي، ومختلف مستوياته من مستوى الكفاف ثم المستويات الوسطى إلى المستوى المحتمل، وفي الأخير سوف نعرض العناصر الإستراتيجية للأمن الغذائي والتي تحدد مدى اقتراب أو ابتعاد أي قطر من تحقيق أمنه الغذائي، وتوضح مدى قدرات وإمكانيات أي بلد على تحقيق الأمن الغذائي.

الفرع الأول: أبعاد الأمن الغذائي

يمكن استعراض الأبعاد الإستراتيجية للأمن الغذائي والذي يمكن تفصيله فيما يلي[1]:

أولا: البعد الزمني

يمكن لأي بلد يتمتع بأمنه الغذائي أن يغطي احتياجاته باستمرار سواء كان ذلك على المدى القريب أو على المدى البعيد، وقد اعتمد هذا التوزيع الزمني على اختلاف أساليب التعامل مع المشاكل المرتبطة بضرورات الأمن الغذائي، حيث تختلف الأساليب والسياسات والإجراءات لمعالجة تبعات انعدام أو عجز الأمن الغذائي للمجتمع وفق البعد الزمني الذي يحدد إطار الأزمة.

ثانيا: البعد الكمي

يعني الأمن الغذائي حصول المستهلك على الكمية الصحيحة من المواد والعناصر الغذائية والتي تغطي احتياجاته بالمعنى الكمي حسب المقررات من الطاقة والعناصر الغذائية المبنية على الاحتياجات الفردية للمستهلك.

يتمتع المستهلكون بالأمن الغذائي إذا ما تناولوا طعاما يمدهم بالأرقام المفروض الح صول عليها والتي تغطي احتياجاتهم.

[1] أحمد رفيق أمين حمدان، **الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 16-19.

ثالثا: البعد النوعي

إضافة إلى توفير البعد الكمي فلا يكتمل الأمن الغذائي للمستهلكين إلا بتوفير البعد النوعي أيضا، أي حصول المستهلك على الغذاء بنوعية معينة ، وترتبط النوعية بمصدر الغذاء من أصول نباتية أو حيوانية ، فلا نستطيع الحكم علي نوعية الاستهلاك لفريقين من المستهلكين يتناولون نفس الكمية من العناصر الغذائية والطاقة إلا بمعرفة مصادر هذه العناصر ، وكلما كانت العناصر ذات أصول حيوانية كانت أعلى بقيمتها الغذائية لان القيمة البيولوجية للبروتين الحيواني أعلى منها في حالة كونه من أصول نباتية.

رابعا: البعد الاقتصادي

حتى ولو توفر الغذاء المطلوب دائما وبالكميات والنوعية المطلوبة لا نستطيع القول بتوفر الأمن الغذائي إلا إذا كان بمقدور الناس الوصول للغذاء مدعومين بقدرة شرائية تمكنهم فعلا من الحصول على الغذاء وتناوله ، ولذلك كان الدخل الكافي الذي يضمن للمستهلك حصوله على الغذاء المطلوب ركنا أساسيا من أركان الأمن الغذائي .

ومعروف انه لا يتأتى الدخل الكافي إلا بتوفير العمالة أو التوظيف لأفراد المجتمع ولا يتأتى التشغيل إلا عن طريق الاستثمار.

خامسا: البعد الاجتماعي والسياسي

يتمثل هذا البعد في إبر از أهمية الغذاء كأحد حقوق الإنسان، ومن ثم فان تحقيق الأمن الغذائي يمثل الوجه الآخر لحق الغذاء ، ويجب التركيز على ضرورة توافر حد الكفاف من الغذاء لكل فرد من أفراد المجتمع، لتستمر حياته بصورة صحية ونشطة; حيث أن عدم توافر مستوى الكفاف من الغذاء في المجتمع ، وعدم عدالة توزيعه بين أفراد المجتمع، لابد وأن يسهما في عدم تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة[1].

تبرز أهمية توفير ا ستقرار النظام السياسي داخل الدولة، حيث أن حدوث عجز غذائي خاصة في السلع الضرورية قد يؤدي إلى تهديد حياة الأفراد بصورة مباشرة، الأمر الذي يع بي تهديدا لاستقرار الأمن الداخلي للدولة.

الغذاء أصبح احد الأسلحة الاقتصادية التي تستخدم كأسلوب للتأثير السياسي، حيث أصبح يعرف بالسلاح الأخضر. وتأثير هذا الأخير أخطر وأفتك من الأسلحة الكيماوية...الخ ، وهناك عدة أمثلة على استخدام الغذاء كسلاح ووسيلة ضغط لارضاخ الدول سياسيا نذكر على سبيل المثال لا الحصر : مصر وروسيا....الخ[*].

---

[1] –السيد محمد ألسريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[*] فمثلا في خطابات الحملة الانتخابية الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية،حيث أقدم المترشح "جيمي كارتر"على تهديد الدول العربية بقطع المعونات ووقف تصدير المواد الغذائية إليها من الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما لجأت الدول العربية النفطية إلى فرض حظر البترول عليها.

والأمثلة كثيرة على استخدام الغذاء كسلاح تشهره الدول الغنية في وجه الدول الفقيرة،وبالتالي تصوغ سياساتها وقراراتها من خلاله خاصة وأن هناك الكثير من الدول النامية تابعة غذائيا.حيث أستخدم هذا السلاح الأخضر في وجه روسيا لكي تسمح بهجرة اليهود إلى فلسطين،وأستخدم كمكافأة لمصر عقب توقيعها على معاهدة كامديفد في سبعينيات القرن الماضي....الخ.

الغذاء يمثل احد الوسائل الهامة والإستراتيجية لتحقيق الأهداف السياسية سواء داخل البلاد أم خارجها، إذ يعد أحد أهم الأسباب في قيام الأزمات والصراعات الداخلية في الدول خاصة النامية منها.

الفرع الثاني:مستويات الأمن الغذائي

تتراوح هذه المستويات بين حد أدنى وحد أقصى ، وتعد الحالة الاقتصادية ودرجة التقدم الاقتصادي من العوامل الرئيسية المحددة للقيم الدنيا للمستويات السابقة. ولعل أهم هذه المستويات ما يلي[1]:

أولا: المستوى الأول:الكفاف

يتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة ، أي كفالة الحد الأدنى من السعرات الحرارية لكل فرد من أفراد المجتمع في المتوسط وفقا لما توصي بها المعايير الدولية، ومن ثمة القضاء على الجوع نهائيا.

ويتوافق مستوى الكفاف من الغذا ء مع مفهوم حد الفقر، وهو الحد الأدنى اللازم لتلبية النفقات الضرورية للحياة ومنها الغذاء، ويعبر مستوى الكفاف من الغذاء عن البعد الاستهلاكي لمشكلة الأمن الغذائي كحد أدنى من السعرات الحرارية من اجل بقاء الفرد على قيد الحياة.

ثانيا: المستوى الثاني:المستويات الوسطى

تبدأ هذه المستويات بعد مستوى الكفاف حتى بداية المستوى المحتمل ، وأحد هذه المستويات الوسطى هو المستوى المعتاد ، والذي يكون بالضرورة فوق مستوى الكفاف ولا يصل إلى المستوى المحتمل ، وتتسم المستويات الوسطى بوجود ظاهرة سوء التغذية بدرجات تتناقص كلما اقتربنا من المستوى المحتمل، وطبقا لهذا المستوى يقصد بالأمن الغذائي التخلص من ظاهرة سوء التغذية.

ثالثا: المستوى الثالث:المستوى المحتمل

يتمثل هذا المستوى في قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه، أي كفالة الحد المرغوب فيه من السعرات الحرارية طبقا لما توصي به المعايير الدولية، والذي يضمن للفرد العادي أن يكون قادرا على القيام بأداء أعماله بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة . ومن هنا فالمستوى المحتمل من الغذاء نتاج تفاعل كل من البعد الإنتاجي للمشكلة – إمكانيات الإنتاج- ومستوى دخل الفرد المتاح بوصفه ممثلا للطلب على الغذاء . أي أن المستوى المحتمل من الغذاء يركز على جانبي معادلة الأمن الغذائي وهما:

[1] -السيد محمد ألسريتي، المرجع نفسه، ص12-24.

أ -عرض الغذاء سواء من خلال الإنتاج والتخزين والتجارة.

ب -الطلب على الغذاء، وكيفية الحصول عليه من خلال الإنتاج المترلي له أو شرائه من السوق، أومن تحويلات الغذاء بصورها المختلفة.

إن توفير عرض الغذاء، وتحقيق أحد جانبي معادلة الغذاء لا يعني بالضرورة تحقيق الجانب الأخر منها، وهو حصول الأفراد على الغذاء الملائم (المستوى المحتمل)، وبناء على ذلك فإن الجانب الأول من معادلة الغذاء (عرض الغذاء) يعتبر شرطا ضروريا وليس كافيا لتحقيق الأمن الغذائي ، ولذا كلما زاد مستوى دخل الفرد المتاح ارتفع المستوى المحتمل من الغذاء ، والذي يوفر للفرد القدرة على القيام بأداء دوره الإنتاج ي في الاقتصاد بأعلى كفاءة ممكنة، مما يرفع مستوى الناتج القومي بصورة تحسن الحالة الاقتصادية، ويرفع من مستوى التنمية الاقتصادية بصورة تقترب من واقع البلاد المتقدمة مثل : اليابان وأمريكا، حيث يرتفع المستوى المحتمل من الغذاء إلى حده الأقصى.

الفرع الثالث: عناصر الأمن الغذائي

هناك مجموعة من العوامل تعطي الأمن الغذائي أبعاده الإس تراتيجية وتحدد مدى اقتراب أو ابتعاد أي قطر من تحقيق أمنه الغذائي نستعرضها فيما يلي[1]:

أولا: الموارد الطبيعية

يعتبر مدى توفر الموارد الزراعية في بلد ما من العناصر الهامة المحددة للأمن الغذائي . وتأخذ هذه الموارد معنى إضافيا في حالة توفر الموارد المالية أو عدمها.

بصفة عامة فان توفر أو عدم توفر الموارد لا يعني بالضرورة توفر الأمن الغذائي أو انعدامه، ويمكن تصنيف الأقطار المختلفة في عدة أنماط منها:

أ-بلد يمتلك الموارد الزراعية والاقتصادية ويتمتع بالأمن الغذائي . لا يعاني هذا النمط من البلدان من مشكلة في أمنه الغذائي.

ب-بلد لا يمتلك الموارد الزراعية ويمتلك الموارد الاقتصادية بالمقابل . مادام هذا البلد يعيش مناخا إقليميا ودوليا سليما وتعاونيا، فلا خوف لهذا النمط من البلدان على أمنها الغذائي، أما في حالة غياب التعاون الإقليمي أو الدولي فهناك مشكلة حقيقية.

[1]- محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 20-28.

ج-بلدان تمتلك الموارد الزراعية وتفتقر للموارد المالية . يعاني هذا النمط من البلدان من مشكلة قصيرة ومتوسطة المدى في أمنها الغذائي وبمجرد توفر القدرة المالية والإرادة السياسية فإنه يمكنها تفعيل هذه الموارد وتوظيفها في خدمة الأمن الغذائي.

د-بلدان لا تمتلك الموارد الزراعية وتفتقر للموارد المالية والاقتصادية، يعاني هذا النمط من البلدان من مشكلة حقيقة على المدى البعيد في مجال أمنها الغذائي.

ثانيا: الإنتاج الغذائي

يقاس الحجم الحقيقي للأمن الغذائي بقدرة الموارد الوطنية الزراعية بالذات على تغطية الاحتياجات الغذائية للمواطنين، وهنا نقف أمام مفهوم جديد له علاقة بالأمن الغذائي وهي درجة الاكتفاء الذاتي من الموارد الغذائية والتي تفهم على أنها نسبة مشاركة الإنتاج الغذائي الحقيقي تغطية الاحتياجات الغذائية الفعلية للمستهلكين .

وحتى يصبح الإنتاج الزراعي عنصرا فاعلا في إطار الأمن الغذائي فإن الإنتاج يجب أن يستجيب لضرورات الاستهلاك أي أنه ينبغي استغلال الموارد الزراعية المتاحة في إنتاج الموارد الزراعية والغذائية الضرورية لاستهلاك المواطنين.

ثالثا: عناصر الدالة الاستهلاكية

تعني الدالة الاستهلاكية علاقة الاستهلاك بمجموعة من المتغيرات الأساسية كالدخل والسعر والذوق وعدد السكان ويمكن التعبير عنها بالشكل التالي:

الاستهلاك= د(الدخل، السعر، الذوق، السكان)

ويعني الحرف **د** هنا دالة ، أي أن الاستهلاك يتعلق بهذه المتغيرات أو يتبع أو يخضع لها.

فدخل المستهلك هو العامل المحدد لسلوك المستهلك والقدرة الشرائية للمستهلك ولذلك فانه من غير المتوقع حصول المستهلك على الغذاء المطلوب بغير دخل كتعبير عن القدرة الشرائية والاستهلاكية للمستهلكين.

ولا يعني حجم الدخل بعزلة عن المستوى السعري شيئا، فيعتبر السعر القوة الفعلية التي تربط الدخل بالواقع.

ويمكننا أن نقيس الدخل والأ سعار بوحدات نقدية سهلة التناول أما قياس الذوق فهو أمر صعب لأنه يخضع للمواقف الشخصية والفهم الذاتي للأشخاص ، وإذا ما درسنا الاستهلاك على المستوى الوطني فإن عدد السكان عامل هام في تحديد حجم الاستهلاك الوطني.

أما السعر فإنه يكون سعرا حرا، أي أنه يخضع لعوامل ا لسوق(العرض والطلب) في تحديد مستواه، وهذا ما يعرف بآلية السوق، ويعتبر سعر السوق سعرا حقيقيا ويعبر عن الواقع الاقتصادي في جانبي العرض والطلب، إلا أن سعر السوق يفتقر إلى الحس الاجتماعي، فالسعر الحر لا يميز بين الغني والفقير في السوق، الأمر الذي دفع كثيرا

من حكومات الدول الفقيرة للتدخل في السوق وحددت أسعار المواد الغذائية في محاولة منها لإتاحة الغذاء بالسعر المناسب لذوي الدخل المحدود.

رابعا: التجارة الخارجية

تعتبر حركة التجارة الخارجية من تصدير واستيراد عنصر توازن مهم للسوق المحلية، فإذا كان الإنتاج المحلي عاجزا عن تغطية الطلب المحلي على المواد الغذائية يأتي الاستيراد من الخارج ليغطي العجز، فتعود السوق عندها إلى حالة التوازن أي تطابق العرض مع الطلب وتعتدل عندها الأسعار ويحول ذلك دون إحداث ضرر بمصلحة المستهلك.

وإذا ما أريد للتجارة الخارجية أن تخدم قضية الأمن الغذائي فيجب ضبط حركة التجارة الخارجية بضرورات السوق المحلية من جهة ومصلحة الإنتاج المحلي من جهة ثانية ومعطيات السوق الخارجية من جهة ثالثة.

ولما كانت تكاليف النقل من اكبر بنود التسويق تكلفة فانه ينصح بالبحث عن مصادر لاستيراد المواد الغذائية ما أمكن من مصادر قريبة ومأمونة ضمانا لتدنية التكاليف.

خامسا: التخزين

مع أهمية التخزين إلا أنه لا يعني الأمن الغذائي ويعتبر بالواقع أداة هامة من أدوات الأمن الغذائي ، حيث يقوم نظام الأمن الغذائي بالاحتفاظ بمخزون غذائي يمكن الإفراج عنه عند اللزوم مما يجنب البلد الوقوع في أزمة غذائية.

سادسا: الوضع الغذائي

تنعكس الحالة السليمة للأمن الغذائي على المستهلكين سلبا أو إيجابا بالوضع الغذائي لهم . فإذا تمتع المجتمع بأمن غذائي قوي فإن ذلك يعني حصول أفراده على الأرقام الموصى بها من الطاقة الغذائية والعناصر الغذائية الأخرى، وإذا ما افتقر المجتمع للأمن الغذائي فان ذلك ينعكس بتدني استهلاكه من هذه العناصر.

سابعا: السياسة الغذائية العامة

يقصد بالسياسة الغذائية العامة للدولة ذلك النظام الذي يشكل شبكة الأهداف والوسائل والإجراءات التي تتعامل الدولة من خلالها مع قضية الأمن الغذائي لتحقيق الأمن الغذائي اعتمادا على الموارد الذاتية، وفي حالة تعذر تحقيق الأمن الغذائي بالاعتماد على القدرات الوطنية فإنه يجب العمل على رفع درجة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية.

ثامنا: البيئة الجيوسياسية

في حالة عجز الموارد الوطنية عن تحقيق الأمن الغذائي في بلد ما فإنه سيضطر إلى تأمين أمنه الغذائي عن طريق الاستيراد، فإذا سمحت الظروف الإقليمية والدولية بتحقيق ذلك فإنه لا خوف على أمنه الغذائي من ذلك تحت الظروف الطبيعية ، إلا أن الخطورة في ذلك في حالة غياب الجو السياسي السلمي وغياب التعاون الدولي مما يهدد الأمن الغذائي للبلد المعني.

المبحث الثالث:التنمية الزراعية المستدامة

عرف الإنسان الزراعة مع وجوده على الأرض منذ آلاف السنين، كما ابتكرت المجتمعات الزراعية طرقا لا حصر لها للحصول على الغذاء من خلال تطوير أنظمة زراعية مختلفة، يتكيف كل منها مع الأوضاع البيئية والثقافية المحلية وتميزت هذه الأنظمة بعدم الجمود والتطور عبر الزمن ، ولقد ساهمت الأنظمة الزراعية التي تم تبنيها خلال تلك العقود الماضية بشكل كبير،في زيادة الإنتاجية وفي التخفيف من الجوع ورفع مستويات المعيشة، لكن أدى ذلك إلى ظهور العديد من المشكلات الخطيرة الناجمة على أسل وب الزراعة التقليدية اثر الاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات الحشرية الصناعية واستنزاف الموارد الطبيعية، حيث ازدادت درجة التلوث وانتشرت الأضرار البيئية خاصة التعرية، التملح، انخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية...الخ.

لهذا أصبح من الضروري وضع قوانين محددة لأوجه الأنشطة الزراعية المختلفة، واستحداث أنظمة زراعية آمنة، أنظمة زراعية تهتم بالبشر والبيئة بقدر ما تهتم بالتقنيات، وتركز على الموارد بقدر ما تركز على الإنتاج وتسعى إلى النتائج بعيدة المدى بقدر ما تسعى إلى النتائج قصيرة المدى ، إن أنظمة كهذه هي فقط التي بإمكانها أن تواجه تحديات المستقبل، وأن تحافظ على حق الأجيال القادمة في الموارد الزراعية المتاحة . وهذا ما تجسد في مصطلح **التنمية الزراعية المستدامة.**

لذا يعتبر قطاع الزراعة أحد أهم القطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني، حيث يعمل من خلال استراتيجيات متكاملة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة والتي تتمشى مع المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، مما له الأثر في رفع معدلات التنمية الزراعية وزيادة الإنتاجية المحصولية وزيادة الصادرات وزيادة رقعة الأراضي المستصلحة وتعظيم الاستفادة من المخلفات الزراعية وترشيد استخدام الكيماويات الزراعية من أسمدة ومبيدات والذي يؤدى إلى حماية البيئة من التلوث وتحقيق الأمن الغذائي الصحي خالي من الكيماويات.

المطلب الأول:ماهية التنمية الزراعية المستدامة

أصبحت عبارة "الاستدامة" تستخدم الآن على نطاق واسع وفي مختلف المجالات التنموية . ومن المعروف أنه في التنمية الزراعية زيادة الإنتاج تأتي على رأس سلم الأولويات ، إلا أن هناك حد أقصى لإنتاجية الأنظمة البيئية . وإذا تجاوزنا فسيتآكل النظام البيئي وهذا ما أتت من أجله الزراعة المستدامة، فهي جاءت كي تحافظ على الموارد الزراعية وتحافظ على البيئة وتراعي احتياجات الإنسان الغذائية والصحية...الخ.

الفرع الأول: تعريف التنمية الزراعية المستدامة

بصفة عامة فالزراعة المستدامة أو التواصلية يصف النظم المز رعية القادرة على الحفاظ على إنتاجيتها وتكون مفيدة للمجتمع بشكل غير محدد ، ومثل هذه النظم يجب : الحفاظ على مواردها، تدعمها اجتماعيا، وضمان أنها تعمل دائما في ظروف تنافسية تجاريا وفي بيئة سليمة.

توجد تعريفات كثيرة للتنمية الزراعية المستد امة (المتواصلة، المستمرة) وسوف نتناول عدة تعاريف لإزالة اللبس على هذا المفهوم.

- يعرف مركز النظم الزراعية المتكاملة *(CIAS) الزراعة المستدامة على أنها:

النظم المز رعية والسياسات الحكومية التي من شأنها تنمية وتطوير التأثيرات الإيجابية الطويلة الأجل لما يلي : الأريحية الزراعية، الجودة البيئية، كفاية الغذاء وجودته، القدرة على الشراء، وزيادة حيوية الأسر الريفية والمجتمع الزراعي(1).

- وقد عرفت منظمة الأغذية والزراعة الدولية عام 1988 التنمية الزراعية المستدامة على أنها: "إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية ، إن مثل إستراتيجية كهذه يجب أن تعمل على صيانة موارد الأرض والمياه و الموار د الوراثية النباتية كما يجب أن تكون مقبولة تقنيا واقتصاديا من المجتمع"(2).

على ضوء هذا التعريف يمكن تحقيق الأمن الغذائي المستدام بضمان ثلاثة عناصر أساسية هي:

-استدامة الموارد الطبيعية.

-استدامة التنوع الحيوي.

-الزيادة السكانية المناسبة.

- تعرف التنمية الزراعية المستدامة بأنها:

الإدارة الناجحة للموارد الزراعية للوفاء بالاحتياجات المتغيرة للإنسان مع المحافظة على نوعية البيئة أو تحسينها وصيانة الموارد الطبيعية(3).

*Center for integrated agricultural Systems: هو مركز أبحاث في جامعة ويسكونسن ماديسون ، كلية العلوم الزراعية والحياة ، وهو جزء من معهد ولاية ويسكونسن للزراعة المستدامة ، أنشأ سنة 1989 لبناء اتحاد البحوث الزراعية المستدامة للبرامج التي تستجيب لاحتياجات المزارع والمواطن وإشراكهم في وضع الخطط البحثية . ويسكونسن:هي ولاية تقع في شمال الولايات المتحدة الأمريكية ، تشتهر بإنتاج الأجبان والألبان وتحتل المركز الأول في هذا المجال على مستوى البلاد.

(1) – أحمد أبوزيد الرسول، **السياسات الاقتصادية الزراعية–رؤى معاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص224.

(2) –محمود الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة – العوامل الفاعلة**، مرجع سبق ذكره، ص 26.

(3) – محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، دار النشر:عالم المعرفة، الكويت ، فيفري 1998، ص131.

هذا التعريف يشتمل على خمسة مكونات أساسية هي:

1.الإدارة: تشمل القرارات السياسية التي يمكن أن تؤثر في الزراعة، والتي تتخذ على جميع المستويات بدءا من مستوى الحكومة وحتى الأفراد المنتجين.

2.الناجحة: تعني أن النظام الإنتاجي سوف يولد مدخلا كافيا ومتبعا، لذلك سوف يكون قابلا للبقاء اقتصاديا ومقبولا اجتماعيا.

3.موارد الزراعة: تشمل المدخلات والمكونات المصنعة التي تأتي من خارج القطاع الزراعي (كيماويات، آلات...الخ).

4.الاحتياجات المتغيرة للإنسان : تفترض حدوث تطور مستمر في الاحتياجات كما ونوعا دون الإشارة تحديدا إلى أفق زمني معين.

5.المحافظة على نوعية البيئة وصيانة الموارد الطبيعية : تفترض أن التغيرات في البيئة أو توا فر الموارد الطبيعية لا ينبغي أن تهدد القدرة على الوفاء أو مقابلة الاحتياجات المتغيرة، وأن احتياطات الإنتاج يجب مقابلتها أو الوفاء بها دون تعريض البيئات الطبيعية لأضرار غير ضرورية.

♦ وتعرف التنمية الزراعية المستدامة أيضا على أنها : التنمية ذات القدرة على الاست قرار والاستمرار والاستدامة من حيث استخدامها للموارد الطبيعية المتاحة والتي تتخذ من التوازن البيئي محورا ضابطا لها، بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبه مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها والحفاظ على القدرة الإنتاجية للموارد الزراعية المتاحة كحق للأجيال القادمة[1].

♦ كما تعرف التنمية الزراعية المستدامة على أنها : التوازن بين استهلاك الموارد وضمان حق الأجيال القادمة منها، وهي تعتمد على عناصر أساسية هي المجتمع والبيئة والاقتصاد وهى تطالبنا بالتفكير في الآثار البيئية لآي نشاط بشرى يضر بصحة الإنسان وعلى قهرة الموارد الطبيعية على التجدد والاستمرار[2].

♦ تعريف التنمية الزراعية والريفية المستدامة:

مفهوم التنمية الزراعية المستدامة يشير إلي إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية، ومن منظور أشمل فإن التنمية الزراعية والريفية المستدامة هي العملية التي يتم عبرها[3]:

---

[1] – أحمد أبو اليزيد، **السياسات الاقتصادية الزراعية**، مرجع سبق ذكره، ص 225.

[2] – سمية أحمد حسنين،نيلى فتحي السيد قنديل، **البيئة والتنمية الزراعية المستدامة**، نشرة إرشادية رقم 1080، معهد بحوث الأراضي والمياه والبيئة، مصر سنة 2007، ص5. تاريخ الإطلاع 2010/03/03

http://www.t1t.net/save.php?action=save&id=610

[3] – التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ص38.

أ – ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية مع إنتاج وتوفير منتجات زراعية أخرى.

ب –توفير فرص عمل مستمر ودخل كاف بما يضمن بيئة عمل وحياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الزراعي.

ت –حفظ وصيانة–وإن أمكن تنمية ورفع–القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية والموارد المتجددة من غير الإخلال بالدورات الايكولوجية الأساسية والتوازن الطبيعي وتدمير المورثات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الريفية والتلوث البيئي.

ث –تقليل هشاشة القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والاقتصادية البيئية والمخاطر الأخرى، وذلك لتقليل الآثار السالبة ومن ثم دعم وتنمية الاعتماد على الذات.

بشكل عام ومبسط تسعى الزراعة المستدامة إلى إنتاج غذاء صحي وكافي من خلال الاستخدام الحكيم والرشيد للموارد الطبيعية وتحقيق التوازن بين الإنتاج الزراعي والمحافظة على الموارد الطبيعية، وتعتبر التنمية الزراعية مستدامة عندما تكون ممارستها سليمة بيئيا وناجحة اقتصاديا وعادلة اجتماعيا وملائمة ثقافيا وإنسانيا وتعتمد على منهج علمي شامل[1].

وبناءا على مجموعة التعاريف السابقة للزراعة المستديمة يمكن **وصفها** كالأتي:

- الزراعة المستديمة هي : نموذج لمنظمة اجتماعية واقتصادية على أساس رؤية جماعية وعادلة للتنمية التي تعتمد على البيئة والموارد الطبيعية كأساس للنشاط الاقتصادي.
- الزراعة المستمرة منهجية متكاملة تستهدف المحافظة على : التنوع البيولوجي، خصوبة التربة والطاقة الإنتاجية للأرض ونقاء الماء، تحسن المادة الكيميائية والصفات الفيزيقية والبيولوجية للتربة، تعيد استخدام الموارد الطبيعية وتحافظ على الطاقة.
- الزراعة المستديمة تنتج أشكال مختلفة من الأغذية مرتفعة الجودة، الألياف والأدوية.
- الزراعة المستديمة تستخدم الموارد المتجددة الم تاحة محليا ، التكنولوجيات المناسبة والمتاحة، وتقلل من الاعتماد على المدخلات الخارجية والمشتراة، وبذلك فهي تسعى لزيادة الاعتماد على الموارد المحلية وأيضا تحقيق اكتفاء ذاتي متزايد وتأمين مصدر دخل مستقر لكل من المزارعين، الأسر والمجتمعات الريفية، مما يقوي المجتمعات الريفية ويساعد على زيادة اندماج السكان مع بيئتهم.
- الزراعة المستديمة تعني الموازنة بين المكاسب والإنسان والموارد الطبيعية، إذن فالزراعة المستديمة تركز على مكاسب المزارعين على المدى القصير، والمحافظة على المجتمعات والموارد الطبيعية الريفية على المدى البعيد.

[1]. فريدة لرقط ، ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة، في إطار الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجز ائر: واقع وآفاق، المركز الجامعي: برج بوعريريج، 14-2008/04/15، ص7.

- الزراعة المستديمة تأخذ في اعتبارها المبادئ البيئية للتنوع والاعتماد المتبادل، وتستخدم العلم الحديث لتحقيق التطور والتنمية.
- التنمية الزراعية المستديمة تعني تكامل ثلاث محاور أو أهداف رئيسية وهي : الصحة البيئية، الربحية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

الزراعة المستدامة لابد أن تؤسس على نظم مزرعية تتصف بالقدرة على المحافظة على إنتاجيتها وعلى فائدتها للمجتمع إلى مالا نهاية، وأن تؤسس هذه النظم المز رعية على المدى الطويل يجب أن تكون منتجة ومربحة وإلا فلن تتواصل اقتصاديا.

الفرع الثاني: أهداف ومعايير التنمية الزراعية المستدامة

تتضمن التنمية الزراعية والريفية المستدامة عدد من الأهداف والمعايير الأساسية التي يمكن على أساسها تقويم مدى استمرارية الزراعة بوضعها الراهن، واتجاهاتها في المستقبل.

أولا: أهداف التنمية الزراعية المستدامة

تتلخص هذه الأهداف فيما يلي[1]:

أ – تلبية المتطلبات والاحتياجات الغذائية للأجيال الحاضرة والمقبلة، كما ونوعا، مع توفير عدد من المنتجات الزراعية الأخرى.

ب –توفير فرص عمل دائمة ودخول كافية وظروف معيشية وعمل لائقة لكل المشتركين في الإنتاج الزراعي.

ت –الحفاظ على القدرة الإنتاجية العامة لقاعد ة الموارد الطبيعية ككل، وعلى الطاقة التجددية للموارد المتجددة، وزيادتهما كلما كان ذلك ممكنا، دون إرباك لسير الدورات الايكولوجية الأساسية أو التوازنات الطبيعية، ودون تدمير للخصائص الاجتماعية الثقافية للمجتمعات الريفية، أو تلويث البيئة.

ث –التقليل من مدى تعرض القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والاجتماعية وغيرها من المخاطر، وتعزيز قدرته على الاعتماد على الذات.

ج –تطوير التدابير الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار بما يلائم الظروف المحلية وتطلعات ومهارات المزارعين وغيرهم من سكان الريف.

ح –تحقيق الأمن الغذائي وبتكلفة مناسبة.

خ –تصحيح أو تخفيف خلل الميزان التجاري.

د – توفير العملات الصعبة.

ذ – خلق تراكم رأسمالي في قطاع الزراعة.

---

[1] أحمد أبو اليزيد الرسول، **التنمية المتواصلة؛ الأبعاد والمنهج**، مرجع سبق ذكره، ص112.

حتى تتحقق هذه الغايات والأهداف، لابد من توف ر مجموعة من الشروط في مقدمتها أراضي زراعية مناسبة ومياه وتكنولوجيا متطورة وأصناف نباتية وح يوانية عالية الجودة وإدارة متقدمة، والجميع يعمل في إطار اجتماعي وسياسي مناسب، وجميعها تندرج في خطة تنمية زراعية شمولية لها بعدها الزمني والقياسي، ولها أدوات تنفيذ مناسبة تدفع القطاع الزراعي إلى التنفيذ الكفء للخطة[1].

ثانيا: معايير التنمية الزراعية المستدامة

توجد مجموعة من المعايير التي يتم الحكم بواسطتها على الزراعة بأنها مستدامة أم لا ، وتكون الزراعة مستدامة إذا تحققت فيها المعايير التالية[2]:

أ –**أن تكون سليمة بيئيا**: أي لها القدرة على:

1 –المحافظة على الموارد الطبيعية،

2 زيادة حيوية النظام الزراعي البيئي بأكمله، بدءا من البشر والمحاصيل والحيوانات، وحتى مكونات التربة والأحياء العضوية الدقيقة. وأفضل ما يضمن ذلك هو حسن إدارة التربة.

3 الحد من فقدان العناصر الغذائية والكتلة الحيوية والطاقة.

4 –المحافظة على صحة المحاصيل والحيوانات والبشر من خلال العمليات البيولوجية . ويدخل ضمن هذا المفهوم التركيز على استخدام الموارد الزراعية المتجددة.

ب –**أن تكون مجدية اقتصاديا**: وتعني:

1 أن تمكن المزارعين من إنتاج ما يكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي أو إدرار الربح أو الأمرين معا،

2 الحصول على عوائد كافية تغطي نفقات العمالة ومتطلبات الإنتاج،

3 التقليل من المخاطر والمحافظة على الموارد . ولا تقاس الجدوى الاقتصادية بالإنتاج المباشر فقط بل بتحقيق المحافظة على الموارد والحد من المخاطر.

ت –**أن تكون عادلة اجتماعيا**: أي:

1 توزيع الموارد والقدرات الإنتاجية بشكل يلبي الحاجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع، ويضمن حقوقهم في استخدام الأرض ورأس المال الكافي، والمساعدة التقنية، وفرص التسويق.

2 إفساح المجال للجميع للمشاركة في صنع القرار،

ث –**أن تكون إنسانية**: أي:

1 –احترام كل أشكال الحياة، والإقرار أساسا بكرامة كل البشر،

---

[1] بهجت محمد أبو النصر، دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، الأردن، 14-16 أكتوبر2003، ص7.

[2] المرجع نفسه، ص116.

2- مراعاة العلاقات والهيئات والثوابت الاجتماعية، واحترام القيم الإنسا نية الأساسية،كالثقة والشرف والكرامة والتعاون والرأفة.

ج –**أن تكون قادرة على التكيف:** أي أن تكون المجتمعات الريفية قادرة على التكيف مع التغيرات المستمرة في ظروف الزراعة مثل : النمو السكاني، السياسات، الطلب في السوق ...الخ. ويشمل ذلك تطوير التقنيات الجديدة المناسبة والقدرة على الابتكار في المجالات الاجتماعية والثقافية.

كما أن منظمة الزراعة والأغذية الفاو (FAO) حددت مجموعة من المعايير للزراعة المستدامة والتنمية الريفية وتتمثل فيما يلي[1]:

–تتعلق الأولى **بالعدالة:** يشار إلى أن انخفاض وتدهور قاعدة الموارد البيئية قد ينجم عن عدم إرضاء احتياجات الشرائح الأكثر فقرا في المجتمعات الفقيرة، لذا فإن التنمية المستدامة تتطلب "مساعدة المجموعات الأكثر فقرا لأنه ليس لديهم خيار وبديل عن تدمير بيئتهم".

–أما القاعدة الثانية للتنمية المستدامة فهي : **المرونة** أو قدرة النظام في مواجهة الاضطرابا ت الخارجية، إن هذا المفهوم ذو أهمية خاصة للزراعة حيث يستخدم لتعريف استدامة النظام الزراعي على أنه القدرة على المحافظة على إنتاجيته في مواجهة الأزمات والصدمات ، وبالتالي فتشكل محافظة النظم الزراعية على مرونتها مطلبا ضروريا للتنمية المستدامة.

–تعتمد القاعدة ا لعلمية الثالثة على : مبدأ **الكفاءة** في استخدام المورد، فمع أن كثير من تعريفات التنمية المستدامة لا يعالج هذه المسألة بشكل مباشر، يجب أن تكون السياسات المتبعة منسجمة مع تحقيق أعلى قدر ممكن من التطور في مستويات المعيشة مهما كانت المعوقات التي تفرضها معايير الاس تدامة، ومن الواضح أن السعي لتحقيق التنمية المستدامة سوف يتطلب استخداما كفؤا للموارد الطبيعية المتاحة.

ونعني بالكفاءة تحقيق أكبر قدر ممكن من القيمة من استخدام أي من المستلزمات، من أجل تحقيق هذا الهدف سوف يتوجب على صانعي السياسات استخدام مجموعة من آليات التو زيع المعقدة بما فيها الأسعار والضرائب وآليات المراقبة المالية الأخرى.

إن محاولة ترجمة هذه القواعد العملية إلى قائمة معايير تؤدي إلى النتائج التالية[2]:

- تحقيق متطلبات التغذية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية من الناحية الكمية والنوعية وتوفير عدد من المنتجات الزراعية الأخرى .

---

[1] دوناتو رومانو، ا لاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق،2003، ص65-66.
http://www.ao-academy.org/docs/eqtisad27072010.pdf

[2] المرجع نفسه، ص66.

- توفير فرص العمل الدائمة والدخل الكافي ومستوى المعيشة والعمل الملائم لجميع من يعملون بالإنتاج الزراعي.

- المحافظة على تعزيز القدرة الإنتاجية (قدر الإمكان) لقاعدة الموارد الطبيعية بشكل عام وطاقة التجدد لدى الموارد المتجددة دون الإخلال بتشغيل الدوائر البيئية الأساسية والتوازنات الطبيعية والإضرار بالسمات الاجتماعية، الثقافية للمجتمعات الريفية أو التسبب في تلوث البيئة.

- تخفيض حساسية القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والمخاطر الأخرى وتعزيز الاعتماد على الذات.

المطلب الثاني:مبادئ، عوامل ومؤشرات التنمية الزراعية المستدامة

للتنمية الزراعية المستدامة عدة مبادئ وعوامل ومؤشرات، وفيما يلي عرض لهذه المبادئ والعوامل والمؤشرات ذات الصلة بالزراعة المستدامة.

الفرع الأول: مبادئ الزراعة المستدامة

على الرغم من كثرة وتعدد التعاريف للزر اعة المستديمة، إلا أنها غير كافية لتقييم السياسة الزراعية، ولذلك فقد وضع المعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) مجموعة من المبادئ للزراعة المستد امة متضمنة المعايير المناسبة لكل مبدأ منها، بحيث تمثل في مجموعها أسس الإطار التحليلي لتقييم السياسة الزراعية.و ه ذه المبادئ هي[1]:

أ –**الإدارة:** وتشمل المعايير التالية:

1. المحافظة على سلامة النظام البيئي،
2. تحسين نوعية وكمية الخدمات من قاعدة الموارد للأجيال الحالية والقادمة،
3. الإدارة الجيدة للموارد المتكاملة والمشتركة.

ب –**الصيانة:** وتشمل على المعايير التالية:

1. الاستخدام الكفء للموارد المتاحة (المتجددة وغير المتجددة)،
2. المحافظة على التنوع البيئي،
3. الاستخدام الأمثل للموارد الأرضية.
4. العناية بالبيئات والحياة البرية والحيوانية سواء على الأرض أو في المياه.

ت –**الإصلاح:** ويشمل على المعايير التالية:

1. تطبيق مبادئ إدارة الفاقد للموارد (التخفيض، إعادة الاستخدام ،التعويض والتجديد)،
2. تنشيط وتدعيم نظم الإنتاج المتكامل،
3. تنشيط وتدعيم نظم الإنتاج الداخلي،

[1] – أحمد أبو اليزيد الرسول، ا **لسياسات الاقتصادية الزراعية**، مرجع سبق ذكره، ص 226-228.

4. تنشيط/تحديد إنتاجية الموارد المتآكلة أو المتدهورة،
5. إحلال العمليات الإنتاجية غير السليمة بأخرى سليمة ومفيدة.

ث –**تنشيط الأسواق**: وتشتمل على المعايير التالية:

1. تقليص حواجز ومعوقات التجارة،
2. تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد،
3. تنشيط وتدعيم الأنشطة الاقتصادية البشرية،
4. الدخل المستديم،
5. تقليل تقلبات العرض والطلب في الأسواق،
6. تعظيم القيمة المضافة.
7. عدم التحيز لبعض السلع أو لحالات معينة من النقل،

ج –**التكاليف الداخلية**: وتشمل المعايير التالية :

1. إدخال التكلفة البيئية كاملة،
2. شمول كل التكاليف المرتبطة بالنشاط الاقتصادي،
3. عدم التناقض في عمليات التقييم (التثمين) خاصة في ظل وجود تكاليف خارجية،
4. زيادة المستفيدين من الوفورات الخارجية،
5. استخدام نظام للمحاسبة الاقتصادية (يتضمن إدخال المو ارد والوفورات الخارجية في نظام الحسابات القومية.

ح –**الابتكارات العلمية والتكنولوجية (التقنية)**: وتشمل المعايير التالية:

1. تحسين إدارة الموارد الأرضية والمائية والهواء،
2. حسين إدارة الفاقد للموارد،
3. زيادة الإنتاجية،
4. تخفيض استهلاك الموارد غير المتجددة،
5. تطوير التكنولوجيا الحيوية،
6. تحفيز وتعزيز وتنشيط نقل التكنولوجيا،
7. تطوير وترويج الأساليب التكنولوجية التي تستخدم النظم البيئية وتحافظ عليها،
8. تطوير وترويج الأساليب التكنولوجية التي تحسن جودة البيئة، متضمنة الحفاظ على صحة الإنسان والنمو الاقتصادي،
9. تطوير صناعات تحافظ على سلامة البيئة.

خ –**السياسة التجارية**: وتشمل المعايير التالية:

1. المحافظة وتحسين قاعدة الموارد في مختلف التجارية،
2. القدرة على تحقيق مزايا تنافسية حقيقية،
3. تنشيط استجابة الأسواق الدولية،
4. زيادة القيمة المضافة من الصادرات،
5. تدعيم تنفيذ اتفاقيات التجارة،
6. التناسق والاتساق مع اتفاقيات التجارة.

د –**عوامل واعتبارات اجتماعية**: وتشمل المعايير التالية:

1. تحسين صحة الإنسان وظروف ومستويات التعليم،
2. المياه متاحة لمختلف الاستخدامات البديلة (من حيث الكمية والنوعية)،
3. وجود اختيارات بديلة أمام العمالة (برامج التكثيف)،
4. تحسين و/أو المحافظة على كمية الغذاء وجودته وسلامته (الغذاء النظيف)،
5. تحقيق العدالة الاجتماعية (عدم تميز فئة أو طبقة على أخرى)،
6. تدعيم المساواة والعدالة بين الجنسين،
7. حماية الزراعة من أثر التحضر،
8. زيادة الطاقة والقدرة الإنتاجية للفقراء،
9. تحقيق العدالة والمساواة في تخصيص الموارد للأغراض التجارية والترفيهية،
10. احترام مبادئ وحقوق الإنسان،
11. توفير مستوى معيشة ملائم.

ذ –**المسؤولية الدولية**: وتشمل المعايير التالية:

1. الاعتراف بالاعتماد المتبادل (التكافل) بين الدول،
2. تدعيم وتعزيز المساواة بين وداخل الأجناس المختلفة،
3. تشجيع استمرار سلامة وصحة الغذاء،
4. المساعدة في تقسيم المعونات الغذائية العاجلة،
5. تشجيع نقل التكنولوجيا والبحث والتطوير،
6. تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الدخل وفي التجار.

الفرع الثاني: العوامل الرئيسية التي تؤثر على استدامة الزراعة

يرتبط معنى استدامة الزراعة في معظم الدول النامية بعدد من القضايا الأساسية منها[1]:

[1] المرجع نفسه، ص121-122.

أ –الماء:

1. نظم الزراعة المروية.
2. نظم الزراعة المطرية.
3. نظم الزراعة المعتمدة على المياه الجوفية.

ب –التربة:

1. التصحر.
2. التغدق والتملح.
3. الاستخدام الجائر للأرض الزراعية.
4. زحف العمران على الأرض الزراعية.

ت –المدخلات الكيماوية الزراعية:

1. الأسمدة الكيماوية.
2. المبيدات الكيماوية.
3. البدائل:المكافحة البيولوجية للآفات.
4. المكافحة المتكاملة للآفات.
5. التسميد العضوي والتسميد الحيوي.

ث –القضايا المتعلقة بالأطر القانونية والمؤسسية المؤثرة على حركة العمل الأهلي في المجالات الريفية والزراعية.

ج –تنظيمات المزارعين.

ح –آليات دعم التعاون بين المنظمات الأهلية.

خ –الزراعة المعتمدة على أقل قدر من مستلزمات الإنتاج الخارجية.

الفرع الثالث: مؤشرات الزراعة المستدامة

تعكس هذه المؤشرات أوضاع الزراعة، تنقسم إلى مؤشرات اقتصادية وتقنية ، المؤشرات الموردية (الأرضية والمائية)، المؤشرات السكانية والاجتماعية وأخيرا المؤشرات البيئية. وفيما يلي تفصيل لها:

أ– المؤشرات الاقتصادية والتقنية

توجد مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والتقنية وتتمثل فيما يلي[1]:

1. الأهمية النسبية للناتج الزراعي من الناتج المحلي.

[1] التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007، ص 4-12.

2. نصيب الفرد من الناتج الزراعي.
3. معدل التغيير النسبي في قيمة الناتج الزراعي.
4. الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي.
5. إنتاجية العامل الزراعي.
6. معدل استخدام الميكنة الزراعية.
7. معدل استهلاك الأسمدة الكيماوية.

ب-المؤشرات الموردية والأرضية والمائية

1.النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الأرضية.
2.نصيب الفرد من الأراضي المزروعة.
3.نسبة المساحات المروية من الأراضي الزراعية.
4.النسبة المئوية لمساحات المحاصيل الموسمية والمستديمة إلى مساحة الأراضي المزروعة.
5.نسبة مساحة محاصيل الحبوب إلى المساحة المزروعة.
6.نسبة الغابات إلى المساحة الكلية.
7.نسبة مساحة المراعي إلى المساحة الكلية للأراضي.
8. نصب الفرد من المياه المتاحة.
9. معدلات السحب السنوي للمياه المتاحة.
10. السحب السنوي لقطاع الزراعة.
11. إنتاجية المتر المكعب من المياه المسحوبة في قطاع الزراعة.

ج- المؤشرات السكانية والاجتماعية

1.نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان.
2.نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية.
3.نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة.
4.نصيب العامل الزراعي من الأراضي الزراعية.
5.نسبة السكان تحت خط الفقر القومي.
6.نسبة السكان المعرضين لسوء التغذية.

د- المؤشرات البيئية

1.التصحر والزحف الصحراوي.
2.مناطق المحميات الطبيعية.

3.مساحة المحميات البحرية.

4.أجناس الثديات.

5.أجناس الطيور.

6.أجناس النباتات .

نلاحظ بأن المؤشرات الزراعية تعددت وتنوعت، بحيث شملت عدة مجالات منها ما كان مهملا من قبل ونعني هنا المؤشرات البيئية . هذه المؤشرات جاءت تبعا لأبعاد التنمية المستدامة : البعد البيئي، البعد الاقتصادي وأخيرا البعد الاجتماعي، بذلك نستطيع الحكم على الزراعة بأنها مستدامة أم لا، وهل تراعي أبعاد التنمية المستدامة؟.

يجب الإشارة كذلك إلى أن التنمية الزراعية المستدامة جاءت بسياسات واهتمامات جديدة، حيث لم تبقى محصورة في تلك السياسات التقليدية (السعرية التسويقية، المائية ...الخ)، بل تعدتها لتظهر سياسات أخرى تهتم أكثر بالجانب الحيوي والبيولوجي، تهتم أيضا بدور النساء الريفيات في تحقيق الزراعة المستدامة وذلك بالاهتمام بهن أكثر، بالإضافة إلى سياسة حماية وتحسين الأراضي الزراعية بحيث تهدف هذه الأخيرة إلى المحافظة على الموارد وتحسين أنماط استغلالها حماية البيئة والتنوع الحيوي وتحسين نوعية المنتج ...الخ، فالملاحظ هو توسع مجال اهتمام الزراعة ليشمل الاعتناء بالبيئة والمحافظة عليها والاستغلال العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية خاصة غير المتجدد منها، هذا ما يدل على أن الزراعة المستدامة جاءت بمبادئ واتجاهات جديدة لم تكن مطروحة ولا محل اهتمام من قبل.

المطلب الثالث:أساليب الزراعة المستدامة

كما ذكرنا سابقا فإنه نظرا للتدخل في الطبيعة وذلك من خلال بعض الممارسات والمدخلات كالتسميد والمكافحة الكيميائية والتهجين لإنتاج بذور ذات إنتاجية عالية، لدرجة وصولهم لاستخدام الهندسة الوراثية،وكل ذلك بهدف توفير الغذاء للأعداد الهائلة من السكان . لكن كل هذه الطرق والأساليب أدت إلى حدوث كوارث بيئية خاصة من ناحية التلوث وظهور أمراض جديدة (كجنون البقر...الخ) والاستنزاف اللامعقول للموارد الطبيعية.

مما أدى لاعتماد أساليب وطرق جديدة في الزراعة للحد من الممارسات السيئة في استخدام الأراضي وتتعرض التنمية الزراعية المستدامة إلى بعض المفاهيم الحديثة في البيئة، ومن أهم الأساليب المعتمدة في الزراعة المستدامة الزراعة النظيفة أو ما يعرف بالزراعة العضوية (الحيوية) والزراعة الصونية.

الفرع الأول:الزراعة العضوية

أولا: تعريف الزراعة العضوية

توجد الكثير من التفسيرات والتعريفات للزراعة العضوية إلا أنها كلها تجتمع على القول بأنها:

♦ الزراعة العضوية هي : نظام زراعي شامل ومستدام ومتداخل ومتفاعل ومتساند وذاتي التنظيم و متوازن يعتمد على[1]:

-استخدام المواد العضوية والمواد الطبيعية والمقاومة الحيوية للآفات.

-حسن إدارة الموارد الطبيعية والبشرية.

-استخدام أقل قدر من المواد خارج المزرعة.

♦ تعرف الزراعة العضوية بأنها : نظام إنتاجي يتحاشى – أو يستبعد إلى حد كبير- المخصبات المركبة صناعيا والمبيدات الحشرية ومنظمات النمو وإضافات العلف الحيواني، وتعتمد نظم الزراعة العضوية إلى أقصى حد ممكن على نظام الدورات الزراعية (تعاقب المحاصيل) ومخلفات المحاصيل والسماد الحيواني والبقول والأسمدة الخضراء والمخلفات العضوية للمزرعة والأساليب البيولوجية – كمكافحة الآفات- للمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية وطبيعتها وتوفير العناصر الغذائية للنبات ومكافحة الحشرات والآفات الأخرى[2].

ويؤخذ من هذا التعريف أن على المزارع الالتزام بما يلي:

-الكف عن استخدام المخصبات والكيماويات المركبة صناعيا.

-إتباع نهج المحاصيل المتعاقبة أو الدورات الزراعية.

-اعتبار التربة الزراعية نظاما حيا يجب المحافظة عليه وتنميته.

غير أنه يجب الإشارة إلى أن الكف عن استخدام الكيماويات ليس على الإطلاق بل يعني تحاشي الاستخدام المباشر والروتيني للكيماويات الجاهزة، وعندما يكون استخدام هذه المركبات والمواد ضروريا فإنه يلزم استخدام أقل المعدلات إحلالا بالبيئة، كما يجب الانتباه إلى أن تقييم الزراعة البديلة أو الزراعة العضوية يجب أن يكون على أساس تأثير هذه الزراعة على الإنتاجية وعلى المنتج الغذائي وعلى البيئة.

فعلى مستوى الإنتاجية تبين بعض الدراسات أن الإنتاجية الزراعية تتراجع بنسبة 24 بالمائة عند استخدام الزراعة العضوية بدل الزراعة التقليدية المعتمدة بالأساس على المخصبات المركبة صناعيا، أما فيما يتعلق بالمنتج الغذائي فإن الزراعة العضوية تعتبر أقل إحتواءا على المبيدات الحيوية والنترات من الزراعة التقليدية، كما تعتبر أغنى بالبروتينات والفيتامينات والسكريات والحديد والبوتاسيوم والكالسيوم والفسفور.

♦ الزراعة العضوية هي: "نظام زراعي لإنتاج الغذاء والألياف مع الأخذ في الاعتبار المحافظة على البيئة بجانب الاهتمام بالظروف الاقتصادية ومتطلبات المجتمع"، وفي هذا النظام تعتبر خصوبة التربة مفتاح النجاح مع الأخذ في الاعتبار القدرة الطبيعية للتربة والنبات والحيوان كأساس لإنتاج غذاء ذو صفات جيدة وقيمة صحية عالية والزراعة

---

[1] مصطفى نبوي فليفل، الزراعة العضوية، مقرر 307، دمشق، ص4. تاريخ الإطلاع 2010/04/01
http://www.4shared.com/get/ArfrJ0nf/_____.html

[2] – المركز الوطني للمعلومات، **الأمن الغذائي**، اليمن، أفريل2005، ص5-6.تاريخ الإطلاع 2010/04/04
http://www.yemen-nic.net/contents/Agric/studies/4.pdf

العضوية تحد من الإضافات الخارجية بمعنى عدم استعمال الأسمدة الكيميائية والمبيدات والهرمونات وكذلك التغيرات الجينية باستخدام الهندسة الوراثية، ومن جهة أخرى تشجيع الاعتماد على القدرة الطبيعية المكتسبة في مقاومة الأمراض والآفات، والزراعة العضوية تتماشى مع الطبيعة السائدة في مكان ما والتي تحكمها عوامل المناخ والنواحي الاقتصادية والاجتماعية[1].

♦ كما تعرف الزراعة العضوية بأنها: نظام يعتمد على إدارة النظام الايكولوجي بدلا من المدخلات الزراعة الخارجية[2].

إنها نظام دراسة التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة من خلال وقف استخدام المدخلات الصناعية مثل الأسمدة والمبيدات الصناعية، والعقاقير البيطرية، والبذور والسلالات المعدلة وراثيا، والمواد الحافظة، والمواد المضافة، وتحل مكانها أساليب إدارة تتفق وخصائص كل موقع تحافظ على خصوبة التربة طويلة الأجل وتمنع الآفات والأمراض.

الزراعة العضوية عبارة عن نظام شامل لإدارة الإنتاج يروج ويعزز سلامة النظام الايكولوجي الزراعي بما في ذلك التنوع البيولوجي، والدورات البيولوجية والنشاط البيولوجي في التربة، ويركز على استخدام أساليب الإدارة بديلا من استخدام المدخلات غير الزراعية مع مراعاة الظروف الإقليمية التي تتطلب نظما متوائمة مع الظروف المحلية، ويتم ذلك من خلال استخدام الطرق الزراعية والبيولوجية والميكانيكية بدلا من استخدام المواد الصناعية.

ويمكن التعرف على ثلاث من **القوى الدافعة المختلفة للزراعة العضوية** ، تتمثل فيما يلي[3]:

1. الزراعة العضوية الموجهة نحو المستهلك أو السوق- فالمنتجات تعرف بوضوح من خلال الشهادات وبطاقات البيانات، ويتخذ المستهلكون قرارات واعية بشأن كيفية إنتاج هذه الأغذية وتصنيفها ومناولتها وتسويقها، ولذا فإن للمستهلك تأثير قوي على الإنتاج العضوي.

2. الزراعة العضوية الموجهة نحو الخدمات- ففي بعض البلدان مثل الاتحاد الأوروبي، تتوافر الإعانات التي تقدم للزراعة العضوية لإنتاج سلع وخدمات بيئية مثل الحد من تلوث المياه الجوفية أو توفير أماكن طبيعية أكثر تنوعا من الناحية البيولوجية.

3. الزراعة العضوية الموجهة إلى المزارعين- يعتقد بعض المزارعين أن الزراعة التقليدية زراعية غير مستدامة، واستحدثوا طرقا بديلة للإنتاج لتحسين صحة أسرهم، واقتصاديات المزرعة والاعتماد على الذات، وفي الكثير من البلدان النامية، تطبق الزراعة العضوية باعتبارها طريقة لتحسين الأمن الغذائي الأسري أو تحقيق خفض في تكاليف المدخلات، ولا يباع الإنتاج في الأسواق بالضرورة أو يباع دون فرق في الأسعار حيث أنه غير

---

1 عبد المنعم محمد الجلا، **الزراعة العضوية؛ الأسس وقواعد الإنتاج والمميزات**، الطبعة الأولى، دار النشر؛ لا توجد، مصر، 2002، ص2.

(2) -باتر محمد علي وردم، **العولمة ومستقبل الأرض**، الطبعة الأولى، دار النشر: الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2003، ص157.

(3) -المرجع نفسه، ص158.

معتمد. وفي البلدان المتقدمة، يستحدث صغار المزارعين باطراد قنوات مباشرة لتوصيل المنتجات العضوية غير المعتمدة إلى المستهلكين، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعفى المزارعون الذين يسوقون كميات صغيرة من المنتجات العضوية رسميا من شهادات الاعتماد[1].

- تعرف إحدى لجان منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو، الزراعة العضوية كما يلي[2]:

"نظام كلي شامل متكامل لإدارة الإنتاج، يروج ويعزز ويحسن سلامة النظام البيئي الزراعي، متضمنا التنوع البيولوجي، الدورات البيولوجية والنشاط البيولوجي للتربة، ويركز على فائدة استخدام ممارسات وتطبيقات أساليب الإدارة بدلا من استخدام مدخلات من خارج المزرعة (غير زراعية)، ويأخذ في الاعتبار الظروف الإقليمية والتي تتطلب نظما تتواءم وتتناسب مع الظروف المحلية، وكل هذا يتم إنجازه وتحقيقه باستخدام – كلما أمكن- الطرق الزراعية والبيولوجية والميكانيكية، بدلا من استخدام مواد صناعية تخليقية، للقيام بأي وظيفة معينة داخل النظام".

ومن التعريفات السابقة يتضح أنه في ظل نظم الزراعة العضوية ينبغي الالتزام بما يلي:

-عدم استخدام المخصبات والكيماويات المركبة صناعيا.

-إتباع نهج المحاصيل المتعاقبة أو الدورات الزراعية.

-اعتبار التربة الزراعية نظاما حيا يجب المحافظة عليه وتنميته.

مع تزايد الطلب على الأغذية والمنتجات العضوية لابد أن تؤدي المستحدثات التكنولوجية واقتصاديات الحجم إلى خفض تكاليف الإنتاج والتصنيع والتوزيع والتسويق الخاصة بالأغذية العضوية.

ولا تشمل أسعار الأغذية العضوية تكاليف إنتاج الأ غذية ذاتها بل تغطي طائفة من العوامل الأخرى التي لا تدرج في أسعار الأغذية التقليدية مثل[3]:

-تعزيز وحماية البيئة (وتجنب المصروفات في المستقبل اللازمة للتخفيف من التلوث).

-ارتفاع مستويات سلامة الحيوانات.

-تجنب المخاطر الصحية التي يتعرض لها المزارعون نتيجة لمنا ولة الأسمدة بطريقة غير سليمة (وتجنب المصروفات الطبية في المستقبل).

-التنمية الريفية من خلال توفير المزيد من فرص العمل الزراعي وضمان دخل عادل وكاف للمنتجين.

---

[1] – **المنتجات العضوية المعتمدة هي**: تلك التي تم إنتاجها وتخزينها ومناولتها وتسويقها وفقا للمواصفات (المعايير) الفنية الدقيقة والمعتمدة باعتبارها عضوية من جهاز مسؤول عن إصدار الشهادات.وما أن يتم التحقق من الامتثال للمعايير العضوية حتى يزود المنتج ببطاقة بيانات .وتختلف هذه البطاقة بحسب الجهاز المسؤول عن إصدار الشهادات إلا أنه يمكن اعتبارها تأكيد بأن العناصر الأساسية التي تشكل المنتج"العضوي"قد تحققت من المزرعة وحتى السوق.ومن المهم ملاحظة أن بطاقة البيانات العضوية تنطبق على عملية الإنتاج حيث تؤكد أن المنتج قد أنتج ووضع بطريقة سليمة من الناحية الايكولوجية.ولذا فإن بطاقة البيانات العضوية تعتبر دعاوي خاصة بعملية الإنتاج لا بجودة المنتج .

2-أحمد أبوا ليزيد الرسول، التنمية المتواصلة؛ الأبعاد والمنهج، مرجع سبق ذكره، ص 143.

[3] – باتر محمد علي وردم ، مرجع سبق ذكره، ص159.

لتشجيع المزارع لإتباع نظام الزراعة المستدامة أو العضوية والمعروف بانخفاض العائد معدل المادي منها يمكن دفع ما يوازي ما يدفع نظير استخدام المبيدات في الزراعة التقليدية لتشجيع الإنتاج العضوي.

هذا على أن يتم وضع سياسة تعليمية وإرشادية لتنشيط إتباع أسلوب الزراعة المستديمة والزراعة العضوية ويكون في الاتجاهات التالية[1]:

-التعريف بأهمية الزراعة المستدامة والعضوية وأهمية المحافظة على البيئة.

-استغلال المناطق الجديدة المعزولة في الزراعة العضوية لمحاصيل التصدير.

-استغلال المخلفات النباتية والحيوانية في إعداد الأسمدة العضوية لتحسين خواص التربة.

-استغلال المصادر الطبيعية المعدنية كصخر الفوسفات والمعادن الطبيعية ا لأخرى لتوفير احتياجات المحاصيل من المغذيات.

-الاهتمام بالأسمدة الحيوية كوسيلة لتوفير وتسيير العناصر الغذائية في التربة.

-الاستفادة من المصادر الطبيعية كالجبس الزراعي والكبريت لتحسين خواص التربة الطبيعية والكيميائية.

-الاهتمام بزراعة وتحسين الأصناف والسلالات النباتية لإكسابها صفات المقاومة الطبيعية ويمكن الاستفادة منها في انتخاب سلالات أخرى أفضل.

-إتباع وسائل المكافحة المتكاملة الميكانيكية والزراعية والبيولوجية كوسيلة لمقاومة الحشرات والآفات الزراعية.

-عدم استخدام المصادر الحيوانية في تغذية الحيوانات،كذلك عدم استخدام المنشطات والهرمونات.

-مراقبة المنتجات وهذا يستلزم وضع سجلات للمنتجات عند تسويقها إلى أسواق الجملة على أن تتم المراقبة بأخذ عينات للتحليل للتأكد من خلوها من المبيدات.

-الاهتمام بالإعلام لتوضيح خطورة استخدام المبيدات والكيماويات الزراعية على صحة الإنسان والحيوان.

نستنتج من مختلف التعريفات السابقة للزراعة العضوية بأنها نظام إنتاجي زراعي اقتصادي اجتماعي بيئي متكامل يتجنب استخدام الكيماويات المختلفة سواء الأسمدة أو المبيدات أو منظمات النمو أو الهرمونات أو الأدوية البيطرية وإضافة الأعلاف الحيوانية في الإنتاج الزراعي وكذلك التغيرات الجينية باستخدام الهندسة الوراثية.

ثانيا: أهم العناصر التي تعتمد عليها الزراعة العضوية في الإنتاج الزراعي

هناك مجموعة من العناصر التي تعتمد عليها الزراعة العضوية نذكر منها على سبيل المثال[2]:

- تفعيل الدورة الزراعية (تعاقب زراعة محاصيل مختلفة).

---

[1] عبد المنعم محمد الجلا، مرجع سبق ذكره، ص7-8.

[2] مصطفى نوي فليفل، مرجع سبق ذكره، ص4.

- الاستفادة من بقايا المحاصيل والحيوانات في إنتاج ما يعرف بالكمبوست وهو المصدر الرئيسي للعناصر الغذائية بمعنى استخدام المواد العضوية والمواد الطبيعية.
- استخدام وسائل المقاومة البيولوجية والطبيعية للآفات والحشائش.
- حسن إدارة المواد الطبيعية (التربة والمياه والكائنات الحية) والموارد البشرية.
- استخدام أقل قدر من خارج المزرعة.
- مراعاة الجوانب الاجتماعية والبيئية.

ثالثا: الأهداف والمبادئ الأساسية للإنتاج الزراعي العضوي

تهدف الزراعة العضوية إلى تحقيق وتطوير نظام زراعي مستدام، ويبنى الإنتاج والتصنيع الز راعي العضوي على مجموعة من الأهداف التالية[1]:

-المحافظة على صحة الإنسان.

-إنتاج غذاء بجودة عالية وبكمية كافية.

-الحفاظ على خصوبة التربة وزيادتها على المدى الطويل.

-تقليل والحد من جميع أشكال التلوث.

-تطوير نظام إيكولوجي مائي مستدام.

-تشجيع الاستخدام الصحي للمياه والموارد المائية المتاحة، وجميع الأحياء الموجودة فيها والاهتمام الكافي بها.

-تشجيع وتعزيز الدورات البيولوجية داخل النظام الزراعي، وهذا يشمل الكائنات الحية الدقيقة والحياة النباتية والحيوانية داخل التربة بالإضافة إلى النباتات والحيوانات.

-استخدام الموارد المتجددة إلى أقصى درجة ممكنة في نظم الإنتاج والتصنيع العضوي المطبقة محليا.

-إيجاد توازن متناسق بين إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات.

-توفير الظروف المعيشية الملائمة وظروف العمل الآمنة لجميع العاملين في نظم الإنتاج والتصنيع العضوي.

-الارتقاء إلى سلسلة كاملة من نظم الإنتاج والتصنيع العضوي تكون عادلة اجتماعيا ومسؤولة ايكولوجيا.

-التعامل مع النظم والدورات الطبيعية بطرق بناءة تعزز نوعية الحياة.

-مراعاة التأثيرات الاجتماعية والبيئية لنظم الإنتاج والتصنيع العضوي.

رابعا: النظم الزراعية ونشأة الزراعة العضوية

نظم الإنتاج الزراعي متعددة ومتداخلة وللتعرف على نظام الزراعة العضوية يلزم معرفة خصائص هذا النظام وما يتميز به عن النظم الأخرى والشكل التالي يوضح هذه النظم وتطورها:

[1] أحمد أبو اليزيد الرسول، **التنمية المتواصلة؛ الأبعاد والمنهج**، مرجع سبق ذكره، ص146-147.

الشكل رقم (1-2): بعض نظم الزراعة

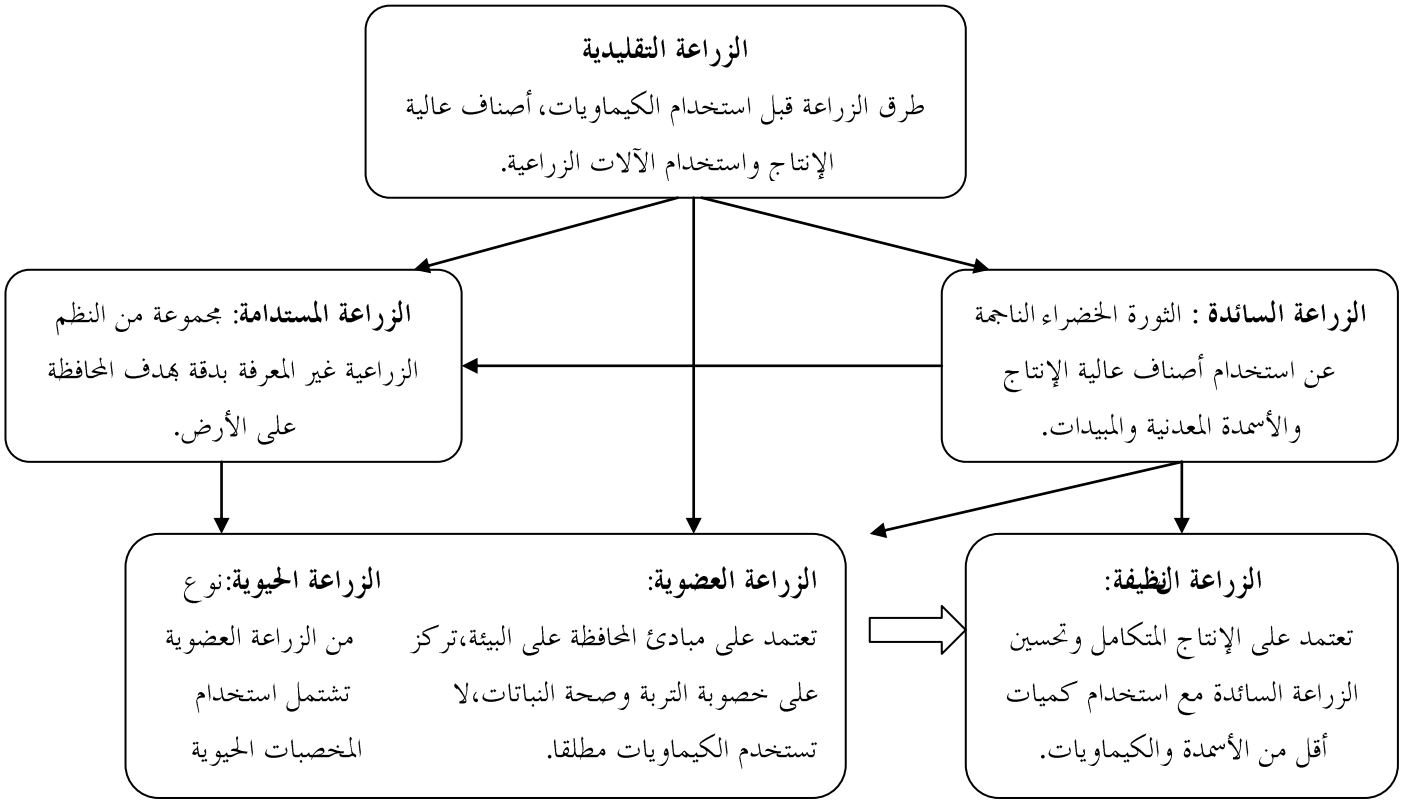

المصدر:مصطفى نبوي فليفل، مرجع سبق ذكره، ص6.

من الشكل يتضح أن جميع النظم الزراعية بدأت من النظام التقليدي للزراعة و هو نظام السائد قبل استخدام الأصناف عالية الإنتاج ونظم الميكنة الزراعية، و لم تكن عملية استخدام الأسمدة المعدنية والمبيدات قد ازدهرت وتطور هذا النظام إلى نظامين هما النظام السائد والذي ساد مع ما يعرف بالثورة الخضراء، التي نشأت عن الاستخدام المكثف للأسمدة المعدنية والمبيدات والميكنة الزراعية وأصناف التهجين المختلفة عالية الإنتاج، والنظام الثاني أطلق عليه الزراعة المستدامة وهو نظام غير محدد المعالم يهدف للمحافظة على التربة الزراعية.

وتطور النظام المألوف إلى نظام الإنتاج المتكامل أو ما يطلق عليه الزراعة النظيفة والذي لا يزال يستخدم لمبيدات والأسمدة المعدنية ولكن بكميات أقل ومن هذه النظم جميعها تطور نظام الزراعة العضوية.

خامسا: فوائد الزراعة العضوية

هناك الكثير من الفوائد البيئية للزراعة العضوية نذكر منها[1]:

[1] – باتر محمد علي وردم ، مرجع سبق ذكره ، ص159-162.

أ –الاستدامة في المدى الطويل

الكثير من التغييرات الملاحظة في البيئة تعتبر طويلة الأجل وتحدث ببطء بمرور الوقت . وتدرس الزراعة العضوية التأثيرات المتوسطة والطويلة الأجل للتدخلات الزراعية على النظم الايكولوجية الزراعية ، وتهدف إلى إنتاج الأغذية مع إيجاد توازن ايكولوجي لتلافي مشكلات خصوبة التربة والآفات، وتتخذ الزراعة العضوية منهجا استباقي في مواجهة معالجة المشكلات بعد ظهورها.

ب –حماية التربة

تعتبر أساليب بناء التربة مثل : الدورات المحصولية والزراعة البيئية، وارتباطات تكافلية ومحاصيل التغطية، والأسمدة العضوية. إذ أنها تشجع حيوانات ونباتات التربة من تحسين وتكوين التربة وقوامها وإقامة نظم أكثر استقرارا، وفي المقابل يزداد دوران المغذيات والطاقة وخصائص التربة في الاحتفاظ بالمغذيات والمياه، والتعويض عن عدم استخدام الأسمدة المعدنية، ويمكن أن تضطلع تقنيات الإدارة بدور هام في مكافحة تعرية التربة.

يتناقص طول الوقت الذي تتعرض فيه التربة لقوى التعرية، ويزداد التنوع البيولوجي للتربة، وتقل خسائر المغذيات مما يساعد على المحافظة على إنتاجية التربة وتعزيزها ، ويتم عادة تعويض ما تفقده التربة من مغذيات من موارد متجددة مستمرة من المزرعة إلا أنها ضرورية في بعض الأحيان لتكملة التربة العضوية بالبوتاسيوم والفوسفات والكالسيوم والمغتريوم من المصادر الخارجية.

ت –تقليل تلوث المياه

يعتبر تلوث مياه المجاري الجوفية بالأسمدة الصناعية والمبيدات مشكلة كبيرة في كثير من المناطق الزراعية. ونظرا لأن استخدام هذه المواد محظور في الزراعة العضوية، فإنها تستبدل بالأسمدة العضوية (مثل السماد الأخضر) ومن خلال استخدام قدر أكبر من التنوع البيولوجي (من حيث الأصناف المزروعة والغطاء النباتي الدائم)، وتعزيز قوام التربة وتسرب المياه، وتؤدي النظم العضوية حسنة الإدارة والتي تتسم بالقدرة الأفضل على الاحتفاظ المغذيات إلى إحداث خفض كبير في مخاطر تلوث المياه الجوفية ، وفي بعض المناطق حيث يعتبر التلوث مشكلة حقيقية، يجرى بشدة تشجيع الزراعة العضوية باعتبارها من تدابير استعادة القدرات.

ث –الهواء

تقلل الزراعة العضوية من استخدام الطاقة غير ا لمتجددة من خلال خفض الاحتياجات من الكيماويات الزراعية (حيث تتطلب إنتاج كميات كبيرة من الوقود الأحفوري)، وتسهم الزراعة العضوية في التخفيف من تأثيرات الدفيئة، والاحتباس الحراري من خلال قدرتها على استيعاب الكربون في التربة ، ويزيد الكثير من أساليب الإدارة التي تستخدمها الزراعة العضوية (مثل: تقليل الحراثة إلى أدنى حد ممكن، وزيادة إدراج البقول المثبتة للنيتروجين) من عودة الكربون إلى التربة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتوفير الظروف المواتية لتخزين الكربون.

ج –التنوع البيولوجي

يعتبر ممارسوا الزراعة العضوية قيمين ومستخدمين للتنوع البيولوجي على جميع المستويات . فعلى **مستوى الجينات،** تفضل البذور والسلالات التقليدية المكيفة لزيادة مقاومتها للأمراض وصمودها أمام الإجهاد المناخي . وعلى **مستوى الأنواع،** تؤدي التوليفة المتنوعة من النباتات والحيوانات إلى توافر الدوران الأمثل للمغذيات والطاقة اللازمين للإنتاج الزراعي . وعلى **مستوى النظام الايكولوجي،** فإن المحافظة على المناطق الطبيعية داخل وحول الحقول العضوية وفي غياب المدخلات الكيماوية تؤدي إلى توفير ومائل مناسبة للحياة البرية ، وتقلل الاستخدام المتكرر للأصناف قليلة الاستخدام (غالبا باعتبارها محاصيل الدورة الزراعية لبناء خصوبة التربة) تأكل التنوع البيولوجي الزراعي مما يؤدي إلى توافر تجمع جيني سليم – وهو الأساس الذي يعتمد عليه في عمليات المواءمة في المستقبل، ويؤدي اجتذاب الأنواع المعاد استنساخها إلى المناطق العضوية (الدائمة والمهاجرة) بما في ذلك النباتات والحيوانات البرية (مثل الطيور) والكائنات المفيدة للنظم العضوية مثل الملقحات ومفترسات الآفات.

ح –عدم استخدام الكائنات المعدلة وراثيا

لا يسمح باستخدام الكائنات المعدلة وراثيا في النظم العضوية خلال أية مرحلة من مراحل إنتاج الأغذية العضوية تصنيعها أو مناولتها، ونظرا لأنه لم تفهم تماما حتى الآن التأثيرات المحتملة للكائنات المعدلة وراثيا على البيئة والصحة، فإن الزراعة العضوية تتخذ منهجا وقائيا وتختار تشجيع التنوع البيولوجي الطبيعي . ولذا فإن بطاقات البيانات العضوية توفر تأكيدا بأن الكائنات المعدلة وراثيا لم تستخدم عن عمد في إنتاج وتصنيع المنتجات العضوية، وهذا أمر لا يمكن ضمانه في المنتجات التقليدية نظرا لأن وضع بطاقات البيانات التي تشير إلى وجود كائنات معدلة وراثيا في المنتجات الغذائية لم يدخل بعد موضع النفاذ في معظم البلدان ، غير أنه مع ازدياد استخدام الكائنات المعدلة وراثيا في الزراعة التقليدية؛ الماء العادي وامتصاص الكربون، ودوران المغذيات، والمفترسات، والتلقيح، ويروج المستهلك باختياره للمنتجات العضوية، عن طريق قوته الشرائية، لنظم الزراعة الأقل تلويثا . وتنخفض التكاليف الحقيقية للزراعة على البيئة من حيث تدهور الموارد الطبيعية.

الفرع الثاني:الزراعة الصونية

تركز الزراعة الصونية conservation agriculture على ثلاثة مبادئ رئيسية هي[1]:

تفادي تحريك التربة قدر المستطاع واستخدام أسلوب الغرس المباشر، والحفاظ على غطاء دائم للتربة، والاختيار الحكيم لتناوب المحاصيل، ويبدأ الأمر بالزراعة ذات الحرث الضئيل أو التي يستغنى فيها عن الحرث تماما . ويساعد ذلك على الحفاظ على المواد العضوية في التربة ويقلل من التعرية الريحية والمائية.

[1] – باتر محمد علي وردم، مرجع سبق ذكره، ص163-165.

في ظل النهج التقليدية يحرث المزارعون أرضهم بغية نثر البذور، وكذلك لتهوية التربة والسماح بنفاذ الم اء والتخلص من مخلفات المحصول السابق، وكشف وتدمير الآفات والكائنات العضوية الضارة ،كما أنه عوضا عن الحرث فإن بمقدورهم استخدام مثقاب البذور التي تخلق جيوبا صغيرة لوضع البذور وتترك مخلفات المحاصيل في مكانها، وتكفل هذه المخلفات حماية الأرض من التعرية الريحية وت سيير النشاط البيولوجي الذي يضمن تهوية الأرض أيضا.

كما أن الامتناع عن الحرث يزيد من كمية المواد العضوية في التربة، ويمنحها قواما نفاذا يتيح رشح المزيد من الماء إلى جذور المحاصيل، عوضا عن انسيابه سطحيا وجرفه للتربة الثمينة معه ، وهكذا فإن الامتناع عن الحرث يكفل زيادة المحاصيل وتقليل التعرية.

الزراعة الصونية "**تبدو من شدة حسنها أنها بعيدة عن الواقع** "فبدلا من حرق مخلفات المحاصيل بعد الحصاد أو حرث الكتلة الحيوية للأرض، فإنك تترك كل ذلك في مكانه كغطاء للتربة ، وعند بداية الموسم المحصولي التالي، لا تقوم بحرث الحقل على الإطلاق وبدلا من ذلك تستخدم معدات خاصة لغرس البذور بصورة مباشرة في التربة.

إلى جانب الحد من عمليات التسميد وتعرية التربة وخسارة المياه،فإن تغطية سطح التربة تحول دون تبرعم الأعشاب الضارة وتحمي الكائنات الدقيقة في التربة وتساعد على تكوين المادة العضوية وال نتيجة: خفض الوقت وعمل المستخدمين في تمهيد الأرض، الحد من استهلاك الوقود، الحد من تلوث الهواء، التقليل من الحاجة إلى المدخلات الكيماوية، وزيادة الغلاة والدخل الزراعي.

من الطبيعي أن الأمر ليس بهذه البساطة ، فالزراعة الصونية تقتضي أيضا تخطيطا متأنيا للدورة المح صولية ومناهج جديدة لمكافحة الأعشاب والتعامل مع الآفات وطائفة من المهارات الأخرى المتعلقة بالزراعة الدقيقة ، ومع ذلك فإن هذه الزراعة تطبق بواسطة أعداد متزايدة من المزارعين في مختلف أنحاء العالم ابتداء من المناطق الاستوائية الرطبة إلى الدائرة القطبية تقريبا.

وتقدر أحدث الدراسات أن الزراعة الصونية تمارس في نح و 98 مليون هكتار من الأراضي الزراعية وخاصة في أمريكا الشمالية والجنوبية وإن كانت تمارس أيضا في الجنوب الأفريقي وجنوب أسيا.

وأهم الدول التي تمارس الزراعة الصونية في العالم، تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى عالميا بمساحة تقدر بـــ 25000000 هكتار خلال سنة 2005، لتأتي بعدها البرازيل بـــ 24000000 هكتار خلال نفس الفترة أما المرتبة الثالثة تأتي الأرجنتين بمساحة 18000000 هكتار، والملاحظ هو انتشار هذا النوع من الزراعات في القارة الأمريكية خصوصا، كذلك يمارس هذا النوع من الزراعة في آسيا كالهند 4000000 هكتار والصين 100000 هكتار، كذلك تمارس في بعض الدول الأوروبية كإسبانيا 300000 هكتار وفرنسا 200000 هكتار. لتبلغ المساحة الإجمالية عالميا سنة 2005 حوالي 98800000 هكتار.

فيما يتعلق بالآفات فإنه بالمستطاع مجابه تها بالاعتماد على أساليب المكافحة المتكاملة، وهي تقنية تضمن الفتك بالعضويات المؤذية عن طريق تعريضها لأعدائها الطبيعيين، مما يعني التقليل من استخدام المبيدات الكيميائية.

هكذا تسفر الزراعة الصونية والمكافحة المتكاملة للآفات عن تعزيز المناعة إزاء التدهور البي ئي، بما في ذلك التعرية الريحية والمائية، كما أنهما تؤديان إلى زيادة الغلاة والدخول، وتوفير تكاليف الوقود واليد العاملة المستخدمة في الحرث، إلى جانب الحد من الفيضانات، بل وإلى انبثاق الينابيع التي جفت.

تتمثل إيجابيات الزراعة الصونية في عدة نقاط تتمثل فيما يلي :

-الحد من تآكل التربة وفقدان المياه.

-تغطية التربة يمنع نمو الأعشاب الضارة، ويحمي الكائنات الجهرية في التربة.

-يشجع على إنتاج المواد العضوية.

-وقت قليل لإعداد التربة.

-الحد من استهلاك الطاقة وتلوث الهواء.

-تقليل الحاجة إلى المدخلات الكيماوية.

-زيادة الغلة والدخل الزراعي.

بالرغم من إيجابيات كل من الرزاعة العضوية والزراعة الصونية، إلا أنهما لا يخلوان من سلبيات ونقائص، لكن السؤال هنا : هل هذا النوع من الزراع ة يحقق الأمن الغذائي في الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة؟.

إذ أنهما يركزان على عدم استخدام الأسمدة الكيماوية أو التقليل منها على الأقل وعدم حراثة الأرض ...الخ، الملاحظ هو أن استخدام الأسمدة في الزراعة في الجزائر على سبيل المثال تكون بكميات أقل مما يتطلبه الهكتار الواحد، وعليه نسبة تلويث المياه لا توجد وإن وجدت فهي بنسب ضئيلة جدا.

خلاصة الفصل الأول

التنمية المستدامة مفهوم حديث نسبيا جاء بعدة أهداف ومبادئ، وذلك بهدف ضمان حقوق الأجيال القادمة من خلال حماية البيئة من التلوث والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والعدالة الاجتماعية، وبمرور الوقت توسع هذا المفهوم ليشمل مجالات واتجاهات عديدة، مرها الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة التي هي محل دراستنا.

إذن فتحقيق الأمن الغذائي أصبح الشغل الشاغل لكثير من الحكومات والمنظمات الدولية، عن طريق توفير الغذاء بالكم والنوعية الكافيتين لجميع السكان، مع ضمان الاستقرار في إمدادات الغذاء وتوفير الإمكانيات الما دية للحصول عليها، لأن انعدام الغذاء لا يرجع بالضرورة إلى عدم وجود غذاء فقط، بل ير جع في بعض الحالات إلى عدم مقدرة الأفراد على اقتناءه نظرا لارتفاع أسعاره مما يشكل صعوبة في الحصول عليه بالرغم من توفره.

تسعى دول العالم إلى تحقيق أمنها الغذائي سواء بالاعتماد ع لى إمكانياتها الذاتية أو اللجوء للاستيراد بهدف توفير الغذاء لسكانها، ويجب الإشارة إلى أنه لا توجد ولا دولة واحدة في العالم حققت الاكتفاء الغذائي الذاتي، وذلك نظرا لعدة أسباب منها ; أسباب مناخية أي الأقاليم المتواجدة في دولة ما ليست بالضرورة صالحة لجميع المحاصيل الزراعية إذ هذه الأخيرة تختلف من إقليم إلى آخر، توجد زراعات مدارية ، زراعات استوائية...الخ.

ومع هذا التطور للمصطلحات أصبح الأمن الغذائي مستداما، وعليه لابد للغذاء أن يكون آمنا على صحة الإنسان ومحافظا على البيئة من خلال عدم تلويثها، وذلك بإتباع والاعت ماد على الزراعة المستدامة ، مع مراعاة واحترام حقوق و احتياجات الأجيال القادمة في الغذاء.

فالأمن الغذائي ه و أحد المكونات الإستراتيجية للتنمية الزراعية، الواردة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والم شروعات التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور الفقد والتلف لكل السلع الغذائية ابتداء من المنتج وانتهاء بالمستهلك وترشيد الاستهلاك في صوره كافة لكل السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات إنتاجها، سواء أكانت تصديراً أم استيراداً، مع المحافظة على التوازن البيئي، ومنع التلوث بمختلف صوره وأشكاله، وذلك في ظل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية وتقليص التبعية الخارجية، مستهدفا بذلك توفير هذه السلع الغذائية بكم يات ونوعية كافية لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجدهم وبأسعار موافقة لمستويات دخولهم بصورة مستديمة ومستمرة.

من خلال عرضنا للتنمية الزراعية المستدامة يتبين لنا بأن الزراعة المستدامة ما جاءت إلا للمحافظة على البيئة الزراعية من خلال إتباع أساليب لترشيد استخدام الأراضي والموارد المائية وحمايتها من التلوث بجميع أنواعه، محافظة على صحة الإنسان بصفة خاصة والكائنات الحية بصفة عامة . وذلك بإتباع عدة أساليب أهمها الزراعة

العضوية التي لا يستعمل فيها إلا الأسمدة العضوية الطبيعية وذلك للوصول لإنتاج صحي وسليم وآمن، مع مراعاة المحافظة على احتياجات الأجيال القادمة وحقهم في هذه الموارد المتجددة.

يتضح من هذا كله العلاقة "العضوية "بين مفهوم الأمن ال غذائي والتنمية الزراعية المس تدامة، وأنه أحد مكوناتها، ومن ثم فإنه لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي بلا تنمية زراعية مستدامة، وفي نفس ال وقت فإن التنمية الزراعية هي إحدى مكونات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة.

في الفصل الموالي سنتطرق ل لسياسات المعتمدة في الجزائر والتي تسعى من خلاله ا الدولة لتحقيق زراعة مستدامة من أجل تحقيق أمنها الغذائي، وذلك بالتركيز على العشرية الأخير ة سعيا منا لمعرفة السياسات الزراعية المتبعة ومعرفة اتجاهاتها.

الفصل الثاني

كيفية تحقيق الزراعة المستدامة في الجزائر

تمهيد الفصل الثاني

يلعب القطاع الزراعي دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الوطني، إذ تعتبر الزراعة من القطاعات الإستراتيج ية الحساسة والهامة في اقتصاد أي دولة من دول العالم ، فمنذ الاستقلال و القطاع الزراعي الجزائري يشهد تغيرات وتجديدات خاصة بعد تحرير الم تتوجات الفلاحية، وكذا تحرير التجارة الداخلية والخارجية ، لقد أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الزراعي، حيث رسمت خطط وسياسات عملية ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع ال زراعة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي تواجههم.

ومع زيادة الوعي الدولي والمطالبة بالحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة من التلو ث...الخ، أصبح واضعي السياسات والمخططات الزراعية مجبرون على الأخذ بعين الاعتبار ما جاءت به التنمية المستدامة في المجال الزراعي، وذلك لتفادي العديد من المشاكل البيئية وصون الموارد الطبيعية من الاستهلاك اللاعقلاني لها بالإضافة إلى حماية حقوق الأجيال القادمة.

كما أن الزراعة باتت مطالبة أكثر من ذي قبل بتحقيق الأمن الغذائي للسكان، ليس هذا وفقط بل يجب أن يكون الغذاء آمنا على صحة السكان (خالي من العناصر الكيماوية ...الخ) ، كما أن الأمن الغذائي يعتبر من أهم الوسائل الإستراتيجية لسيادة الدولة وضمان استقلاليتها وحريته ا خاصة بعد أن أصبح الغذاء يعرف بالسلاح الأخضر.

لذلك فإن الجزائر اعتمدت منذ سنة 2000 مخططات للنهوض بالقطاع الزراعي، وبالتالي للوصول إلى تحقيق زراعة مستدامة تضمن للسكان أمنهم الغذائي وللدولة سيادتها وهيمنتها ، ويجب الإشارة إلى أن الجزائر منذ استقلالها وضعت العديد من السياسات الزراعية التي كانت في كل مرة تفشل في تحقيق أهدافها وبلوغ مساعيها.

وقد كانت سياسة التجديد الريفي سنة 2008من بين الاستراتيجيات التي جعلت التنمية الريفية من أولويات الأهداف على الصعيد الوطني، وقبل ذلك كانت الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة سنة 2004، وهذا ما يدل على أهمية التنمية الريفية في الاقتصاد الوطني ووعي الدولة بهذه الأهمية.

المبحث الأول: ماهية السياسة الزراعية

تتخذ كل دولة بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم فيها، سياسة عامة تجاه جميع المسائل والقضايا الداخلية والخارجية ذات الأهمية بحياة المجتمع والدولة ومصلحتها.

السياسة الاقتصادية للدولة هي سياسة السلطة تجاه الاقتصاد الوطني، وتعبر عن السياسة الاقتصادية الإجراءات والوسائل المتخذة بهدف إحداث تحولات معينة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لفئات المجتمع وذلك وفق محتوى السياسة ومنظور القائمين عليها.

المطلب الأول: تعريف السياسات الزراعية وخصائصها

الفرع الأول: تعريف السياسة الزراعية

للسياسات الزراعية تعار يف مختلفة ومتنوعة، ويمكن عرض أهمها كما يلي:

- عرفت السياسة الزراعية بأنها : الإجراءات العملية التي تقوم بها الدو لة والتي تضمن مجموعة منتخبة من الوسائل الإصلاحية الزراعية المناسبة والتي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين بالزراعة عن طريق إنتاجهم وتحسين نوعيته وضمان استمراره[1]؛
- كما عرفت بأنها : مجموعة من الخطط والبرامج والإجراءات التي تستهدف تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية للمجتمع الزراعي وللمجتمع عامة عن طريق تعظيم الإنتاج وعدالة التوزيع.
- السياسة الزراعية هي: مجموعة البرامج الزراعية الإنشائية والإصلاحية التي تكفل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة، والتي يتحقق بتنفيذها أهداف معينة داخل القطاع الزراعي من شأنها تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع وأيضا بين مصلحة الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة وتؤدي في النهاية إلى تحسين الأحوال المعيشية للسكان الزراعيين أي تحقيق الرفاهية الاقتصادية الزراعية[2].
- كما تعرف السياسات الزراعية بأنها: حزمة التوجهات والقرارات التي تنتهجها الدول بموجب القوانين والتشريعات والبرامج في سبيل توفير الغذاء، وتحديد أنماط الحيازة الزراعية، سياسات الإنتاج وتركيب المحاصيل.

تتجسد السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي وذلك لتحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه، وهذه الأهداف تتطلب من الدولة أيضا مساعدة المزارعين للتغلب على جملة المعوقات كما تتطلب من الدولة أيضا الموازنة بين مجموعة من الأهداف المختلفة.

---

(1) –أعمر عزاوي، **إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص32.

(2)– أحمد أبو اليزيد الرسول، **السياسات الاقتصادية الزراعية: رؤى معاصرة**،مرجع سبق ذكره، ص44.

نستنتج من مختلف تعاريف السياسة الزراعية أنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات والخطط التي تتبناها الدولة، رغبة مرها في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لسكانها، وبذلك توفير الغذاء، مناصب الشغل...الخ.

الفرع الثاني: الخصائص التاريخية للسياسات الزراعية

هناك جملة من الخصائص التي تتعلق بالسياسات الزراعية والتي سوف نذكر أهمها كما يلي[1]:

- الميل للتدخل الحكومي غير المتوازن مع حرية السوق؛
- التوجه للاكتفاء الذاتي بدلا من الاعتماد على الذات.
- عدم الاهتمام بتوفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص لكي يقوم القطاع الخاص بدوره في الاستثمار في قطاعي الإنتاج والتسويق حيث ينبغي تقديم الحوافز التشجيعية له مع توافر البيئة التشريعية التي تنظم مزاولة المهن والخدمات للمتعاملين في قطاعي الإنتاج والتسويق.
- انعزالية السياسات وظرفيتها؛
- غياب الشمولية والمعاناة من التحيز؛

المطلب الثاني: أهداف السياسات الزراعية وأهميتها

الفرع الأول: أهداف السياسة الزراعية

تتمثل أهداف السياسات الزراعية فيما يلي[2]:

- زيادة الموارد الزراعية المتاحة وصيانتها والحفاظ على قدرتها الإنتاجية وترشيد استخدامها وتجنب الفقد النوعي والكمي فيها؛
- زيادة حصيلة الصادرات الزراعية؛
- محاربة الفقر الريفي؛
- الوفاء باحتياجات المنشآت التصنيعية الزراعية،
- توفير فرص العمالة؛
- تحسين استجابة القطاع الزراعي لقوى السوق؛
- القضاء على الأمية وتحسين المستويات الصحية والغذائية؛
- إدخال الأساليب التقنية الحديثة في الإنتاج والتسويق؛
- تطوير العلاقات المؤسسية للنشاط الإنتاجي الزراعي؛
- إعطاء عناية خاصة للمجموعات الأقل حظا في الريف مثل المرأة وصغار المزارعين.

---

[1]–المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقدالأول من الألفية الثالثة، "بيانات غير منشورة"، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 2009، ص 2.

[2] أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سبق ذكره، ص 46.

- تطوير الإنتاج الحيواني؛
- تطوير نظم الزراعة الجافة؛

كما ذكرنا سابقا فإن حكومات الدول النامية هي التي تضع السياسات الزراعية وتقوم بتنفيذها ومتابعتها، إذ تتمثل الأهداف السياسية والاجتماعية لتدخل الحكومات في القطاع الزراعي بمجموعة من الأهداف أهمها[1]:

-توفير أسعار مناسبة أو عادلة للمنتجين.
-توفير أسعار مناسبة أو عادلة للمستهلكين.
-تحسين توزيع الدخل.
-تشجيع التنمية في المناطق الريفية المختلفة.
-تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة لتقليل استيراد الغذاء.
-تحقيق استقرار الأسعار.
-وضع حدود لمحاولات الوسطاء تجاوز الأرباح العادلة.
-تحسين التغذية وتوفير الغذاء الرخيص.
-تحقيق عائد ضريبي للحكومة.

الفرع الثاني: أهمية السياسات الزراعية

تنبع أهمية السياسات الزراعية من كونها تمثل الوسائل التي تعتمدها الحكومة من أجل بلوغ أهداف التنمية الزراعية، وهو دور مهم وحساس للحكومة خصوصا في الدول النامية، حيث يقيد التنمية فيها العديد من المحددات مثل: شح الموارد ومحدودية حجم السوق وتفتت الحيازات وصغر حجم وحدات الإنتاج مما يشكل مدعاة لتدخلات أكثر في نظامي الإنتاج والتسويق لتحسين الظروف التنافسية وتطوير الأداء فيها وتحقيق توزيع أنسب لمصادر الثروة والدخل.

ويمكن التأكد على مدى **أهمية السياسة الزراعية** وذلك من خلال تأثيرها وتأثرها بالعديد من الجوانب التاريخية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية[2]:

أولا:تاريخيا

عمليات التنمية الاقتصادية عادة ما تترك خلفها المزارعون (كفلاحين)، ومن هنا تبرز أهمية السياسة ا لزراعية لرفع مستوى معيشة هؤلاء المزارعون.

---

[1] –عاكف الزغبي، **مبادئ التسويق الزراعي**، الطبعة الأولى، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 177.

[2] – أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سبق ذكره، ص45.

ثانيا: جغرافيا

وبخاصة من حيث عامل الكثافة السكانية (أي مساحة الأرض لكل فرد).

ثالثا: اقتصاديا

يميل إسهام الزراعة في الدخل الإجمالي إلى التدهور . لذا فإن المزارعون سيصبحون نسبيا أفقر- وسيضطرون لمغادرة وهجرة مهنة الزر اعة والبحث عن العمل في مهن أخرى- خاصة إذا كان هناك نسبة قليلة من المزارعون تعتمد بصفة أساسية وطيلة الوقت على التكسب والعيش من الزراعة- ، لكن إذا كان هناك الكثير منهم، فسيكون هذا صعب وسيكون من المتوقع أن يزيدوا الضغط للدعم والحماية.

الأسواق الزراعية تتسم بأن الطلب غير مرن للغذاء، الأمر الذي يعني أن حدوث أي تغييرات ولو بسيطة في المتغيرات المؤثرة على الإنتاج الزراعي (الجو، التكاليف، الزيادة المتفائلة جدا من قبل المزارعين) سينتج عنه العديد من الآثار على الأسعار، تقلبات الأسواق، الإيرادات والدخول.

رابعا: اجتماعيا

الاهتمامات الاجتماعية بالبيئة، رعاية الحيوان، توفير الغذاء الصحي الأمن، تميل لأن تصبح أكثر أهمية، كما أن المجتمعات أصبحت أغنى، أكثر ترفا وأكثر انفصالا من المصادر الأصلية للطعام-لذا الضغوط السياسية تبدو أشد أثرا وقوة.

يمكن حصر أهمية السياسات الزراعية في نقاط ثلاثة رئيسية تتمثل فيما يلي[1]:

1 - تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى أي أعلى دخل زراعي ممكن من الموارد المستخدمة، أو تحقيق نفس مستوى الدخل مع استخدام أقل الموارد، وينطوي ذلك على ترشيد استخدام الموارد وتقليل الفائض الاقتصادي في استخدامها إلى أقصى حد ممكن.

2 - تحقيق أنسب توزيع ممكن للدخل والثروة داخل القطاع الزراعي من جهة وبين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى.

3 - المحافظة على الموارد الزراعية باستغلالها استغلالا آمنا يحول دون استنزافها وتدهورها ضمانا لتنمية زراعية مستدامة.

أملت التوجيهات العالمية الحديثة للاهتمام بالبيئة الناجمة عن استنزاف الموارد واستغلالها الجائر هدفا يتمثل في المحافظة على الموارد الزراعية عن طريق استغلالها استغلالا آمنا يحول دون استنزافها وتدهورها ضمانا لتنمية زراعية مستدامة.

الأهداف المذكورة وبخاصة الهدفين الأول والثاني تعقد مهمة السياسات الزراعية إلى حد كبير ذلك أن الهدفين لا يسيران دائما باتجاه واحد ، فكثيرا ما يكون الارتباط بين الكفاءة الإنتاجية والتوزيع المناسب للثروة والدخل

[1] - عاكف الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص 178.

سالبا كالذي يحدث عند توزيع الملكية الزراعية استنادا لمبدأ العدالة حيث ينشأ عن ذلك ملكيات صغير ة تعيق اتجاهات رفع الإنتاجية على أن ما تجدر الإشارة إليه أنه بالرغم من حالات الارتباط السالب التي تظهر أحيانا بين الكفاءة الإنتاجية والتوزيع المناسب للثروة والدخل لكنهما يبقيان هدفين متلازمين للتنمية أو جزأين من هدف واحد لها.

المطلب الثالث: شروط السياسات الزراعية ومستلزماتها

الفرع الأول: شروط السياسات الزراعية

تختلف السياسات الزراعية من قطر لآخر من حيث مدى واقعيتها وم وضوعيتها وتحقيقها عند تنفيذ مصالح المجتمع عن طريق تحقيق الرفاهية.

فالعبرة إذا هي ليست بوجود السياسة، بل في أن تكون سليمة ومحققة لأماني ور غبات المجتمع. وعليه هنالك شروط معينة ينبغي توفرها في السياسات الزراعية لكي تكون واقعية وناجحة. ومن تلك الشروط[1]:

- ارتباطها العضوي بسياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية في ظل توافر التكامل والتنسيق بين فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني وسياساتها التنموية.
- أن تكون السياسة موضوعة من قبل الأجهزة الحكومية المخولة، مع وضوح أهدافها والأساليب المختارة لتحقيق تلك الأهداف.
- أن تستهدف السياسة القضاء على العلاقات الإنتاجية الاستغلالية (إن كانت بعدها سائدة) وذلك بهدف تحويل الريف على أسس جديدة تنسجم ومصلحة أبناؤه وذلك باعتبار العلاقات الاستغلالية معرقلا رئيسيا للتطور المطرد للقوى المنتجة.
- أن تستهدف السياسة الزراعية إعادة تنظيم الأنشطة بما يغير حالة الزراعة من كونها وحيدة الجانب إلى وضع يتحقق فيها التنويع الزراعي والتقدم الإنتاجي.
- انتهاج السياسة الزراعية لطريق التنمية في القطاع الزراعي واعتمادها للتخطيط كأداة فعالة لتنفيذ منهاج سياسة الريف.
- إعادة السياسة الزراعية النظر في أسلوب توزيع الدخل بين أبناء الريف وتأمين توزيع هذا الدخل على أساس مبدأ العدالة.

الفرع الثاني: مستلزمات السياسات الزراعية

هناك أربع مستلزمات أو متطلبات رئيسية للسياسة الزراعية التي توضع في أية دولة بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم فيه.وتتمثل المتطلبات في[2]:

---

[1]–عزيز شاهو إسماعيل، **سياسة التنمية الزراعية**، بغداد،1981، ص44.

[2] –المرجع نفسه، ص26-31.

أولا: السلطة أو الهيئة العامة

وهي الجهة ذات الصلاحيات الكاملة في وضع وتنفيذ المنهاج العملي للسياسة التي ترسمها لتحقيق أهداف معينة، وتقوم الهيئة بمهام الإشراف والمتابعة في تنفيذ السياسة، وتقرر كفاءة الهيئة ومدى إلمامها بالقضايا الاقتصادية والزراعية ومدى سلامتها وسلامة الوسائل المنتخبة لتحقيق تلك الأهداف، وبالتالي نجاح السياسة الاقتصادية والزراعية وإسهامها في تحقيق الرفاهية.

الهيئة الواضعة للسياسة الزراعية لا ينحصر دورها فقط في تقرير أسلوب تحديد الأهداف والوسائل .بل وفي طبيعة ومحتوى السياسة نفسها يتقرران بطبيعة السلطة التي ترسمها، فالسياسات الزراعية وإن تماثلت في مستلزماتها الرئيسية إلا أنها تتباين بشدة من حيث طبيعتها ومحتواها وماهية الأهداف الم رجوة بتباين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي توضع وتنفذ فيها تلك السياسات.

ثانيا: الأهداف

يفترض في السياسات الزراعية عموما أن تستهدف تحقيق أمرين:

1 -الرفاهية الاقتصادية وذلك عن طريق تحقيق الكفاءة الإنتاجية الاقتصادية حيث يمكن ذلك من تأمين أقصى دخل زراعي ممكن من الطاقات والموارد المتاحة،سواء المستغلة منها في الإنتاج الجاري،أو المستخدمة منها في تنمية الطاقة الإنتاجية الزراعية المستقبلية.

2 عدالة توزيع الدخل: يتحدد مفهوم عدالة توزيع الدخل كهدف اجتماعي.

ثالثا: وسائل تحقيق أهداف السياسة الزراعية

وسائل التنفيذ هي الإجراءات العملية التي تتبع لتحقيق الأهداف ، إن اختيار الوسائل يمثل مرحلة مهمة في تنفيذ برامج السياسة، فالموضوعية والدقة في اختيارها تلعبان دورا كبيرا في تحديد مدى نجاح السياسة الموضوعة.

يتمتع التنسيق بين الأهداف بأهمية قصوى لنجاح تنفيذ المنهاج العلمي للس ياسة إذ يفترض في الوسائل المختارة أن تخدم بعضها البعض عند اتخاذ الإجراءات العلمية لتنفيذ المنهاج وأن تخدم في النهاية تحقيق الأهداف الموضوعة.

رابعا: الظروف

دراسة الظروف التي يراد فيها تنفيذ السياسة تمثل الخطوة الأولى والأكثر أهمية في المنهاج العلمي إذ تعتبر الاهتمام بالمحيط الذي يطبق فيه المنهاج شرطا مهما في تأمين نجاح السياسة ا لزراعية لأ ن الدراسة العلمية والموضوعية لواقع الأجواء المحيطة بتنفيذ السياسة تمتد تأثيراتها الايجابية إلى آخر مرحلة من مراحل تنفيذ المنهاج.

المبحث الثاني: السياسة الزراعية الجزائرية قبل سنة 1999

الجزائر كأي دولة من دول العالم وضعت مجموعة من السياسات الزراعية للنهوض بقطاعها الزراعي، وذلك من أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية والمتمثلة في تحقيق أمنها الغذائي، منذ الاستقلال وضعت مجموعة من السياسات بدأ بالإصلاح الزراعي، التسيير الذاتي أوت 1962 إلى الثورة الزراعية أكتوبر 1971.

ونظرا لسلبيات هذه السياسات وفشلها في تحقيق الأهداف المرجوة منها، لجأت الجزائر لاعتماد سياسات أخرى، سعيا منها لتصحيح أخطاء السياسات السابقة، في هذا المبحث سوف نستعرض السياسات الزراعية التي اتبعتها الدولة الجزائرية قبل سنة 1999 (أي خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين).

المطلب الأول: المخططات التنموية

الفرع الأول: المخطط الخماسي الأول

حدد المخطط الخماسي الأول 1980-1984 أهدافا طويلة المدى لتنمية القطاع الزراعي واعتماد البرامج الإنمائية بلغت تكاليفها الاستثمارية 59.4 مليار دج، يقوم مشروع التنمية للقطاع الفلاحي على المدى الطويل على عدد من التوجهات[1]:

-تحسين الظروف العامة لتسيير الاقتصاد الزراعي سواء على جهاز الإنتاج أو على مستوى دعم الإنتاج بفضل تنظيم أكثر مرونة.

-تخفيف التبعية الغذائية وذلك بتوفير في المدى القصير والمتوسط شروط تكثيف الإنتاج الحالي وعقلنة تقنيات الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة في الوسط الفلاحي.

يتلخص التطور العام للمخطط الخماسي في التنمية الزراعية في هذه العناصر:

على الصعيد الإستراتيجي : تخفيض الاستثمارات الصناعية في المناطق الصالحة للزراعة حفاظا على الأراضي الخصبة.

على الصعيد الاقتصادي : توسيع الرقعة الزراعية باستصلاح أراضي جديدة واستغلال ما يمكن استغلاله من المساحات الزراعية وإدخال فنون إنتاج متطورة لتحديث طريقة العمل قصد رفع الإنتاجية.

على الصعيد التنظيمي : تحسين نظام التسيير وتدعيم الوحدات الاقتصادية الزراعية بالإطارات المتخصصة وباللامركزية في التموين والإنتاج والتسويق، مع وضع شروط تشجيعية مادية مناسبة تؤدي إلى الزيادة والجودة في العمل.

[1] عزاوي اعمر، مرجع سبق ذكره، ص160-162.

شهدت الاستثمارات اختلافات بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، حيث لا تمثل نسبة الاستثمار في القطاع الزراعي سوى 6 بالمائة من إجمالي الاستثمارات، أما نسبة الاستثمارات الصناعية وقطاع المحروقات فهي تمثل 38.56 بالمائة من إجمالي الاستثمارات.

وقد كانت التكاليف الإجمالية للاستثمارات الزراعية 59.4 مليار دج منها:

-الري 30مليار دج نسبة 50.5 بالمائة

-الزراعة النباتية والحيوانية 23.9 مليار دج بنسبة 40.2 بالمائة

-الغابات 4 مليار دج بنسبة 6.7 بالمائة

-الصيد البحري 1.5مليار دج أي ما نسبته 2.6 بالمائة

وأهم الإجراءات المتخذة منذ بداية المخطط الخماسي الأول:

-إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتنشيط وتسهيل إجراءات منح القروض.

-ختم عمليات الثورة الزراع ية وتوحيد القطاع الزراعي الاشتراكي ومنح 450آلف هكتار للمستغلين الخواص.

-تشجيع التملك العقاري لوقف النزوح الريفي وتكثيف الإنتاج.

-إجراءات دعم أخرى،كالسكن وقانون العمل....الخ.

الفرع الثاني : المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

جاء هذا المخطط لإعطاء دفع قوي لتطبيق سياسة التهيئة الإقليمية وتوسيع وتدعيم قاعدة التنمية وتوفير الظروف الملائمة لها فالزراعة والصناعة نشاطان إنتاجيان يجب أن يتقلدا دورا حيويا لتحقيق الأهداف المرتقبة، وتتمثل توجهات هذا المخطط فيما يلي:

-استصلاح أراضي جديدة وتطوير الري واستغلال الأمثل للموارد.

-تطوير أنشطة مدمجة في المناطق الريفية.

-تحسين مداخيل الفلاحين.

-وضع سياسة أسعار تحفز على إنتاج الزراعات الإستراتيجية.

وقد كانت أولويات هذا المخطط كما يلي:

-تنظيم الاقتصاد الوطني.

-تطوير القطاع الفلاحي والري.

-تقليل الاعتماد على الخارج.

يبدو من تقييم المخطط الخم اسي الثاني لوضع الفلاحة والري أنهما نشاطان يتوفران على طاقات هامة غير مستغلة، ومن ثم لا بد من الاستغلال الأمثل لإمكانياته ومعالجة الصعوبات التي تعيقه فمردود القطاع الزراعي لا زال ضعيفا،فمعدل نمو الإنتاج الزراعي يقل بصفة عامة عن 4 بالمائة سنويا.

وقد حدد هذا المخطط حجم التكاليف للبرامج الاستثمارية الزراعية والري بمقدار 115.42مليار دج بين القطاعين كما يلي:

-الزراعة:54.70 مليار دج.

-الري:60.72 مليار دج.

وهذه الحصة تمثل 14بالمائة من تكاليف البرنامج البالغة 828.38 مليار دج.

وقد صدر القانون 87-19الذي أنها القطاع الا شتراكي وتم إنشاء مزارع ذات حجم اقل يسهل تسييرها والتحكم فيها، وقد أدت إعادة الهيكلة الجديدة إلى إنشاء استغلاليات فلاحية جماعية وأخرى فردية يقدر عددها بتاريخ 1990/5/20 على التوالي ب 22356 و5677 وحدة، كما تم إنشاء 180 مزرعة نموذجية متخصصة في إنتاج النباتات والحيوانات المنتجة، وتم رفع عدد الدواوين إلى 14 ديوان وقد أدت هذه الإجراءات إلى تحسين ملحوظ في رفع مستوى الإنتاج وفي مساهمة الزراعة في الدخل الوطني الإجمالي من 8.6 بالمائة سنة 1984 إلى 13.9بالمائة سنة 1986 وأدت إلى رفع مستوى الاستثمار في القطاع الزراعي.

من بين أسباب ضعف القطاع الزراعي هو نقص التمويل الضروري واللازم لإنجاز وإتمام المشاريع فقامت الدولة بالمشاركة في تنمية وتمويل القطاع الفلاحي ، وذلك عن طريق إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 مارس 1982 كنتيجة للسياسة الجديدة التي أعطيت للقطاع الزراعي حيث يعتبر قطاع هام ذو أولوية في الاقتصاد الوطني، وتتمثل المهام التي أوكلت لهذا البنك فيما يلي:

-التكفل بتمويل الإستغلالات الزراعية التابعة للقطاع العام.

-تقديم مساعدات مالية للقطاعات الأخرى ذات العلاقة بالقطاع الزراعي.

-القيام بمنح قروض طويلة الأجل للاستثمارات الزراعية الكبيرة.

-منح قروض متوسطة الأجل المتعلقة بشراء الآلات والتجهيزات الزراعية والأسمدة والمواد الكيماوية.

-منح قروض قصيرة الأجل لشراء الأسمدة والمواد الكيميائية.

-القيام بجمع الودائع المتوسطة وطويلة الأجل.

-القيام بتمويل النشاطات الفلاحية ذات العلاقة بالمنتجات الغذائية.

المطلب الثاني: السياسة الإنتاجية في المجال الزراعي

الفرع الأول: تعريف السياسة الإنتاجية في المجال الزراعي

يقصد بها تنظيم عمليات الإنتاج الزراعي وقد تشمل على سياسة زراعية طويلة الأجل تهدف إلى تحس ين الإنتاجية الزراعية وزيادة المساحة المزروعة وزيادة كفاءة كل من الزراع ورؤوس أموالهم،كما تشمل سياسات قصيرة الأجل تهدف إلى تحديد مساحات الإنتاج لإنتاج بعض المحاصيل بغرض إشباع حاجات المجتمع، ولتحسين الإنتاج لابد من إتباع الأساليب الحديثة الملائمة في الإنتاج مثل نتائج البحوث العلمية الزراعية في تطوير أساليب الزراعة والإنتاج،كما يتطلب تحسين الأساليب الزراعية للاستفادة من خدمات الإرشاد والتدريب الزراعي والتوسع في المراكز الإرشادية في المناطق الزراعية والاستفادة من الخدمات العامة كالطاقة والكهرباء والاتصالات وزيادة التخصيص الأمثل للموارد[1].

تتركز السياسة الزراعية على زيادة إنتاجية السلع الزراعية ذات الطابع الاستراتيجي ورفع معدلات إنتاجها وتغيير التركيبة المحصولية لمسايرة ومواكبة المتغيرات المحلية والدولية.

كما تقوم أساسا على تنمية المجتمع الريفي وتقديم للمزارع باعتباره العنصر الأساسي في التنمية المطلوبة، وهذا بتحسين وضعيته من الناحية الفنية والاقتصادية والاجتماعية حتى يؤدي دوره في زيادة الإنتاج وتحسينه.

الفرع الثاني: أهداف السياسة الإنتاجية في المجال الزراعي

تهدف السياسة الإنتاجية إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها[2]:

-الحد من التصحر وتنمية المراعي.

-ترشيد استعمال المياه والرفع من كفاءتها.

-تطوير خدمات البحوث والإرشاد الزراعي.

-إدخال التقنيات المطورة والتي تتلاءم مع المناخ الزراعي مع ضمان الاستدامة.

-استنباط الأصناف العالية الجودة من المحاصيل.

-تحسين السلالات الحيوانية.

-تطوير الخدمات التسويقية.

-تشجيع الاستثمار الخاص الزراعي في القطاع النباتي والحيواني.

إن ما يدل على تطور القطاع الزراعي هو الإنتاج الزراعي ومدى مساهمته في الناتج الداخلي الخام وكل السياسات الإنتاجية الزراعية لها أثر على زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ومدى تطور كل منهما.

---

[1] عزاوي أعمر، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] المرجع نفسه، ص162-167.

المطلب الثالث: السياسة السعرية والتسويقية في المجال الزراعي

تعتبر السياستان التسويقية والزراعية من أهم السياسات الزراعية نظرا لأهميتهما الكبيرة، سواء من حيث الأسواق أو من حيث الاستهلاك.

الفرع الأول: السياسة السعرية

أولا: تعريف السياسة السعرية

تعرف السياسة السعرية بالأسس والإجراءات التي يتم بموجبها التخطيط لتحديد الأسعار التي تسعى لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع معين، وحتى نكون أكثر تحديدا فإن السياسة السعرية الزراعية هي جملة القرارات والإجراءات المتعلقة بأسعار المدخلات والمخرجات الزراعية التي تستهدف تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية الزراعية[1].

تعتبر أسعار المنتجات الزراعية من العوامل الرئيسية التي تؤثر في أداء القطاع الزراعي وفي مستوى معيشة المستهلكين، وسياسات الأسعار الزراعية غير الملائمة يمكن أن تقضي أو ت قلل من منافع المبادلات الإنمائية الأخرى[2].

ثانيا: أهداف السياسة السعرية

تهدف السياسة السعرية الزراعية إلى ما يلي[3]:

- الحد من تذبذب الأسعار للسلع الزراعية والعمل على استقرارها؛
- دعم الأسعار وتحقيق العدالة بين الأسعار الزراعية وغير الزراعية؛
- تقديم خدمات لخطط التنمية المقررة وحماية المستهلك وتأمين احتياجاته ورعاية مصالح المنتجين؛
- تحقيق أهداف إستراتيجية الاكتفاء الذاتي أو الحصول على العملة الصعبة؛
- التأثير في هيكل الدخل الوطني وتوزيعه بين القطاعات أو داخل القطاع نفسه؛
- الاستقرار الاقتصادي والسياسي وذلك عندما تتخ ذ إجراءات تأمين واستمرار دخول المنتجين الزراعيين واستقرار الأسواق؛
- أهداف خاصة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية كمساهمة الزراعة في الدخل الوطني،أو أهداف ترتبط بإجراءات الدولة كالضرائب والرسوم.
- السيطرة على التضخم في أسعار السلع الغذائية للمحافظة على مستويات مقبو لة للمعيشة والاستهلاك الغذائي في حدود الدخول المتاحة.

---

(1) -المرجع نفسه، ص 34.

(2) منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 2000، ص253. ص 253.

(3) عزاوي اعمر، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

وتتبع الدول في ذلك مجموعة من الأساليب تتلخص فيما يلي:

- تخفيض التكاليف الزراعية كتكاليف النقل والتخزين؛
- تشجيع الطلب على المنتجات الزراعية داخليا وخارجيا وذلك عن طريق دراسة الأسواق؛
- دعم الأسعار عن طريق شراء منتجات زراعية وتصديرها للأسواق العالمية.

ثالثا: صور تطبيق السياسة السعرية

توجد عدة صور لتطبيق السياسات السعرية تتمثل في أربع حالات كالآتي[1]:

أ- التدخل المباشر في تحديد السعر يتضمن ثلاثة أشكال للتدخل هي:

1. التحديد الإداري للأسعار.
2. الدعم المباشر للمنتج.
3. دعم المنتج بواسطة صناديق موازنة الأسعار.

ب- رفع أو خفض الأسعار بواسطة التأثير على جانب العرض ويتضمن ستة أشكال أساسية للتدخل بالعرض هي:

1. قواعد تنظيم التجارة الخارجية من تصدير واستيراد.
2. إدارة سعر الصرف.
3. اعتماد الأسعار المزدوجة أو المعتمدة.
4. استخدام المخزون الاحتياطي.
5. إدارة عناصر الإنتاج والمسالك التسويقية.
6. إدارة المعونات الخارجية للدولة.

ج- رفع أو خفض الأسعار بواسطة التأثير على جانب الطلب ويتضمن أربعة أشكال أساسية للتأثير على الطلب هي:

1. دعم المستهلك مباشرة أو بشكل غير مباشر.
2. الشراء والتوزيع من قبل الحكومة.
3. تنظيم الطلب بإجراءات إدارية.
4. وضع القيود على السلع البديلة والاستهلاك العام.

د-دعم مستلزمات الإنتاج، ويتضمن ثلاث صور من الإجراءات هي:

1. دعم سعري.
2. منح تسهيلات ائتمانية.

[1] عاكف الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص 183-184.

3. إعفاءات ضريبية وجمركية.

الفرع الثاني: السياسة التسويقية

أولا: تعريف سياسة التسويق الزراعي

التسويق الزراعي تحديدا هو انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك لقاء مردود مالي معين ، يتم هذا الانتقال عبر عملية متكاملة تبدأ بجني المحصول، وتمر بالسماسرة، فتجار الجملة، فالتصدير أو تجار التجزئة فالمستهلك، وضمن هذا المسار يندرج النقل والتمويل والتخزين والفرز والتعبئة وغيرها[1].

كما يعرف التسويق الزراعي على أنه " ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية"[2].

يضم التسويق الزراعي كافة الأنشطة المختلفة لتحويل، تخزين ونقل المنتجات الزراعية للمستهلك المحلي والأجنبي وبالتالي فهو يسهم بقدر كبير في توليد القيمة المضافة وفرص التوظيف ومن ثم فهو دالة في مرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد الوطني، ويقوم بالوظائف التسويقية مجموعة من الأجهزة،والتنظيمات مثل المشروعات التجارية المستقلة،التعاونيات الزراعية ومجالس التسويق الحكومية[3].

للتسويق الزراعي دور ديناميكي في تشجيع المزارعين وحثهم على تحسين نوعية إنتاجهم فيزداد الطلب، وترتفع الأسعار، وتنشط هذه الحلقة.

ثانيا: أهمية سياسة التسويق الزراعي

يساهم التسويق الزراعي في تخفيض تكاليف الإنتاج الزراعي وبالتا لي تخفيض الأسعار، وتتحدد أهميته بالظواهر التي تتمثل في خصائص الإنتاج الزراعي والمنتجات الزراعية والاستهلاكية للمنتجات الزراعية ومن أهم تلك الظواهر ما يلي[4]:

- عدم مرونة الطلب على المنتجات الزراعية؛
- صعوبة التنبؤ بالإنتاج الزراعي؛
- عدم معرفة تكاليف الإنتاج بشكل دقيق؛
- كبر نسبة رأس المال الثابت المستغل في الزراعة؛
- المخاطر الزراعية التي تتعرض لها المنتجات الزراعية أثناء عمليات التسويق.
- قلة تجانس المنتجات.

---

[1] منى رحمة، مرجع سبق ذكره، ص269.

[2] محمد عبيدات، التسويق الزراعي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 17.

[3] أعمر عزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 35-36.

[4] المرجع نفسه، ص35.

ثالثا: أهداف التسويق الزراعي

تهدف إلى ما يلي:

-ضمان الاستقلال الوطني، ويتحقق ذلك برفع نسبة الاكتفاء الذاتي وتنوع الإنتاج؛

-زيادة مستوى الرفاهية الوطنية، من خلال زيادة الناتج الاجتماعي الحقيقي ويأتي ذلك بتشجيع التنمية التكنولوجية، وتنمية الموارد البشرية وتحسين كفاءة رأس المال وزيادة المتاح منه؛

-تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق استقرار الأسعار وتوجيه التسويق الزراعي وخلق فرص عمل جديدة؛

-تحسين خدمات التسويق وخدمات التبادل في الأسواق الزراعية (المعلومات، الأبحاث التسويقية والإحصاءات، تجهيز الأسواق الزراعية ومراقبتها وتنظيم عمليات التسويق...الخ).

تعتبر السياسة السعرية والسياسة التسويقية وجهان لعملة واحدة نظرا لتأثير المتبادل بينهما،إذ كل سياسة منهما تأثر في الأخرى بشكل كبير.

إن معظم الأزمات الغذائية العالمية حدثت بفعل الارتفاع الحاد في الأسعار، وهذا بدوره يؤثر على القدرات الشرائية للأفراد ومنه الوقوع في كوارث غذائية، كما حدث في الكثير من المرات.

الفرع الثالث: السياسة السعرية والتسويقية في الجزائر

إن تحليل آثار السياسة السعرية والتسويقية على الإنتاج يمر بالمراحل المختلفة التي مرت بها السياسة الزراعية في الجزائر حيث أن المعرفة الدقيقة لها سوف تساعد من له تأثير على القرارات الاقتصادية فالأسعار كانت دائما محفزا أساسيا في توجيه النشاط الزراعي[1].

مرت السياسة السعرية في المجال الزراعي بمرحلتين أساسيتين:

-مرحلة الأولى ما قبل تحرير الأسعار وهي تمتد من بداية الاستقلال إلى غاية 1990.

-المرحلة الثانية وهي التي تميزت بتحرير شبه كلي لأسعار المنتجات الزراعية.

حيث اتسمت بداية الثمانينات باستقرار في الأسعار الزراعية مع تطور منتظم لأسعار عناصر الإنتاج نتيجة للتحديد الإداري للأسعار أما في السوق الحرة فقد عرفت الأسعار الزراعية ارتفاعا منذ المنتصف الثاني للسبعينات وهذا التطور كان منطقيا وناتجا عن:

[1] المرجع نفسه، ص168.

-الاختلال بين العرض والطلب حيث كانت الكميات المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة.

-زيادة الاستهلاك مع أن الإنتاج لم يتطور.

-ارتفاع الأسعار الزراعية في السوق العالمية مع عجز الإنتاج المحلي.

-فلجأت الجزائر إلى الحافز الذي يؤدي إلى رفع الإنتاج الزراعي وهو الرفع من الأسعار الزراعية حسب القانون 2 الذي ينص على تنفيذ الإجراءات التالية[1]:

- نظام الأسعار المحددة بالنسبة لمجموعة السلع الخاصة والذي يضمن تطبيق السعر الأدنى المضمون على منتجات الحبوب والبقول والطماطم المصنعة.
- نظام الأسعار المعلنة لبعض السلع الزراعية بغرض تشجيع إنتاجها.
- نظام الأسعار المحررة المقرونة بمراقبة استدلالية من قبل الدولة وقد طبق هذا النظام اعتبارا من 1991.

لا يطبق نظام دعم الأسعار إلا في بعض المنتجات التي تتمتع بامتيازات الحد الأدنى المضمون مثل الخبز والدقيق والحليب.

أما فيما يخص الموارد الزراعية الأخرى فقد ألغيت القيود الكمية على الاستيراد وتكييف سياسة التسويق مع التحولات الجديدة وأصبح تسويق المنتجات الزراعية وتحديد أسعارها يتم وفق المنافسة في السوق مع تحرير أسعار معظم المستلزمات الزراعية.

يعتبر قانون الأسعار الذي نص على ثلاثة أنظمة سعرية المحاولة الأولى في الدخول إلى اقتصاد السوق لكن حرية الأسعار نجم عنها ارتفاع معتبر في الأسعار عند الاستهلاك وهذا ناتج عن قلة العرض وضعف الإنتاج من جهة وكذلك مشكلة تنظيم تسويق المنتجات الزراعية من جهة أخرى ، حيث أن فعالية جه از اقتصاد السوق تكون محدودة في ظل اقتصاد الندرة واستمرار حالات الاحتكار على مستوى الممارسات الفعلية.

وغياب نظام التسويق العقلاني من المنتج إلى تاجر التجزئة مما نجم عنه ظهور عدة وسطاء ومضاربين في هذا السوق.

المطلب الرابع:السياسة التمويلية والاستثمارية في القطاع الزراعي

هي أهم دعائم النمو الاقتصادي في قطاع الزراعة وعادة ما ترتبط هذه السياسات بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة.

ويلعب الائتمان الفلاحي دورا بالغ الأهمية في تدعيم النشاط الفلاحي حيث يتم اللجوء إلى الجهاز المصرفي الزراعي، وامتد التمويل إلى عمليات التسويق الداخلي ودعم التصدير[2].

---

[1] قانون 89-12- المتعلق بالأسعار، الصادر في 5 جويلية 1989.

[2] إبراهيم إبراهيم ريحان وآخرون، تنمية ريفية، دار النشر: لا توجد، مصر، 2001، ص 37-38.

إن مشكلة التمويل تكمن في حاجة الفلاح إلى أموال يقوم باستخدامها في العمليات الإنتاجية وخاصة في بعض المواسم كموسم الحرث أو الحصاد لشراء بذور ....الخ.

وهذه المشكلة بقع فيها بطبيعة الحال صغار الفلاحين ويعانون منها بنسبة كبيرة، لهذا فإن معظمهم يلجئون إلى مصادر تمويل مختلفة وتكون في الأشكال التالية:

-الإقراض من الأفراد.
-الإقراض من التجار.
-الإقراض من البنوك.
-الإقراض من التعاونيات.

إلا أن التمويل الفلاحي له نوعين:

1-التمويل العيني: تقوم به تعاونيات متخصصة لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل وتقوم بتقدم قروض عينية متمثلة في أسمدة، خدمات أو في شكل عتاد فلاحي أو حيوانات.

2-التمويل النقدي: تقوم به مؤسسات مالية ومنها يعد إعادة الهيكلة.

-بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية.
-الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية.
-الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

القروض الممنوحة تختلف باختلاف فترة استردادها منها قصيرة الأجل أو الموسمية أو متوسطة الأجل وتسمى القروض التجهيزية من تهيئة التربة أو بعض الآلات، أما الطويلة الأجل فتختص بالمشاريع الكبرى لأن فترة استردادها تصل إلى 25سنة مثل استصلاح الأراضي، حفر آبار السقي...الخ.

المبحث الثالث:السياسة الزراعية الجزائرية الجديدة(1999-2010)

تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي تولي اهتماما كبيرا بالجانب التنموي لاقتصادها، مركزة في ذلك على قطاعاتها الحيوية، والقطاع الزراعي يعتبر من أهم هذه القطاعات، فمنذ سنة 2000 اعتمدت مخططات وسياسات زراعية رغبة منها لبلوغ التنمية الزراعية المستدامة من جهة ومن جهة أخرى توفير الغذاء الكافي والآمن للسكان، وبذلك تحقق أحد أهم الأهداف الإستراتيجية للبلاد والمتمثل في تحقيق أمنها الغذائي المستدام.

المطلب الأول: البرنامج (المخطط) الوطني للتنمية الفلاحية (سياسة الإعانة للفروع) سنة 2000

يهدف البرنامج المسطر للتنمية الفلاحية إلى تحسين مردودية القطاع الزراعي حيث قامت الدولة بعدة آليات تمحورت في برامج تنموية على شكل دعم وتطوير الإنتاج الزراعي من أهمها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

حيث أصدرت وزارة الفلاحة مقرر رقم 000599 المؤرخ في جويلية 2000 محدد شروط التأهيل من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وكذا كيفية دعم الإعانات، كما تمحورت إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحيين من أجل إحداث نمو اقتصاد فعال للقطاع الزراعي.

الفرع الأول: أهداف ومجالات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

تعددت أهداف ومجالات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، والتي سوف نعرضها كما يلي:

أولا: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

تتمثل أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي[1]:

-خلق تنمية فلاحية متطورة ومستدامة وذلك من أجل :

1. رفع الإنتاج وعوائده
2. الوصول إلى اكتفاء الذاتي في الغذاء للسكان.

-وضع حد للتدهور الكبير للأوساط الطبيعية وتقدم التصحر.

-حماية البيئة.

-تكييف الفلاحة مع التغيرات المناخية خاصة الجفاف المدقع.

-تحسين الأمن الغذائي للعائلات الريفية مع إعطاء الأولوية للعائلات القاطنة في المنطقة المعزولة.

-تأهيل المستثمرات الفلاحية، وتدعيم أنشطتها الفلاحية.

-ترقية وتثمين الحرف الريفية بالتركيز على أنشطة التنمية وسكان الريف.

---

[1] أحمد مدابي، عبد القادر مطاي، دور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دعم التنمية المحلية، في إطار الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر : واقع وآفاق، المركز الجامعي: برج بوعريريج، 14-2008/04/15، ص.2-4.

-خلق شروط ملائمة ودائمة لضمان العودة إلى المناطق الأصلية.

-دفع الفضاءات أو الأقاليم الريفية من أجل تحسين الحياة اليومية لسكان الريف.

-الاستعمال الأحسن للقدرات المتاحة وتثمينها (التربة،المياه والوسائل المالية والبشرية).

-تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وترويعه سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي.

-رفع الصادرات من المنتجات الفلاحية.

-توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عمليات الاستصلاح المختلفة.

-خلق مناصب شغل للتقليص من حدة البطالة والهجرة الريفية.

-تحسين مستوى معيشة مدا خيل الفلاحين.

ثانيا: مجالات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

يتشكل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من برامج تتضمن على وجه الخصوص مجالات التدخل الآتية[1]:

-تكييف أنظمة الإنتاج،

-تكثيف الإنتاج الفلاحي،

-تحسين الإنتاج والإنتاجية الفلاحتين،

-تطوير أنشطة الفروع في المجال الفلاحي،

-تثمين الإنتاج الفلاحي،

-المحافظة على الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وتطويرها.

-استصلاح الأراضي،

-التشجير وإعادة التشجير،

-مكافحة التصحر،

-تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية،

-تنمية الفلاحة الجبلية،

-تنمية الرعي والمراعي السهبية وشبه الصحراوية وتوسيعها،

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

[1]- المادة 11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد46أوت 2008، ص7.

الفرع الثاني: طرق و مناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

يذكر المنشور 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 بالمناه ج المقترحة وتدابير تنفيذ المخطط، ويشكل ذلك بمعية نصوص أخرى (مراسيم، مقررات ، قرارات، تعليمات) ، المسيرة للصندوق ا لوطني لضبط والتنمية الفلاحية وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وصندوق تطوير حماية الصحة الحيوانية والنباتية وأيضا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير (PNR), الإطار الذي يرجع إليه لتنفيذ برنامج التنمية الفلاحية ، لبلوغ الأهداف المحددة، فإن وزارة الفلاحة تعمل على تطوير عمليات تأطير وتنشيط البرامج عبر ما يلي:

1-دعم تطوير الإنتاج الوطني و الإنتاجية في مختلف فروعها:

في إطار تقليص الفاتورة الغذائية و دعم الإنتاج الوطني ستوظف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية، والمحافظة على ا لموارد الو راثية، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب و نشر التقنيات و سوف تولى عناية خاصة للمنتوجات ذات المزايا التفاضلية التي يمكن أن تكون محل تصدير .

و لهذا فإن التغيرات التي أدخلت مؤخرا على نظام الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية، تهد ف إلى تبسيط الإجراءات وإضفاء أكثر شفافية و مرونة و سرعة في تقديم مساعدات ممنوحة للمستفيدين في إطار المخططات التوجيهية للولايات وحسب المناطق المتجانسة من جهة، وإلى بلوغ الأهداف المرجوة حسب الفروع من جهة أخرى.

إنها تهدف إلى تحديث وتكثيف جميع الصناعات الزراعية التي تقع في الظروف البيئية المواتية، وهذا البرنامج هو ضمان للنمو وتوافر المنتجات التي تشكل جزءا رئيسيا من غذاء الجزائريين، ويتم ذلك من خلال تحديث وكفاءة استخدام عوامل الإنتاج[1].

كما يهدف إلى تعزيز الأنشطة الاستثمارية مثل إنتاج الحليب، من خلال الحوافز وتسهيل الإنتاج. كما يغطي الحبوب والبطاطا ....الخ.

الفروع المعنية هي:

-القطاع النباتي : الحبوب والبقول والعلف والمحاصيل الصناعية والفاكهة وبساتين الزيتون والحمضيات والكروم، البطاطا....الخ.

-قطاع الإنتاج الح يواني: الأغنام، الخيول، الماعز والجمال وإنتاج الألبان وتربية الدواجن وتربية النحل ...الخ، يعني هيكلة التعبئة والاستخدام الا قتصادي للمياه والمعدات الزراعية، ومرافق التخزين ومنتجات الألبان، وتأهيل أو تجديد الصناعات التحويلية.

[1] Daou lies, essai d'évaluation de l'efficience économique du programme de reconversion agricole, cas de la wilaya de bouira, mémoire de magister, université Bejaïa, ALG, juin 2006, p 38.

2-برنامج تكييف أنظمة الإنتاج:

يعتمد هذا البرنامج في تنفيذه على نظام دعم خاص وملائم و على مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين و يستمد هذا النظام ميزاته في كونه : يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مدا خيل للفلاحين (المساعدة في إيجاد نشاطات ذات مدا خيل آنية أو على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية و المتتالية لإنجاز برنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية) .

تحويل 740.000 هكتار خلال الفترة 2000 إلى 2004 في المناطق غير المواتية لزراعة الحبوب إلى محاصيل أخرى أكثر ملائمة[1].

يأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تهدف المنتوج نفسه.

3-برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الإنجازات في الميدان . تشرك هذه التعديلات بطريقة مباشرة الولاة و مدراء المصالح الفلاحية و محافظي الغابات في عملية قبول ت نشيط ومتابعة المشاريع.

ويهدف هذا البرنامج إلى خلق 47800 امتياز، والذي سيقام في منطقة زراعية المنشأ حديثا من 600000 هكتار.

ولخصت أهداف هذا البرنامج فيما يلي[2]:

- خلق فرص العمل في هذه المجالات.
- تطوير والحفاظ على الموارد الطبيعية.
- تمديد هامش الواحات.
- إقامة مزارع جديدة.
- تمديد المساحات الزراعية المستغلة (SAU).

4-البرنامج الوطني للتشجير:

إعطاء الأولوية للتشجير المعبر الاقتصادي عبر أصناف الأشجار المثمرة الملائمة من أجل حماية متجانسة للتربة و ضمان مدا خيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية و كذا توفير مناصب شغل .

---

[2]Ibid, P39.

وتتمثل أهداف هذا البرنامج في[1]:

- توسيع نطاق الغطاء الغابي من خلال رفع معدل التشجير من 11 بالمائة إلى 14 بالمائة.
- تطوير وحماية مستجمعات مياه السدود.
- السيطرة على تآكل التربة والتصحر.
- حماية البيئة وتعزيز الجبال.
- إعادة تأهيل بذور الحضانة.
- ضمان مستوى دخل معين للمواطنين الذين يعيشون من خلال استغلال مناطق الغابات.
- خلق فرص العمل الدائمة والموسمية.
- والهدف على المدى المتوسط يجري من 1200000 هكتار ومتوسط إنتاج 100000هكتار في السنة.

البرنامج الوطني للتشجير PNR يمول بواسطة الميزانية القطاعية و بواسطة الصندو ق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNRDA.

5-برنامج التشغيل الريفي:

إنها تهدف لخلق فرص عمل في المناطق الريفية، ودلك لخلق فرص عمالة كثيفة مصممة على توليد عدد كبير من فرص العمل[2].

6- استصلاح الأراضي بالجنوب :

تم إعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الأهداف و من حيث الشروط و طرق تنفيذه حيث أصبح إصلاح الأراضي حول الواحات يتم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية، أما الإصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية التي تتم بوسائل مادية و تقنيات كبرى، ستخصص مستقبلا للاستثمارات الوطنية و الأجنبية .

يتناول هذا البرنامج تطوير الزراعة المروية، ويهدف للحفاظ على الإمكانيات القائمة من خلال صيانة النخيل والحماية ضد الأمراض ونقص المياه، وتوسيع أو تجديد واحات النخيل على مساحة قدرها 350000 هكتار. النتيجة المتوقعة من هذا البرنامج هي[3]:

- تمديد المساحات الزراعية المستعملة.
- تخفيض نسبة البطالة العالية جدا للشباب في الجنوب.
- تحسين الإنتاج والزراعة في الواحات الصحراوية.

---

[1] Ibid, P40.
[2] Ibid, P 40.
[3] Ibid, P 41.

-استغلال الإمكانيات الزراعية في الجنوب.

7-برنامج إنعاش الإنتاج:

وهو يهدف إلى طمأنة المزارعين في إدارة الإنتاج الزراعي، وهو يهدف إلى تشجيع إنشاء وحدات التعبئة وحفظ ومعالجة والتخزين[1].

8-برنامج صغار المستثمرين:

خلق فرص العمل هي واحدة من الركائز الرئيسية لإستراتيجية التشغيل في PNDA، ويهدف هذا البرنامج لتدريب الشباب العاطلين العمل[2].

هذا المسار هو سلاح ذو حدين ، من ناحية خلق فرص العمل واستخدام مهارات هؤلاء الشباب لتحديث الزراعة من جهة أخرى.

9-برنامج تنمية وحماية مناطق السهوب:

إدارة المراعي و حماية الموارد العلفية الخاصة بالسهوب، يعتزم العمل على مساحة تغطي 32 مليون هكتار، وهو ما يمثل تقريبا 80 بالمائة من الأراضي الزراعية المستخدمة في الجزائر ، ومن أهم التحركات الرئيسية لهذا البرنامج هي مكافحة التصحر[3].

هذه البرامج يمكن تقسيمها لقسمين، كما يلي[4]:

أربعة برامج موجهة لتحسين مستوى وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وهي تتفرع إلى:

-برنامج تكييف وتحويل أنظمة الإنتاج.

-برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.

-برنامج تثمين المنتوجات الفلاحية (كالمحافظة على المنتوجات الزراعية وتحويلها، تخزينها وتسويقها...الخ).

-برنامج تدعيم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية (من أجل تنويع وتحسين الخدمات للفلاحين خاصة الشبان حاملي الشهادات الجامعية أو المكونين في القطاع، أو من لهم قدرات للعمل في القطاع...الخ).

خمسة برامج موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي وإنشاء مناصب عمل، وهي كما يلي:

-البرنامج الوطني للتشجير.

-برنامج التشغيل الريفي.

---

(1) Ibid, P 40.
(2) Ibid, P 40.
(3) Ibid, P 41.
(4) جرمولي مليكة، **السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها "دراسة حالة ولاية لبويرة"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص92.

-برنامج إعادة الاعتبار للأراضي.

-برنامج حماية وتنمية المناطق السهبية.

-برنامج حماية وتنمية الواحات.

يقوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية على أربعة محاور أساسية هي:

1. إنتاج وإنتاجية الفروع المختلفة والتي يتم تدعيمها عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.
2. تكييف الأنظمة الإنتاجية.
3. دعم استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز واستصلاح الأراضي في الجنوب.
4. توسيع عمليات التشجير لزيادة نسبة الغطاء الغابي في شمال البلاد من 11إلى 14بالمائة.

الفرع الثالث: مشروع البرنامج وتنفيذه

أولا: مشروع البرنامج

يرتكز برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على توسيع الأراضي الفلاحية بكل أنواعها وكذا رفع الإنتاج.والجدول الموالي يبين تطور الأراضي الزراعية حتى سنة 2004[1].

الجدول رقم (2-2): تطور الأراضي الزراعية حتى سنة 2004

الوحدة: هكتار

الفروع الإنتاجية	الوضعية في2001	أهداف عام 2004
أراضي زراعة الحبوب	5.5 مليون هكتار منها 3 مليون هكتار مستريحة	3 مليون هكتار منها 1.2 مليون هكتار أراضي تكييف زراعي
الأشجار المثمرة	517.000 هكتار	1.017.000 هكتار
الكروم	59.000 هكتار	117.000 هكتار
أراضي الزيتون	164.000 هكتار	242.000 هكتار
أراضي زراعة الخضار	45.000 هكتار	75.000 هكتار
أراضي الأشجار الغابية	36.000 هكتار	228.000 هكتار
النخيل	100.00 هكتار	130.000 هكتار
أراضي زراعة البطاطا	72.000 هكتار	95.000 هكتار

المصدر: أعمر عزاوي، مرجع سبق ذكره، ص235.

[1] أعمر عزاوي، مرجع سبق ذكره، ص234.

من الجدول نلاحظ أن هذا البرنامج يسعى لتطوير وتوسيع الأراضي الزراعية، خاصة الأراضي التي تزرع فيها المحاصيل ذات الاستهلاك الواسع مثل الحبوب والأشجار المثمرة ....الخ، حيث سترتفع مساحة الأراضي الزراعية من 8 مليون هكتار إلى 8.950 مليون هكتار في المدى المتوسط والطويل وذلك بزيادة قدرها 950 ألف هكتار، كما يتم تطبيق التكثيف الزراعي على مساحة 740.000 هكتار في المدى المتوسط، مما ينتج عنه نمو في حجم الإنتاج الزراعي ورفع الإنتاجية.

كما نلاحظ أيضا هو الاهتمام بتوسيع مساحة زراعة النخيل من 100.00 هكتار سنة 2001 إلى 130.000 هكتار سنة 2004 أي بزيادة قدرها 120.000 هكتار أي ما يعادل 13 ضعف من المساحة السابقة وهذا لدليل على الاهتمام بالزراعة الصحراوية ومحاولة تطويرها خاصة وأن التمور تعتبر من المحاصيل الإستراتيجية والتي تستطيع الجزائر بواسطتها توفير العملة الصعبة عن طريق التصدير.

الجدول رقم (2-3): تطور الإنتاج الزراعي في 2004

الوحدة:قنطار

الإنتاج	متوسط الإنتاج للفترة 90-99	الإنتاج في آفاق 2004
الحبوب	24.000.000	40.000.000
البقوليات	522.000	1.500.000
البطاطا	10.200.000	19.400.000
الشمندر السكري	-	80.000 طن من السكر يمثل 10 % من احتياجات الاستهلاك
الزيوت النباتية	-	50.000 طن من الزيوت تمثل 10% من احتياجات الاستهلاك
التمور	3.000.00	3.100.000
الخمور	289.000	350.000
الحليب	10×1.000 لتر	10×2.000 لتر
اللحوم الحمراء	2.800.000	4.000.000
اللحوم البيضاء	1.700.00	3.000.00
الزيتون	3.000.00	4.000.00

المصدر:المرجع نفسه، ص235.

من الجدول نلاحظ أن حجم الإنتاج الزراعي هو الأخر في تطور، كما أنه تم التركيز على المح اصيل ذات الاستهلاك الواسع، فالحبوب مثلا سوف تنتقل من 24000000 قنطار كمتوسط إنتاج الفترة 1990-1999 إلى 40 مليون قنطار خلال سنة 2004، وهو نفس الوضع لباقي المنتوجات النباتية الأخرى، اللحوم الحمراء هي

الأخرى ينتظر تطور إنتاجها فمن 2.800.000 قنطار كمتوسط إنتاج الفترة 1990-1999 إلى 4.000.000 قنطار سنة 2004واللحوم البيضاء من1.100.00 إلى 3.000.00 قنطار سنة 2004.

لكن السؤال المطروح هو : هل هذه النسب تحققت في سنة 2004 بالفعل؟ وإن تحققت فهل هي كافية لتحقيق الأمن الغذائي للسكان ؟، هذا ما سنجيب عليه من خلال تحليلنا للنتائج المترتبة على إتباع هذه السياسات المتبعة خلال الفترة 2000 إلى 2010 وذلك في الفصل الثالث.

ثانيا: تنفيذ البرنامج

يتم تطبيق البرامج السابقة الذكر بإتباع التدابير والأشغال التالية[1]:

-فيما يتعلق بتطوير الإنتاج والإنتاجية، فهذا من أجل تقليص تكاليف استيراد المواد الغذائية بتدعيم الإنتاج الوطني. وتقوم المزارع النموذجية بتكثيف استعمال المدخلات الفلاحية المتعلقة بالبذور والشتلات والأسمدة، ...الخ، وتطويرها لتصبح وحدات تجارب، مع توسيع استعمال التقنيات الحديثة.

-فيما يتعلق بتكييف أنظمة الإنتاج فإنه وضع نظام دعم خاص، وملائم يقوم على إشراك المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين والذين يتمثلون في الفلاحين ، حيث يتم تقديم الدعم للفلاحين مباشرة لتمكينهم من القيام بنشاطات تضمن لهم مدا خيل في الآن نفسه، أو على المدى المتوسط لتمكنهم من تغطية الخسائر المترتبة عن تحويل أنظمة زراعاتهم، وهذا البرنامج يأخذ المستثمرة في مجم لها، ولا يركز فقط على المنتوج كما هو الحال فيما يتعلق ببرنامج تطوير الفروع.

-أما فيما يخص استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، فيتم متابعتها بطريقة مباشرة من طرف الولاة ومديري المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات.

-هناك ما يتعلق بتوسيع عمليات التشجير عن طريق إعادة وتجديد الثروة الغابية، بغراسة أشجار الفلين والحفاظ على الأحواض المنحدرة للسدود، لكن مع إعطاء الأولوية للأشجار ذات الفائدة الاقتصادية كأشجار الزيتون والتين والكرز ...الخ، والتي لها فائدة بيئية في الحفاظ على التربة وفائدة اجتماعية في توفير مدا خيل للفلاحين.

-هناك استصلاح أراضي الجنوب والأراضي المحيطة بالواحات، وهذا يدخل في برنامج الامتيازات، ويتعلق باستصلاح الأراضي المحاذية للواحات ، أما الاستصلاحات الكبرى والتي تتطلب وسائل وتقنيات وتكاليف فإنها تفتح للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

[1] جرمولي مليكة، مرجع سبق ذكره، ص93-94.

تقوم الدولة لإنجاح كل هذه المشا ريع الهامة، بوضع نظام للتأطير التقني يكون أقرب للفلاحين، حيث ينطلق من المستثمرة باعتبارها القاعدة الأساسية لعمليات الإنتاج الفلاحي.

يعتبر التكوين، البحث والإرشاد ذات أهمية بالغة في القطاع الفلاحي لأنها وحدها الكفيلة بتحقيق تطوير وعصرنة المستثمرات وجعلها أ كثر حيوية، ولا يمكن للعناصر الثلاث انفصال عن بعضها البعض ، فلا يمكن أن تتطور البحوث دون أن يكون للباحثين تكوينا متخصصا مسبقا يمكنهم من تطوير البحوث التي هي استجابة لما يتطلبه القطاع، لكن أحسن طريقة هي الحوار المباشر وهذا ما كان يسعى إلي توسيعه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية حيث يسعى إلى إقامة علاقة مباشرة بالتقنيين الساميين والفلاحين عن طريق برامج الإرشاد الفلاحي التابعة للولاية، أو المعاهد المتخصصة. وهناك عدة معاهد ومؤسسات في هذا الإطار وهي:

فيما يخص مؤسسات التأطير التقني[1]:

1. المعهد التقني للمحاصيل الزراعية.
2. المعهد التقني لزراعة الخضروات والزراعات الصناعية.
3. المعهد التقني لأشجار الفاكهة والكروم.
4. المعهد الوطني لتربية الحيوانات.
5. المعهد الوطني لحماية النباتات.
6. المعهد الوطني للطب البيطري.
7. المركز الوطني للمراقبة وتصديق البذور والشتلات.
8. المعهد الوطني للتربية والري وتصريف المياه.
9. لمعهد الوطني للتلقيح الاصطناعي والتحسين الوراثي.

أما المؤسسات الخاصة بالبحوث فنجد:

1. المعهد الوطني للبحث الزراعي ويعمل على ثلاثة برامج؛ برنامج الحبوب، برامج النخيل وبرامج الأراضي.
2. المعهد الوطني للبحوث الغابية.

وفيما يتعلق بالمؤسسات المتخصصة في التنمية فهناك:

1. المعهد التقني لتطوير الفلاحة الصحراوية.
2. المحافظة السامية لتنمية السهوب.
3. محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية.
4. الوكالة الوطنية للمحافظة على الطبيعة.
5. الديوان الوطني لتطوير وتربية الخيل.

[1] المرجع نفسه، ص 95-96.

6. الديوان الوطني المهني للحليب.
7. محميات الصيد.
8. مراكز تربية الطيور.
9. الحظائر الوطنية.
10. المكتب الوطني للدراسات للتنمية الريفية.

أما في ميدان التكوين فهناك مؤسسات تتمثل في:

1. المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي.
2. معهد التكوين والإرشاد الفلاحي.
3. المعهد التكنولوجي للدراسات الغابية.
4. مركز تكوين أعوان تقنيين في الغابات.

فيما يخص الإرشاد فيقوم به كل من:

1. المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي: أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-99 المؤرخ في 1 فريل 1995[1].

2. المعهد الزراعي الوطني INA الذي يشمل قسم الرقابة الغذائية وقسم الإنتاج الحيواني وقسم تقنيات نمو النبات.

3. وكل المعاهد والإدارات الفلاحية والتعاضديات الفلاحية.

الدولة مطالبة بتفعيل دور هذه المؤسسات لما لها من أهمية في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وتحقيق أهدافه، خاصة فيما يتعلق بعقلنة استعمال الموارد الطبيعية والتي تؤدي دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة.

عند التطبيق الفعلي لبرنامج التنمية الفلاحية حددت الوزارة جملة من العمليات لتأطير وتنشيط وتنفيذ البرنامج الخاص يدعم التنمية الزراعية من حيث:

1-تمويل: والذي سوف نتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثالث.

2-تنسيق

من أجل السير الحسن لتنفيذ البرنامج يتطلب وجود علاقات وربط بين مختلف الهيئات والمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات والمنظمات المهنية وهذا ما يسمى بالتنسيق الذي يعتبر أساس ضبط وتحسين البرنامج المسطر بحيث تسمح بتضافر الجهود من أجل إحداث علاقة اشتراك جماعي في تنفيذ قواعد البرنامج وفقا[1]:

---

[1] لوزري نادية، **انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص-2524.

-الشفافية والوضوح في تطبيق بنود البرنامج.

-اشتراك جميع الفئات العاملة في تنفيذ البرنامج.

-يجب اشتراك أصحاب المهن الفلاحية والهيئات التمثيلية من الغرف الفلاحية ومنظماتها المهنية والنقابية على جميع المستويات لبرمجة المشاريع في إطار تنشيط وبعث الديناميكية وتحسيس الفلاحين حول المشاريع ذات الأولو ية من البرنامج.

3-المتابعة والمراقبة

يتم تقييم ومتابعة المشاريع الخاصة بالتنمية الفلاحية من طرف المصالح اللامركزية والمتمثلة في[2]:

-المصالح الفلاحية.

-محافظي الغابات.

تكون المشاريع الفلاحية محل تقييم مستمر حيث يتركز على وجهتين:

-الوجهة الأولى: تتمثل في مراقبة وتقييم الموارد المالية والقروض الممنوحة.

-الوجهة الثانية : تتمثل في تقييم مستوى التشغيل المحقق وكذا قياس القيمة المضافة الناتجة، إضافة إلى الاستثمار المنجز.

إذن تندرج إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في إطار جملة من الإصلاحات التي مست الأنظمة الفلاحية وخلق شروط تحسين وتطوير المنتجات.

تهيئة الأقاليم الفلاحية من أجل دفع الاستثمارات المباشرة وخلق مؤسسات فلاحية وفلاحية غذائية.

يتحمل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على عاتقه تحديات عديدة تمس المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التقنية خاصة محاربة الفقر وحماية الموارد الطبيعية.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة سنة 2004

الفرع الأول: التنمية الريفية

أولا: تعريف التنمية الريفية

-تعرف التنمية الريفية بأنها: تحسين ظروف عيش السكان وتطوير مهاراتهم التقنية والمعرفية، وتحسين وضعيتهم الاجتماعية (التعليم والصحة)، إضافة إلى تمكينهم من الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعة المحلية مع ضرورة تثمينها وضمان استدامتها للأجيال اللاحقة[1].

---

[1] أعمر عزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 238.

[2] المرجع نفسه، ص 238.

-في سنة 1956 وافقت هيئة الأمم المتحدة على تعريف التنمية الريفية بأنها : عملية بمقتضاها توجيه كل جهود الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها[2].

ثانيا: أهداف التنمية الريفية

تهدف التنمية الريفية لتحقيق عدة أهداف نذكر منها[3]:

- يجب أن تتسم البنية التقنية والأطر المخططة لبرامجها بالم رونة لأنه من شأنها خلق مزايا، كتغليب الطابع الإنساني في العلاقات بين الإدارات والمؤسسات العاملة في ميدان التنمية.
- النهوض بمشاكل السكان مع تحديد شبكة الأولويات في المطالب.
- إنعاش دور منظمات المجتمع المدني والجمعيات المهنية الناشطة بالمجال الريفي.
- تستهدف برامج التنمية الريفية بصفة أساسية سكان الأرياف.
- التسليم بأهمية المبادرات المحلية وتعظيم الموارد المتاحة.

-تسعى إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي الريفيين، اعتمادا على مبدأ التوجيه والإرشاد للمجتمع.

-إن الدراسات وعمليات التنمية يجب أن تقاد بتنسيق مع المستفيدين والمتدخلين، ويجب أن تؤدي إلى تقييم نقدي وتغيير الاتجاهات عند الضرورة.

-بذل مجهودات عالية لتحسين دخل العمال القرويين بزيادة الإنتاج الفلاحي بواسطة تطوير أساليب وآليات النشاط الفلاحي.

-تحسين المستوى الغذائي للسكان القرويين بزيادة إنتاج المواد الغذائية، مع إمكانية تصريف الفائض في السوق.

-إدخال تعديلات جذرية على وسائل الإنتاج والخدمات الإنتاجية والاجتماعية والمؤسسات الاقتصادية، والتعاونيات الحرفية العاملة بالأرياف.

-تنويع الأنشطة غير الفلاحية لتعزيز مداخيل السكان وتوفير الشغل القروي.

ثالثا: متطلبات تطبيق التنمية الريفية

تهدف التنمية الريفية إلى رفع مستوى المجتمع الريفي من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى على امتداد فترة زمنية معينة. ولتحقيق ذلك لابد من[4]:

---

[1] عناني ين عيسى، واليز كلثوم، التنمية الريفية في الجزائر : بين حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة في ملتقى حول واقع وآفاق التنمية الريفية في الجزائر، جامعة الأ غواط، 27-28 أكتوبر 2009، ص 6.

[2] السعيد قاسمي، فائزة بومعراف، واقع التنمية الريفية في الجزائر، مداخلة في ملتقى حول واقع وآفاق التنمية الريفية في الجزائر، جامع ة الأغواط، 27-28 أكتوبر 2009، ص 2.

[3] عناني بن عيسى، واليز كلثوم، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[4] المرجع نفسه، ص 9.

-وجود المؤسسات الديمقراطية والتمثيل الجهوي للسكان، يعد شرطا أساسيا في مسار التنمية لأن تغيير الواقع لا يتمثل في إصدار القوانين والتقسيمات الترابية.

-توفر أطر تقنية وأكاديمية لها تكوين عالي في الميدان التنموي.

-بلورة وانجاز برامج تنموية محددة الأهداف تستهدف السكان وتحافظ على البيئة.

-سن قوانين ووضع أساليب وتسهيلات العمل التي تساعد في توزيع الأعمال وتطوير وسائل العمل مع إحكام الرقابة على سير المعاملات بما يحقق الكفاءة في الأداء والاقتصاد في الزمن.

-توفير قيادة محلية قادرة على لعب أدوار رائدة ومؤثرة في عملية التنمية.

-إقرار مشاركة شاملة ودائمة للسكان والفعاليات الحكومية وغير الحكومية.

-منح الأفراد حرية الحركة وحرية الإقناع السياسي، وحق الشعور لديهم بالأمن والعيش بكرامة.

-خلق علاقات تضامنية وتكافلية بين الأفراد المكونين لنفس المجتمع .

-بلورة وانجاز العديد من المشاريع التنموية على كافة المحاور الإنتاجية .

-تداخل وتكامل الأهداف والأبعاد التي ترمي التنمية لتحقيقها.

رابعا: شروط التنمية الريفية

إن الشروط الأساسية الضرورية لتنفيذ إستراتيجية للتنمية الزراعية والريفية تهدف إلى[1]:

أ-ينبغي تعديل الهياكل الزراعية وأنماط الملكية، بحيث تحقق هدفا مزدوجا يتمثل في زيادة إنتاج الغذاء، وتوسيع قاعدة الاستفادة من التقدم الزراعي (الإصلاح الزراعي).

ب-لا يمكن تحقيق مزايا التنمية الزراعية بالكامل بالنسبة للمزارع صغيرة النطاق، ما لم يتم إنشاء نظم حكومية للمساندة، بحيث تقدم الحوافز الضرورية وتخلق الفرص الاقتصادية وتوفر الائتمان والمدخلات لصغار المزارعين حتى يمكنهم زيادة الناتج والإنتاجية (السياسات الداعمة).

ج-التنمية الريفية بالرغم من اعتمادها على تحقيق التقدم للمزارع الصغيرة فإنها تشمل على ما هو أكثر من ذلك، فهي تتضمن كافة الجهود المبذولة لزيادة الدخل الحقيقي في الريف سواء كان مصدره الأنشطة الزراعية أو غير الزراعية.

كما تشمل أيضا على محاولة تقليل ع دم المساواة في توزيع الثروة والدخل، وتقليل التفاوت بين الريف والحضر، بالإضافة إلى ضمان استمرارية التحسن المحقق في القطاع الريفي .

الفرع الثاني:القضايا والتحديات

تتمثل قضايا وتحديات التنمية الريفية فيما يلي[2]:

---

[1] ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص440.

[2] Ministre délégué chargé du développement rurale, stratégie de développement rural durable; présentation de la stratégie nationale, 31 janvier 2004, p 37.

أولا: التطوير المتوازن للمناطق الريفية

أ -تنمية متوازنة ومتناغمة للمناطق الريفية:

توفير الوسائل اللازمة وأخذها بعين الاعتبار، مع إتباع نهج يجمع بين الجهات الفاعلة والإجراءات والأنشطة، مع الحفاظ على التوازن في توزيع الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية ، تعزيز وتنفيذ نهج جديد للتنمية الريفية التي لا تستبعد التدخلات القائمة.ويتجلى ذلك بعدة طرق تتمثل فيما يلي:

1. تكامل الأنشطة المتعددة والإجراءات الاجتماعية والاقتصادية أي التكامل الأفقي بين الأنشطة والجهات الفاعلة والموارد، يجب أن يكون النهج المتبع يهدف إلى تحقيق أقصى قدر من التآزر ، وهذا يعطي القيمة المضافة (زيادة القدرة على الإبداع والابتكار) عن كل عملية أو قطاع من القطاعات التي تندرج في إطار هذا النهج، وقد ينطوي التكامل على:

- الأفراد والجهات الفاعلة المحلية.
- المشاريع والأعمال في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ.
- الأراضي والموارد (الطبيعة والثقافة التراثية).
- بعض القطاعات (الزراعة، الحرف اليدوية التجارة والخدمات) التكامل الرأسي من المحلى إلى الوطني

2. تخصيص الموارد والدعم المتوازن.

3. معالجة التهميش الاجتماعي والمكاني.

ب -وجود فوارق بين المناطق الريفية وداخل كل منها [1]: فهي نتيجة للظروف الطبيعية التي هي في حد ذاتها مختلفة جدا بسبب التضاريس والمناخ، ...الخ.

1. الحد من الاستقطاب المكاني: شهدت المناطق الريفية التهميش وقد تفاقمت بسبب انعدام الأمن التي عانت منه بعض المناطق.

2. إيجاد توازن في مجال اللامركزية : ينبغي البحث عن توزيع أفضل بين مختلف مكونات المناطق الريفية وهذا لا يمكن أن تأتي فقط من رؤية للتنمية ثم لسكان الريف.

(1) Ibid, p38.

ثانيا: التنمية الفردية والاجتماعية لسكان الريف

أ -جهد الاندماج الاجتماعي

1. السعي لتحقيق التكامل الاجتماعي : التحدي هو عدم ترك البطالة عائقا للتنمية الاجتماعية، توفير فرص حيوية للحياة للناس الذين يعيشون ويعملون في المناطق الريفية، والبحث عن التكامل الاجتماعي أمر حيوي لضمان التنمية الاقتصادية ويلعب دورا رئيسيا في تنشيط المناطق الريفية، والواقع:

- يسمح باستيراد جميع الموارد البشرية خاصة الشباب الموجودة في المناطق الريفية؛
- خلق الظروف للحوار وتوافق في الآراء حول الأنش طة الاقتصادية ولاسيما تلك الموجهة نحو التصنيع والتسويق التي غالبا ما تكون جديدة إلى المناطق المتضررة؛
- يوفر فرصا مجزية ومبتكرة حتى بالمقارنة مع المواقف التقليدية في المناطق الريفية.

2. فرصة لتعزيز علاقات التضامن.

ب -توفير الظروف لفرص عمل جديدة وللدخل[1]

1. دور الأنشطة الاقتصادية: مزيد من التحليل ومراعاة الأبعاد المتعددة للهجرة الريفية تبرز تسلسل حالات الفقر والاستبعاد التي تحدث في الريف، وتجدر الإشارة في المقام الأول إلى عدم وجود أنشطة اقتصادية وبالتالي محدودية الموارد والدعم.

2. الاهتمام الأكثر بالسكان المهمشين.

3. المشاركة الأساسية للمرأة الريفية.

ح -تحسين الظروف المعيشية والحصول على الخدمات الأساسية:

1. تجاوز النهج القطاعي لمعالجة المشاكل.

2. البحث عن حلول تلبي توقعات متعددة.

3. الحصول على خدمات للتفكير الاستراتيجي الشامل : هذا التحدي بالإضافة إلى أن الجهود المبذولة لتعزيز الأنشطة الاقتصادية واستغلال الفرص التي لدى المناطق الريفية .

[1] Ibid, p40.

ثالثا: الحيوية الاقتصادية للمناطق الريفية

أ -الظروف اللازمة لتحديث المزارع؛

ب -تعزيز المنتجات والفرص البحثية:

1.الترويج للمنتجات المحلية والزراعية والحرفية؛

2.فتح الأسواق؛

3.الابتكارات في تنويع وتطوير الإنتاج؛

4.رفع مزايا الأرض؛

5.الدور الهام لمنظمة المزارعين.

6.دعم أنشطة التصنيع والتسويق؛

ج-خلق أنشطة اقتصادية جديدة:

1.تعبئة كل الإمكانيات الطبيعية والبشرية؛

2.تكيف الإجراءات مع كل حالة تواجهها؛

3.تطوير واستغلال التراث الثقافي والسياحة؛

رابعا: تطوير القدرة الحيوية لتنافسية الأراضي للأراضي

أ-قدرة الجهات الفاعلة والمؤسسات على التنظيم:

1.المنظمة هي وظيفة رئيسية؛

2.أدوات متعددة لتعزيز المنظمة؛

ب-القدرة على تعزيز تراثها الاقتصادي.

ج-القدرة على وضع نفسها في المسابقة الإقليمية والعولمة:

1.الرؤية على نطاق واسع والروابط المتعددة؛

2.فرض الانفتاح للأراضي.

الفرع الثالث: محاور الإستراتيجية وأدواتها

الهدف من إستراتيجية التنمية الريفية هو التنشيط التدريجي للمناطق الريفية من خلال إقامة : التنمية الاقتصادية والحفاظ على التراث الطبيعي والبشري وإقامة علاقات جديدة بين الجهات الفاعلة.

وقبل عرض هذه الإستراتيجية يجب الإشارة إلى أهم الإجراءات التي اعتمدتها الجزائر في مجال التنمية الريفية[1]:

-المحافظة على التربة والغطاء النباتي ومقاومة التصحر؛

-المحافظة على الموارد المائية؛

-المحافظة على الثروات النباتية والحيوانية؛

-مقاومة التلوث وتحسين ظروف المعيشة؛

-التهيئة الترابية والعمرانية؛

أولا: محاور الإستراتيجية

تتكون الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة من أربع محاور وهي[2]:

أ -**إنشاء الشراكات المحلية والتكامل بين القطاعات المتعددة في المناطق الريفية**: من أجل المضي قدما قامت الحكومة بهذه المبادرة من أجل التنمية الريفية، ويجب أن تكون هذه التدابير فرصة لخلق ديناميكية في المناطق الريفية من خلال التركيز على الشراكة والأخذ في الاعتبار المشاكل المتعددة الأبعاد التي ينبغي معالجتها والإجراءات التي يتعين اتخاذها، تهدف الشراكة التي تشمل جميع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة الاجتماعية في اتخاذ إجراءات ملموسة (أصحاب المصلحة من حكومات، المسؤولين المنتخبين، الجماعات، التكتلات وبالطبع الأفراد المعنيين مباشرة في المشاريع الخاصة بهم)، ويمكن القول أن الشراكة هي عملية من الدولة لتطوير المناطق الريفية من التجارب التي ستطور في تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية في جميع المجالات، وتكون قادرة على حل الصعوبات والصراعات التي يمكن أن تنشأ بين الشركاء، هذا النجاح لا يتوقف فقط على هذه الشروط ولكن في الغالب إنها القدرة على تحقيق نتائج في نختلف الجهات الفاعلة . ويمكن الجمع بين محتويات هذه الشراكة الإستراتيجية على إتباع نهج متعدد القطاعات حول المجموعات التالية:

---

[1] عنابي بن عيسى، واليز كلثوم، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] Ministre délégué chargé du développement rurale, stratégie de développement rural durable; présentation de la stratégie nationale, 31 janvier 2004, p50-52.

جدول رقم (2–4): مجموعات الشراكة المحلية والتكامل بين القطاعات المتعددة في المناطق الريفية

الترتيب	مجموعة النشاطات
الآليات والإجراءات	• تعريف أشكال التعاقد والشراكة. • التشاور، التكامل والتفاوض بين القطاعات. • برنامج الرصد والتقييم التشاركي.
معلومات التداول	• الاتصالات لجميع الأعمار. • معلومات عن التكامل والنهج التشاركي. • قاعدة البيانات المترابطة في البلديات الريفية.
تدعيم	• اعادة هيكلة المؤسسات العامة. • تدريب جميع أصحاب المصلحة والشركاء. • الهياكل التنظيمية القاعدية.
تيسير	• الشبكات الفنية. • دور القادة والميسرين في القاعدة. • الاتصالات والاتفاقيات المبرمة بين السلطات القضائية.
التمويل	• التمويل المحلي. • تعزيز نظم تمويل المشاريع الصغيرة. • دعم وتبسيط إدارة الصندوق. • تنمية المدخلات.

Source: Stratégie de développement rural durable; présentation de la Stratégie nationale, ministre délégué chargé du développement rural Stratégie de développement rural durable, 31janvier 2004,p52.

ب –**الدعم من اجل تعزيز وتنفيذ العديد من الأنشطة الاقتصادية المبتكرة** : فرض جهود معلومات جديدة المسارات ومرافق لممارسة الأنشطة المبتكرة والسماح في صنع مجموعات من المنتجين الذين يشاركون في هذه الأنشطة الجديدة، لكن مهمة تعزيز وضمان استدامة الابتكارات هو قدرة أصحاب المشاريع أن ينسجموا مع الشبكات الفنية أو التجارية، يمكن تقديم الدعم وتضخيم جهود خدمة المعلومات التقنية القومية، يمكن الجمع بين محتويات هذا التركيز الاستراتيجي حول المجموعات التالية[1]:

[1] Ibid, p53.

جدول رقم (2–5): مجموعات الدعم من أجل تعزيز وتنفيذ العديد من الأنشطة الاقتصادية المبتكرة

الترتيب	مجموعات النشاطات
الآليات والإجراءات	• الوعي لدى أصحاب المصلحة وصانعي القرار على جميع المستويات. • تشجيع الاستثمار في المشاريع المحلية. • التسويق.
معلومات التداول	• الاتصالات لجميع الأعمار. • قاعدة البيانات الفنية والمالية. • معرفة السوق.
تدعيم	• الاتصالات التجارية. • التدريب في مجال إدارة الأعمال والنشاط الاقتصادي. • تنظيم المشغلين والمجموعات الاقتصادية أولا.
تيسير	• تطوير الشبكات التقنية والتجارية. • التكيف والتحديث من الدعم التقني. • الاتفاقات والعقود للتعاون التقني والاقتصادي.
التمويل	• التمويل المحلي. • تعزيز نظم التمويل الصغير. • تعزيز إدارة المخاطر. • دعم إدارة وتبسيط الصندوق..

Source: Stratégie de développement rural durable; présentation de la Stratégie nationale, ministre délégué chargé du développement rural Stratégie de développement rural durable, 31janvier 2004,p53.

ج – **التنمية المتوازنة والإدارة المستدامة للمو ارد والتراث في المناطق الريفية** : بعض المناطق الريفية على الرغم من الجهود الكبيرة وعلى مدى عدة عقود من الوقت يعانون من خلل في استغلال هذه الموارد ، وقد ساهمت سياسات الحد من هذه التفاوتات لتلبي ة جميع الاحتياجات التي أعرب عنها سكان المناطق الريفية وتحقيق تنمية متناسقة للمناطق الريفية والحد من تدفقات الهجرة وإنشاء عامل جذب للمناطق الريفية، ولذلك من الضروري تعزيز الطاقة المتجددة وإعادة التوازن ويجب تعزيز غرفة التجارة والصناعة، هكذا يرافق الاستغلال الرشيد لجميع الموارد الطبيعية والبشرية والثقافة والاهتمام بالمناطق الريفية حتى عندما تبدو معزولة أو استبعادها من المخاوف المعتادة للتنمية . ويمكن الجمع بين المحتوى لهذا التركيز الاستراتيجي على الانتعاش والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتراث والأنشطة من المجموعات التالية[1]:

[1] Ibid, p54.

جدول رقم (2–6): مجموعات التنمية المتوازنة والإدارة المستدامة للموارد والتراث في المناطق الريفية

الترتيب	مجموعات النشاطات
الآليات والإجراءات	• توعية جميع الجهات الفاعلة والسكان. • تنسيق وتخطيط الأراضي. • إدارة الموارد الطبيعية والتخطيط.
معلومات التداول	• قواعد البيانات الوثائقية إقليميا. • استخدام نظام المعلومات الجغرافية. • الاتصال مع المجتمع كله.
تدعيم	• الاتصالات. • التدريب في معرفة التراث. • تنظيم لجان الإدارة والفاعلين. • القدرة على الاستشراف.
تيسير	• الشبكات التقنية والتجارية. • تغيرات في الرؤية والأشكال التقليدية للدعم. • العقود والاتفاقيات حول التعاون الثقافي.
التمويل	• التمويل المحلي. • تعزيز نظم التمويل الصغير. • تعزيز تقاسم المخاطر الدولة / إدارة المجتمعات المحلية والمؤسسات. • دعم وتبسيط إدارة الصندوق.

Source: Stratégie de développement rural durable; présentation de la Stratégie nationale, ministre délégué chargé du développement rural Stratégie de développement rural durable, 31janvier 2004,p 54.

د -التآزر الاجتماعي والاقتصادي وتنسيق الإجراءات : ثمة أثر ايجابي في النهج العلمي مع مراعاة كلا البعدين الاقتصادي والاجتماعي من قبل الجهات الفاعلة المحلية على الدور الرئيسي للتنشيط الاقتصادي في المناطق الريفية لا يعني نفي الجوانب الاجتماعية والبحث عن أوجه التآزر الاجتماعي والاقتصادي.

التنسيق هو أيضا فرصة لتقديم التفاوض وإدارة الصراع بين الأطراف الفاعلة والشركاء المؤسسين . محتويات هذه الإستراتيجية على تناسق وتضافر أربعة جهود من أفعال الجمع بين مجموعات من النشاط حول ما يلي[1]:

[1] Ibid, p56.

الجدول رقم (2–7): مجموعات التآزر الاجتماعي والاقتصادي وتنسيق الإجراءات

الترتيب	مجموعات النشاطات
الآليات والإجراءات	1. التفاوض وتحديد الأولويات. 2. البرمجة والتنسيق. 3. الرصد والتقييم والتحليل المحتمل.
معلومات التداول	4. التشاور وتبادل المعلومات. 5. قواعد البيانات إقليميا. 6. الوصول إلى نظم المعلومات الجغرافية اللامركزية.
تدعيم	7. الاتصالات بين الأقاليم . 8. إدارة التدريب والتخطيط الإقليمي. 9. اللجنة المنظمة من الجهات الفاعلة.
تيسير	10. مشاركة الشبكة التقنية والتجارية. 11. تطور وظائف وطرائق لدعم الأنشطة التقليدية. 12. اتفاقيات التعاون والعقود.
التمويل	13. التمويل المحلي. 14. تبسيط إدارة أموال الدعم.

Source: Stratégie de développement rural durable; présentation de la Stratégie nationale, ministre délégué chargé du développement rural Stratégie de développement rural durable, 31janvier 2004,p 56.

ثانيا: أدوات الإستراتيجية

يجب أن تعتمد الإستراتيجية أدوات لتنفيذها، والتي يمكن أن تجعل من العملية أداة للتدخل وفي هذا السياق فإن مشروع التوعية من أجل التنمية الريفية تلعب دور توحيد لتحقيق المشاركة الشعبية في عمليات التنمية، وتتمثل فيما يلي[1]:

أ– تسيير المشاريع المحلية:

1. المشاركة العامة مطلوبة : إستراتيجية التنمية الريفية تحتاج لتنفيذها فعالية الأدوات التي تجمع بين التوعية والتآزر بين رأس المال الطبيعي والمادي، المالي، البشري والاجتماعي لتعزيز شراكة تشمل جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ البرامج والأنشطة المختارة.

[1] Ibid, p57.

2. تيسير دور الحكومة : مبدأ التوعية ينطوي على أساليب عمل جديدة وردود فعل جد يدة للاستماع لشكاوي الناس وهمومهم أيضا ولكن لمقترحاتهم خصوصا، سيتعين على الإدارة تطوير مهارات الاستماع وتطوير نظم الدعم التي تستجيب بشكل فعال لاحتياجات السكان يرافقه تدابير تسيير مشاريعهم.

3. التكامل على قاعدة من الأجهزة: إنها تقوم أيضا لتنفيذ التوعية على التكامل في قاعدة الأجهزة والأدوات والوسائل المتاحة لضمان التكامل والاتساق في التدخل في المناطق الريفي ة، إن تضافر الجهود من آليات الدع م والتنسيق بين برامج العمل تجري في إطار أداة منهجية وعلمية التي تجسد مبدأ القرب وندعى "مشروع التوعية من أجل التنمية الريفية" التي تؤثر في المقام الأول على المناطق النائية ذات الكثافة السكانية المنخفضة أو الذين تركوا مناطقهم الأصلية تحت تأثير العوامل السلبية (عدم التوازن الطبيعي وتدهور البيئات الطبيعية).

4. صياغة وتنسيق التدخلات : مشروع التوعية من أجل التنمية الريفية هي مجموعة ا لأسر في الأرياف والمنحدرات تعمل على تحسين دخلهم (مثل: الشركات الصغيرة والمتوسطة، خدمة الغابات الزراعية والرعوية)، والوصول إلى الخدمات الأساسية كالكهرباء الريفية، الطرق، التعليم العام يعزز أيضا صياغة و التنسيق على مختلف المستويات.

5. إحداث الشراكة: الدعم من الدولة يجعلها عنصرا رئيسيا من العناصر الديناميكية، المطلوب شراكة تنطوي على التزام مشترك من أصحاب المصلحة حول أهداف مشتركة ومتماسكة ومتكاملة وتضافر الجهود ويجب أن يترجم هذا الالتزام بوثائق قانونية بين السكان والمجتمعات المحلية.

6. التخطيط المكاني والتخطيط الإقليمي: على صعيد آخر تم تصميم مشروع التوعية للتنمية الريفية باعتبارها عنصر هيكلي في التخطيط المكاني على مستوى البلديات.

ب–آليات التشاور واتخاذ القرار [1]: إستراتيجية التنمية الريفية تؤكد على مفهوم التنمية الريفية القائم على المشاركة وتبني تنفيذها وتعزيز د ور الأسس الاقتصادية والاجتماعية في إدارة شؤونهم وتعزيز آليات التعاون والقرار.

1.المنظمة تشارك في التنمية الريفية : يمكن تعزيز التنمية الريفية القائمة على المشاركة ، لا مخاوف في توجيه منظمات المجتمع المدني على العمل من اجل الاعتراف بهم كمحاورين للدولة وخلق إطار مؤسسي يفضي للمشاركة وأهمية التنظيم، ولها أبعاد عدة:

- يمكن للمنظمة ضمان طرائق محددة لتحقيق اللامركزية تلبية لطلب مشاركة عموم السكان في المناطق الريفية وعدم اتخاذ قرار وضع بطريقة مركزية.

(1) Ibid, p58-60.

- تنظيم يسهل الابتكارات المؤسسية التي تسمح الجهات الفاعلة في التنمية إلى المشاركة بنشاط في سياسة التمييز والأقلمة من الطلبات للحصول على الدعم.
- أخيرا المنظمات ذات الأهمية اللامركزية.

2.المعلومات والتوعية.

3.الإدارة.

4.تعزيز القدرات المحلية.

5.اللامركزية في اتخاذ القرارات: إنشاء لجان من الولاية تتألف من المدير التنفيذي للولاية.

ج–كيفية تمويل الأنشطة في المناطق الريفية، وذلك من خلال[1]:

1.الدعم للأنشطة الزراعية: الرد الايجابي لذلك هو خلق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية.

2.تعزيز الأجهزة الجديدة : أبرز التمويل الذاتي الحاجة للابتكار لتعزيز التمويل ، وبجانب التمويل من قبل النظام المصرفي التقليدي والتمويل الجديد سيتم الترويج خاصة لتمويل المشاريع الصغيرة بما في ذلك القروض المالية الصغيرة وأيضا منتجات الادخار، وتستند هذه النظم إلى ما يلي:

- الاستجابة بشكل مباشر للمزارعين وفقراء الريف وتقديم القروض الصغيرة.
- تعزيز النظم الاقتصادية والاجتماعية بتوفير التغطية التأمينية للممتلكات ودخل المزارعين والأسر الريفية.
- تشجيع وكالات ضمان القروض للمزارعين والأسر الريفية.
- تشجيع مصارف المجتمع جمعيات الادخار المدارة ذاتيا والائتمان.
- تعزيز أشكال التضامن والسندات المشتركة كبديل عن الضمانات المصرفية التقليدية.
- تعزيز الدعم السياسي للدولة كأداة لإدارة مشتركة بين المؤسسات المالية والحكومة.

3.تكييف سياسة التمويل: دعم السياسات الزراعية سوف تتطور في اتجاه الائتمان كعنصر أساسي في عملية تطوير الزراعة وتحسين أدائها، هذا المنظور ينطوي على مشاركة أكبر عدد من المستفيدي ن في تمويل المشاريع من خلال التمويل الذاتي، والترويج لاتحادات الائتمان القائم على المؤسسات المحلية .

4.تعزيز التمويل المحلي : أن تتطور مفاهيم الربحية والكفاءة الاقتصادية في المدى المتوسط ، من خلال تعزيز التمويل المحلي لإطلاق منتجات الائتمان والادخار.

---

[1] Ibid, p 61-63.

د- أدوات البرمجة وتنمية المناطق الريفية

تتمثل أدوات البرمجة والتنمية في[1]:

1.أنماط استخدام الأراضي: الأرض هي أحد الركائز الأساسية وسيكون ضمن هذا الإطار الإسراع في تطوير أدوات التخطيط لمكافحة التصحر.

2.مشروع التوعية من أجل التنمية المستدامة : من بين أدوات البرمجة والتخطيط مشروع التنمية المحلية في المناطق الريفية .

3.تخطيط العمل.

هـ- نظم الرصد والمراجعة ودعم اتخاذ القرار

وتتمثل في خمسة نقاط وهي كما يلي[2]:

1.أدوات التخطيط المكاني: ينبغي أن يستند تطوير برامج العمل في إطار الاتجاه الأساسي لإستراتيجية التنمية الريفية ومراقبة تنفيذها.

2. دراسة المعلومات الإحصائية.

3. تصنيف المجتمعات الريفية: التصنيف من البلديات الريفية وجدولة الأساسية القائمة على المؤشرات المتعلقة بالديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية المحتملة، كما يسمح بتقييم مستوى التنمية في البلديات الريفية.

4. أدوات البرمجة وترشيد الإنفاق العام.

5. الرصد والتقييم، وذلك لتقييم آثار الإجراءات للتنمية.

و- التنظيمات التشريعية

توجد جملة من القوانين التنظيمية والمتمثلة فيما يلي[3]:

1. الأحكام التشريعية القائمة: صدور العديد من القوانين التي تسمح بإنشاء إطار للإسقاطات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأكثر ملائمة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة، الجدير بالذكر في هذا الصدد قانون 12 ديسمبر 2001.

2. قانون التوجيه الزراعي.

3. قانون الريف: وضع لتقوية الترتيبات التشريعية.

---

(1) Ibid, p 64.
(2) Ibid, p 65.
(3) Ibid, p 66-67.

4. القانون المتعلق باستخدام الأراضي.

5. التشريعات التي تخص الأراضي الريفية.

تستند الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة إلى[1]:

- تنفيذ لا مركزي للبرامج حسب الأهداف، والذي يستدعي تقوية القدرات والاندماج وعقلنة التدخلات والاستثمارات والعم الحكومي.

- النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية المستدامة (المحلية والريفية) الذي يركز على تصنيف الأقاليم المنجزة بواسطة مؤشر التنمية المستدامة الذي يسمح بمعرفة الوضعيات التنموية ومختلف الاحتياجات والأولويات وكذا معرفة اتجاهات مستويات التنمية للبلديات وتقوم هذه الأداة المشتركة بوظيفة متابعة الميزانيات وتقييم الأثر.

- مقاربة منهجية تهدف إلى جميع الفاعلين والمعارف والتمويلات داخل الإقليم.

المطلب الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2008 و2010-2014)

الفرع الأول: سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2008

شرع في تنفيذ سياسة التجديد الزراعي والريفي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في عام 2008، أساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي.

وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا ومجتمعنا.

تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي.

ترتكز سياسة التجديد الزراعي والريفي على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت 2008. يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية الزراعية.

تتشكل هذه السياسة الجديدة من محورين[2]:

---

[1] علة مراد، دراسة إستراتيجية التنمية الريفية –مع الإشارة إلى تجربة الجزائر– المفاهيم والآليات، ، مداخلة في ملتقى حول واقع وآفاق التنمية الريفية في الجزائر، جامعة الأغواط، 27-28 أكتوبر 2009، ص 14.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، 2010، ص1.

أولا: المحور الفلاحي

يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإس تراتيجية، تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع . يعتمد في ذلك على ثلاثة برامج رئيسية تنفذ عن طريق الأدوات التالية:

1. وحدات الاستبيان الحقلية.
2. مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة).
3. المهارات والبنيات التحتية.
4. التكوين.

الشكل رقم (2-3): برنامج التجديد الفلاحي

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر2010، ص2.

ثانيا: المحور الريفي

يهدف إلى حماية وصون وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية والموارد المائية عن طريق أربع برامج تستند على الأدوات التالية:

1. نظام المعلومات لبرامج دعم التجديد الريفي، من أجل تجمع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع وتحديد نسبة نجاحها.

2. النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل ا لتنمية المستدامة، لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق. يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة.

3. المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر . من أجل الحما ية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة، واستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى، وقد أسفرت هذه السياسة على التوقيع على عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن (48)[1]:

-عقد كفاءة للتنمية الزراعية تم توقيعه مع مديريات المصالح ا لفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية . يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية.

-عقد كفاءة للتنمية الريفية تم توقيعه مع محافظات الغابات، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع (الأسر)، تحديد الأثر على حماية وتثمين الموارد الطبيعية، تقييم الأداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة المشعرة والمنفذة، توسيع مجال الإنتاج، حماية الموارد الطبيعية وعدد فرص العمل التي تم خلقها.

4. تهدف أيضا إجراءات التنمية من خلال هذه السياسة إلى تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة عن تطبيق وتنفيذ مختلف البرامج، ولهذا الغرض تم تفصيل برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] المرجع نفسه، ص2-3.

الشكل رقم (2-4): برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني

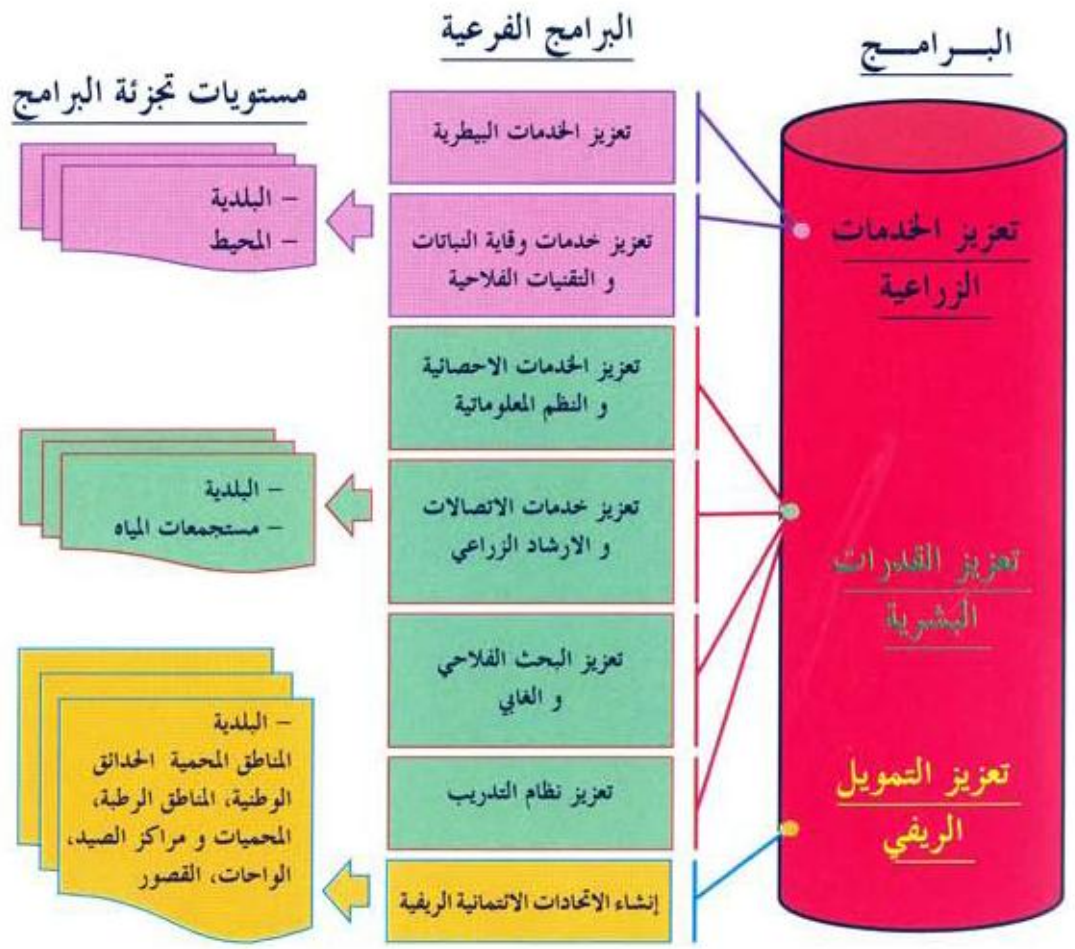

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر،2010، ص3.

ترتكز هذه السياسة على جهاز تنظيمي للمنتجات الزراعية ذات الاستهلا ك الواسع بهدف حماية مداخيل الفلاحين وتنظيم أنشطتهم وكذا استقرار السوق مع المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك.

وقد وضعت سلسلة من التدابير المرافقة لهذه السياسة وتتعلق على وجه الخصوص بإنشاء قرض "الرفيق" يستفيد من خلاله المزارعون والمربون بقروض مالية تسمح لهم بتعزيز ودعم قدراتهم الإن تاجية عن طريق اقتناء المستلزمات الضرورية.

الشكل رقم (2-5): برنامج التجديد الريفي

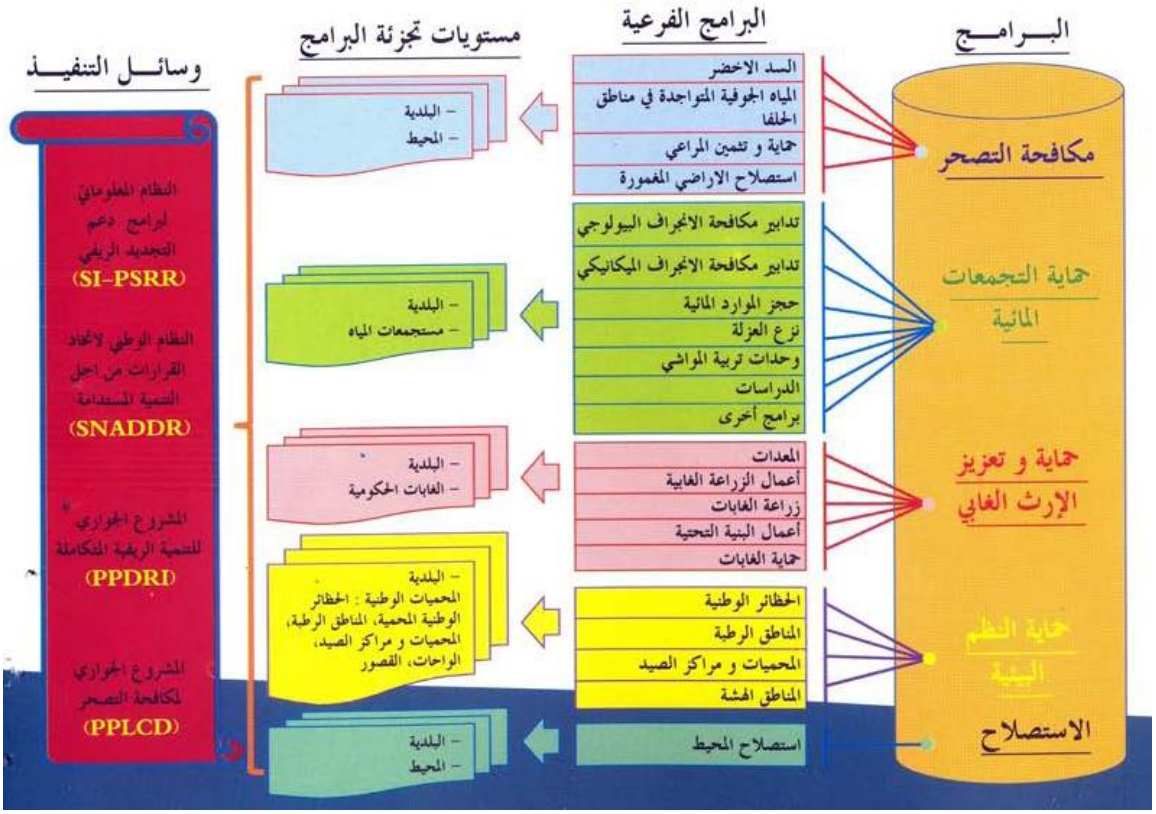

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر،2010، ص2.

تتمثل وسائل تنفيذ برنامج التجديد الريفي في أربع وسائل هي:

-النظام المعلوماتي لبرامج دعم التجديد الريفي.

-النظام الوطني لاتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة.

-المشروع الجواري للتنمية الريفية المدمج.

-المشروع الجواري لمكافحة التصحر.

ركزت سنة 2008 على تدعيم برنامج وطني لتعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية 2008-2010 من خلال[1]:

-تجنيد خبراء وأساتذة جامعيين يكلفون بتبليغ المعارف من أجل التجديد الريفي.

-تنظيم تكوين موجه إلى أعضاء الخلايا التنشيط الريفي البلدي، واللجان التقنية للدائرة والولاية وكذا الحرمة الجهوية.

-سيتم تحديد المكونين من قبل الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الفلاحية حيث سيجري تكوينهم وتوجيههم نحو الولايات.

[1] العليمة الوزارية رقم 01 المؤرخة في 27 جانفي 2008.

-يتولى الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الفلاحية تعيين الأداتين المتمثلين في النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية المستدامة (الريفية والمحلية) والنظام المعلوماتي لدعم تجديد الريفي وكذا تحسينهما، كلما كان ذلك ضروريا على أساس ملاحظات ومقترحات الفاعلين في الميدان.

-سيتم ضمان تكوين متخصص لفائدة أساتذة ومؤطري مختلف مراكز التعليم والتكوين المهني.

-سيتم الشروع في عمل متميز قصد تمكين الجامعات والمراكز الجامعية من تلقين مواد خاصة بالاقتصاد الريفي.

-سيوضع مخطط اتصال هام حيز التنفيذ من أجل مرافقة عملية تدعيم برنامج التجديد الريفي.

كما سبق وأشرنا تتمثل برامج سياسة التجديد الريفي في أربع برامج، ويعتبر برنامج المشروع الجواري للتنمية الريفية المدمجة أهمها. وهذه البرامج هي:

أ-المشروع الجواري للتنمية الريفية المدمج PPDRI

يتأسس هذا المشروع على تنمية الأقاليم الريفية وهذا يتجسد عبر تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، فهو يشكل أداة تدخل مفضلة في المناطق الريفية ويشجع على طريقة المشاركة والإدماج في الأسس لمختلف التدخلات والموارد المالية والميزانيات القطاعية والمحلية في إطار الأهداف المرجوة.

1-تعريف مشاريع التنمية الريفية المدمجة

يقصد بمشاريع التنمية الريفية كل مشروع يتضمن أعمالا تقوم بها المجموعات الريفية من أجل القيام بـــما يلي [1]:

-الاستغلال الأمثل والتثمين الأفضل للموارد الطبيعية.

-ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج السلع وتأدية الخدمات.

-ترقية المنشآت والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ذات الاستعمال الاجتماعي.

-تحسين الأمن الغذائي للأسر.

-تعزيز وتدعيم النشاطات الاقتصادية الأساسية "الزراعية، الغابية، الرعوية".

-ترقية النشاطات الدائمة، تحسين مستويات المعيشة في إطار التنمية البشرية.

كما يعرف المشروع الجواري للتنمية الريفية المدمجة كذلك على أنه : مشروع يشمل إجراءات مرافقة المواطنين والمنشآت في الوسط الريفي، التي تعمل على[2]:

-تحسين ظروف ونوعية معيشة السكان وذلك بإعادة الاعتبار للقرى والقصور وترقية المنشآت والمرافق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

---

[1] بكدي فاطمة، نوال شيشة، التنمية الريفية المستدامة في الجزائر- عوائق وتحديات- ، مداخلة في ملتقى حول واقع وآفاق التنمية الريفية في الجزائر، جامعة الأغواط، 27-28 أكتوبر 2009، ص 9.

[2] علة مراد، سالت محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 15.

-زيادة وتنويع مداخيل السكان من خلال ترقية المؤسسات الحرفية والصغيرة والمتوسطة والمنتجة للمنفعة والخدمات.

-الحث على الاستغلال العقلاني وتثمين أفضل للموارد الطبيعية والتراثية.

2-مراحل الإنجاز التي أدت إلى سياسة التجديد الريفي

إن سياسة التجديد الريفي لم تأتي بمجرد الصدفة، وإنما كانت هناك عدة مراحل نتجت عنها هذه السياسة . والشكل التالي يوضح تلك المراحل كما يلي:

الشكل رقم (2-6): مراحل الانجاز التي أدت إلى سياسة التجديد الريفي

المرحلة الأولى 2002 -2003	تشخيص واستشارة لعرض ما تم دراسته وصبر آراء وزيارات للميدان وحاجات وآمال السكان، تقييم النتائج في مجلس الحكومة ، جويلية 2003.
المرحلة الثانية 2003- 2004	خبرة النتائج وصياغة مشروع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة
المرحلة الثالثة 2004- 2005	* تنفيذ على أساس تجريبي للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة * إنجاز الولايات لاستراتيجياتها للتنمية المستدامة. * استغلال معلومات المرحلة التجريبية.
المرحلة الرابعة 2006	* عرض سياسة التجديد الريفي الرهانات والمفاهيم والقوة والمبادئ والإجراءات والمقاربات وأدوات التنفيذ والمتابعة والتقييم والبرمجة. * مجلس الحكومة فيفري 2006. * تنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية و48 خلية لترشيط التنمية للولاية، مارس 2006. * إنجاز وثيقة التجديد الريفي أوت 2006.
المرحلة الخامسة 2006	المصادقة على سياسة التجديد الريفي وتعليمة للحكومة لإقامة برنامج الدعم للتجديد الريفي وبعثه في أقرب الآجال 1 أكتوبر 2006.
المرحلة السادسة 2007	المرحلة النموذجية
المرحلة السابعة 2008	مرحلة التوسع
المرحلة الثامنة 2009-2013	مرحلة التعميم خلال 2009- 2013

المصدر: رميدي عبد الوهاب، مزيود إبراهيم، مداخلة بعنوان: برنامج دعم التجديد الريفي 2007 -2013 واحتواء لإشكالية التنمية: الأدوات والآليات ، ملتقى حول واقع وآفاق التنمية الريفية في الجزائر ، جامعة الأغواط 27-23 أكتوبر 2009- ص 5.

3-العناصر الفاعلة في مشروع التنمية الريفية المدمجة

توجد عديد الجهات الفاعلة في مشروع التنمية الريفية المدمجة، وذلك سعيا لتحقيق الأهداف المرجوة والمسطرة من هذه المشاريع، والشكل الموالي يوضح لنا أهم الجهات الفاعلة:

الشكل رقم (2-7): العناصر الفاعلة في مشروع التنمية الريفية المدمجة

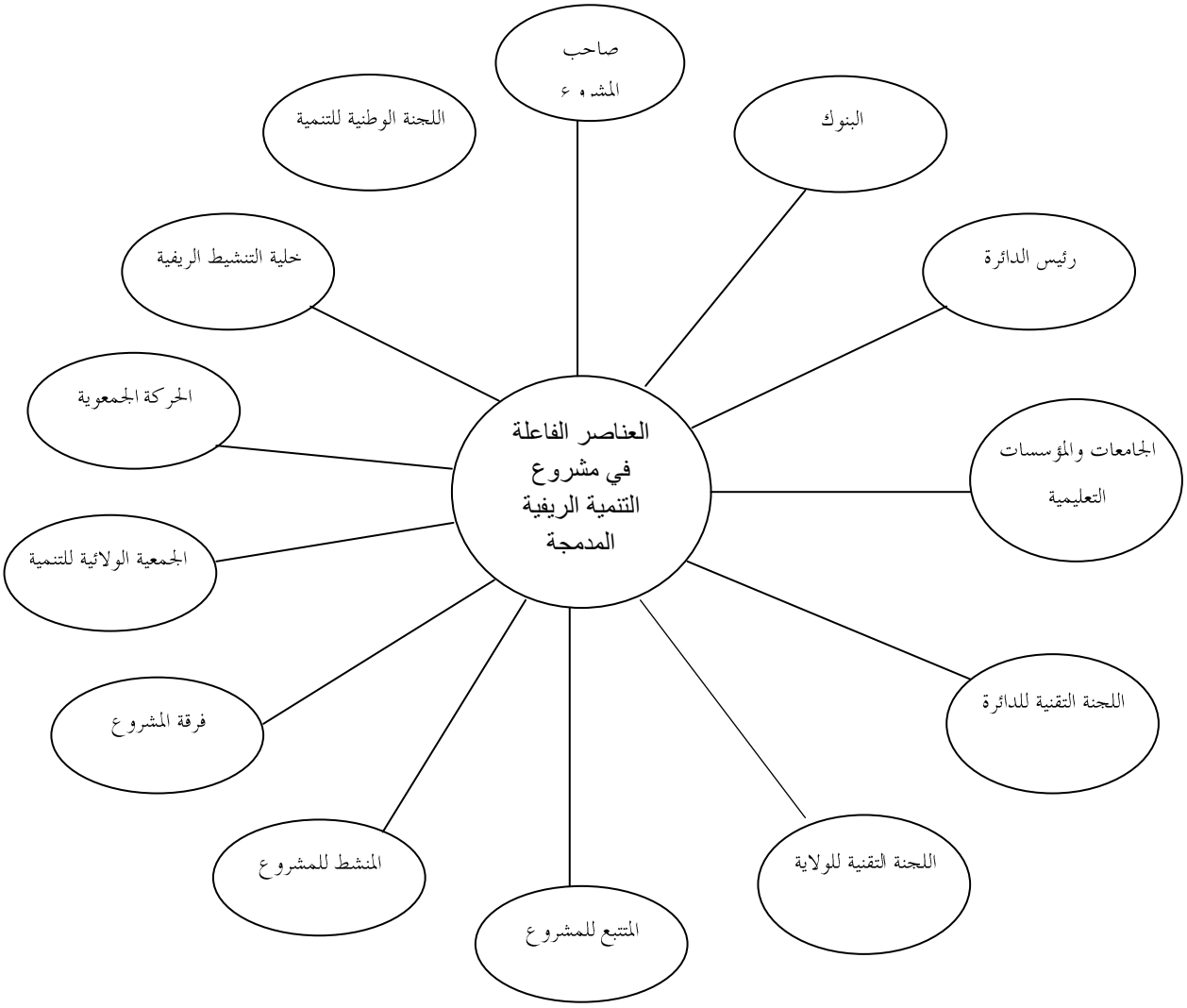

المصدر : السرعيد قاسمي ، فايزة بومعراف، مداخلة بعنوان : " واقع التنمية الريفية في الجزائر ، الملتقى حول : واقع وآفاق التنمية الريفية في الجزائر، جامعة الأغواط، 27-28 أكتوبر 2009، ص 10.

4-المبادئ الأساسية للمشروع:

إن المشروع الجواري يقوم على عدة مبادئ تتمثل فيما يلي[1]:

-التركيب التصاعدي للمشاريع الجوارية.

-ترقية وظائف التنشيط والمتابعة والتنسيق.

-مستويات التحكيم: الجماعات (اقتراح وقبول المشروع المصاغ) والدائرة (تأكيد المشروع) إدارة الولايات (اعتماد المشروع) والوالي (المصادقة على المشروع).

-الأولوية لسكان المناطق النائية.

-معالجة الإشكاليات المحلية (مكافحة التصحر وتنمية النشاط المتعدد وترقية الممتلكات والمهارات المحلية).

-دمج ديناميكية المشروع ضمن ديناميكية الإقليم.

-التآزر ما بين الاستثمارات ذات الاستعمال الجماعي (الطرق، الإنارة) وتلك الخاصة بالاستعمال الفردي(الآبار، وحدات تربية الحيوانات...الخ).

-الدمج ما بين الإجراءات المساندة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ت -النظام المعلوماتي لبرامج دعم التجديد الريفي؛

ث -النظام الوطني لاتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة؛

ج المشروع الجواري لمكافحة التصحر؛

الفرع الثاني: سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2010-2014

سياسة التجديد الفلاحي والريفي تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي الوطني، وأعرب عن هذا الخيار الاستراتيجي في توجيهات 14 سبتمبر 2009، والذي أكد عليه رسميا من جديد في المؤتمر الوطني للتجديد الفلاحي والريفي في 28 فيفري 2009 في بسكرة.

الهدف هو الحد م ن مواطن الضعف بين القطاع العام والخاص من خلال إشراك أصحاب المصلحة القوية وظهور الحكم الجديد في السياسات الزراعية، وذلك من خلال دعم[2]:

-الزيادة في الإنتاج المحلي في السلع الاستهلاكية العامة (الحليب، القمح، ....) لتغطية 75بالمائة من الاحتياجات.

-التحديث ونشر التقدم التكنولوجي في المزرعة (تكييف الري، التسميد والميكنة).

---

[1] ليازيد وهيبة، برنامج التجديد الريفي في الجزائر، ، مداخلة في ملتقى حول واقع وآفاق التنمية الريفية في الجزائر، جامعة الأغواط، 27-28 أكتوبر 2009، ص 9.

[2] Présentation de la politique de renouveau agricole et rural an Algérie et du programme quinquennal 2010-2014, MADR, novembre 2010, p1.

-تحديث وتنظيم شبكات تجميع وتسويق الإنتاج المحلي وتوفير المدخلات والخدمات الزراعية.

-تعميم وتمديد شبكات الري الزراعي لـــ 1.6 مليون هكتار بحلول عام 2014.

-تطوير القدرات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في تغطية الاحتياجات من البذور والمواشي.

-التنمية المتوازنة والمتناغمة والمستدامة للمناطق الريفية .

تتمثل ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي في ثلاث ركائز متكاملة وهي:

-التجديد الفلاحي؛

-التجديد الريفي؛

بناء القدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين، ويترجم ذلك في ما يلي[1]:

-تحديث أساليب الإدارة الزراعية.

-زيادة الاستثمار في مجال التدريب والبحوث والتمديد لتسهيل تطوير التكنولوجيات الجديدة.

-تقديم الدعم للمزارعين و المشغلين في القطاع.

-تعزيز الرقابة والحماية، الخدمات البيطرية، خدمات إصدار شهادات الصحة النباتية من البذور والشتلات من مراقبة تقنية ومكافحة حرائق الغابات.

من المتوقع أن هذا البرنامج بحلول 2014 يحقق ما يلي:

-تحسين معدل نمو الإنتاج الزراعي في المتوسط من 6 بالمائة سنويا (2000-2008) إلى 8.3 بالمائة خلال 2010-2014.

-زيادة الإنتاج المحلي وتحسين التكامل، إنتاج الحبوب يصل إلى 54 مليون قنطار والحليب إلى أكثر من 3 مليار لتر.

-تعزيز التنمية المستدامة والمتوازنة للأراضي وتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف من خلال 10200 مشروع جواري للتنمية الريفية المدمجة في المجتمعات الريفية من شأنها تحسين حياة الأسر الريفية 727000، ويكون لها أثر على صون وتعزيز 8.2 مليون هكتار في المناطق الجبلية والمناطق السهلية والمناطق الصحراوية.

-الإنعاش المستدام للقطاع الصناعي وتحسين التكامل الوطني للصناعات الزراعية.

-خلق فرص العمل: إنشاء ما يقارب 1.2 مليون وظيفة دائمة لاسيما في المناطق الفقيرة لتوليد الدخل.

---

[1] IBID, p5.

إن سياسة التجديد الفلاحي والريفي على هذا النحو ولتنفيذ برامج التجديد في القطاع الزراعي 2010-2014 بلغت ميزانية من 600 مليار دج إلى 120 مليار سنويا، ويتم تخصيص هذه الأموال أساسا في:

-تحديث وتكثيف سلاسل الإنتاج واسعة الاستهلاك م ن خلال دعم المكننة، التسميد، نظم الري، البذور والشتلات...الخ.

-التشجيع على إنتاج الحليب والحبوب والبذور.

-تطوير نظم المراقبة والحماية.

-تطوير البنية التحتية للتخزين والتبريد.

في مجال التجديد الريفي2010-2014: 10200 مشروع بموجب عقود النجاعة للتجديد الريفي، توجد خمس برامج للتجديد الريفي تتمثل فيما يلي[1]:

-حماية مستجمعات المياه كالسدود؛

-برنامج مكافحة التصحر؛

-إعادة تأهيل الغابات والإرشاد الزراعي؛

-برنامج المحافظة على النظم البيئية والطبيعية؛

-تمديد المساحات الزراعية المستغلة لتطوير الأراضي الزراعية.

في ما يخص يناء القدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين 2010-2014: يوفر البرنامج ميزانية سنوية تبلغ 24 مليار دينار في السنة مخصصة للأعمال الرئيسية بناء على ما يلي:

-تنفيذ برنامج التنمية على نطاق واسع، من التدريب ومظاهرة التكنولوجيات الزراعية لصالح المزارعين ومشغلي القطاع؛

-إعادة التأهيل والبناء من جديد المختبرات والمعاهد الفنية ؛

-مراكز التدريب والتأهيل وقطاع التعليم.

-تعزيز الدعم التقني والخدمات المتخصصة (خدمات الدعم التقني، خدمات وقاية النباتات، الأطباء البيطريين...الخ).

-الحكم المحلي وتعزيز وسائل الرصد وبرامج المكافحة، بما في ذلك نظم الاتصالات والمعلومات.

[1] Ibid, p 7.

-تطوير التعليم وتعبئة وطنية للأكاديميين

-حول قضايا الزراعة والتنمية الريفية لتنفيذ المشاريع.

من خلال عرضنا لسياسة التجديد الفلاحي والريفي يتبين لنا أن الدولة تسعى كل مرة لتعميق هذه السياسة مما يسمح ذلك بإدخال تعديلات وإضافات عليها، وهذا ما يدل على اهتمام الجزائر بكل من الزراعة والريف .

الفرع الثالث:الانجازات المحققة في سياسة التجديد الريفي

خصصت الجزائر 18 مليار دولار للفترة الممتدة ما بين 2008-2011 من أجل التنمية الريفية، في سنة 2000 وبعد انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بلغ معدل النمو 6 بالمائة واتسعت المساحة الفلاحية بأكثر من 50 ألف هكتار، كما توسعت المساحات الغابية وتطورت تقنيات الري المقتصدة للمياه، في عام 2004 وضعت إستراتيجية للتنمية الريفية تهدف إلى مكافحة الفقر وتنويع الأنشطة الاقتصادية في الريف، حيث يمتد المجال الريفي في الجزائر إلى 90 بالمائة من مساحة الجزائر الإجمالية، في جويلية 2005 وقعت الجزائر بروما مع الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية اتفاق قرض بقيمة 11.8 مليون دولار من أجل هيكلة وتمويل التنمية الريفية، في عام 2007 باشرت الجزائر مشروع التج ديد الريفي وتم برمجة 12 ألف مشروع جواري للتنمية الريفية المدمجة، وهو يختلف من ولاية لأخرى حيث يراعى فيه عدة جوانب منها : الجوانب المناخية، المناطق الرطبة حظيت بأهمية بالغة[1].

بلغ عدد المشاريع الجوارية المدمجة للتنمية الريفية المدرجة في إطار برنامج التجديد الريفي الذي باشره رئيس الجمهورية في 2007 حوالي 20133000 مشروع في مختلف ولايات الوطن.

في مجال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة سجلت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الموافقة على 1628 وإطلاق 523 مشروع من بين 2072 مشروع مستهدف تحقيقه 26 بالمائة.

بشأن الآثار المترتبة للمشاريع التي تم إطلاقها، من بين 1169 بلدية تم استهداف 1023 وهو ما يمثل 88بالمائة بالنسبة للأسر من اصل 387600 مست المشاريع 348874 أي نسبة 90 بالمائة.

فيما يخص المغروسات تجدر الإشارة إلى أن المشاريع التي تتجاوز 1500 هكتار من المغروسات تم وضعها في كل من ولاية تسمسيلت، غليزان، الجلفة وخنشلة.

أما فيما يتعلق بالمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر تم إطلاق 296 مشروع من أصل 465 مشروع من المنتظر تحقيقه.

[1] السعيد قاسمي، فائزة بومعراف، مرجع سبق ذكره، ص 11.

كما سجلت نتائج مشجعة في المجالات التالية[1]:

-تنصيب أنظمة ضبط المنتوجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

-انطلاق برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني.

-تعزيز إجراءات الوقاية النباتية والصحة الحيوانية للسماح بتطوير برامج العمل في الميدان.

ومن جهة أخرى في إطار الموسم الفلاحي 2010-2011 تتمحور كل المجهودات أساسا حول ما يلي:

-تعزيز وحماية وتثمين ممتلكات العقار الفلاحي للحفاظ على أمننا الغذائي.

-تأمين الفلاحين وترقية الاستثمارات على مستوى المستثمرات الفلاحية، ولتحقيق الغرض يتعلق الأمر بنجاح القانون الجديد المحدد لكيفيات وشروط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة وتنصيب هيئات محلية وجهوية للديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

-تعزيز وبلوغ الاندماج على أساس السياسات العمومية لتحقيق التجديد الريفي.

-تعزيز ثقافة النجاعة لتحقيق وبلوغ التجديد الفلاحي والريفي.

-تنفيذ برنامج الري الفلاحي (2010-2014) لضمان مستوى أمن غذائي مستدام.

-العمل على تحقيق نجاح برامج تهيئة واستغلال الهياكل الفلاحية غير المستغلة.

-تعميم برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاجتماع التقييمي الفصلي، 2011، ص3.

خلاصة الفصل الثاني

اتبعت الجزائر سياسات عديدة في المجال الزراعي، وفي كل مرحلة تفشل تلك السياسات في تحقيق أهدافها مما يوقع القطاع في مشاكل لا نهاية لها ، لكن مع بداية القرن الواحد والعشرين أصبحت الجزائر تركز وتعتمد على سياسات زراعية مستدامة سعيا منه ا لتحقيق أمن غذائي مستد ام للسكان وتقليص فاتورة الواردات الزراعية والغذائية.

ففي سنة 2000 اعتمدت المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي جاء بعدة أهداف وشمل مجالات عديدة كالتشجير، استصلاح الأراضي، الاهتمام بتنمية الجنوب ...الخ. وقد خصصت له الدولة مبالغ مالية معتبرة وذلك لضمان إنجاحه.

كما أنه الدولة لم تهمل الوسط الريفي في الجزائر، في سنة 2004 تبنت الدولة إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة وذلك ما يعزز الجانب الزراعي وتطوير الأرياف للحد من النزوح الريفي وتوفير منا صب العمل للشباب...الخ، فقامت المشاريع الجوارية المدمجة ، فإن إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة ما جاءت إلا لتنمية وتطوير الأرياف الجزائرية وتعزيز قدراتها وإمكانياتها الاقتصادية والمالية والبشرية حتى أنه في هذا المجال تم الاهتمام بالمرأة الريفية.

وأخيرا جاء برنامج التجديد الريفي والفلاحي في سنة 2008، ليقدم دعما آخر للسياسات الزراعية المستدامة، وقد جاء بمجموعة من الإجراءات والآليات سعيا للوصول للأهداف المر جوة والتأكيد عل البرامج والمخططات السابقة، لكن هل هذه ا لمجموعة من البرامج والمخططات نجحت في تحقيق تنمية زراعية مستدامة في الجزائر؟ وهل كانت نتائجها إيجابية على الاقتصاد الجزائري؟ وهذا ما سنجيب عليه في الفصل الثالث.

إلا أن جهود التنمية الريفية المستدامة في الجزائر مازالت تواجه العديد من المعوقات تتمثل في:

خ –تباين التوزيع الجغرافي وتباين الأهمية الاقتصادية لمختلف بلديات الوطن : حيث نجد على مستوى كل ولاية هناك بلديات مهمة تتميز بتوفر كل المرافق الضرورية نظرا لقربها من المراكز التجارية وتوفر طرق المواصلات وبلديات متوسطة وأخرى في طور الترقية تنعدم فيها مراقبة المشاريع المطلوب انجازها وسوء تخصيص المواد المرصدة.

–مشكلة الفقر، الأمية، البطالة في الوسط الريفي.

–الهجرة من الريف إلى المدينة.

–الرشوة والفساد البلدي والولائي.

رغم المشاكل والمعوقات التي تحول دون الوصول بالتنمية الريفية المستدامة إلى المستوى المطلوب، لا يمكن أن نحمل عامل واحد في ذلك، فيشترك التقصير من طرف السلطات المحلية والمجتمع الريفي ذاته والظروف الطبيعية في عدم تحقيق تنمية ريفية مستدامة مثلى.

في الفصل الموالي سوف نتطرق للنتائج المترتبة على إتباع هذه السياسات، ومحاولة معرفة ما مدى بلوغها وتحقيقها للأهداف المسطر لها.

الفصل الثالث

نتائج السياسية الـــزراعية

المستدامـــة على

الاقتصاد الجزائري

تمهيد الفصل الثالث

بدأت الجزائر في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في 1 سبتمبر 2000، و سخرت له مجموعة من البرامج والإمكانيات المالية والبشرية والمادية...الخ، وذلك سعيا منها لإنجاحه وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي بنوعيه النباتي والحيواني وهذا ما يؤدي لتحقيق الأمن الغذائي للسكان .

والآن وبعد مرور ما يقارب عشرة سنوات على تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الريفية 2000، وإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة 2004، ثم برنامج التجديد الريفي والزراعي في سنة 2008، سوف نسلط الضوء على النتائج التي وصلت إليها هذه المخططات وما مدى نجاحها في بلوغ الأهداف المرجوة منها خاصة فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي.

لذا ففي هذا الفصل سوف نتعرف على النتائج المترتبة على تطبيق هذه المخططات وإلى أين وصلت في بلوغ أهدافها، وذلك على مستوى عدة مجالات كالتمويل، العقار، الإنتاج الزراعي بنوعيه النباتي والحيواني ، التجارة الخارجية.

المبحث الأول: النتائج على مستوى تنظيم القطاع الزراعي

يعتبر من كل التمويل والقانون العقاري أحد أهم العناصر الضرورية لإنجاح التنمية الزراعية، نظرا لما لهما من دور كبير في تحقيقها وتطويرها وبالتالي في نجاحها ، في هذا المبحث سوف نتطرق لكل من التمويل الفلاحي والقانون العقاري في الجزائر وذلك بالتركيز على الفترة الأخيرة.

المطلب الأول: تمويل القطاع الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

إن الآلية المالية المتوفرة لأجل تمويل الفلاحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية متعددة ومتكام لة لضمان تمويل ملائم للبرنامج، ولقد تكفل بعملية التمويل في البداية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و صناديقه الجهوية ثم بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليقوما بتسيير الصناديق العمومية و كذا المهام المتعلقة بالقروض و التأمينات الفلاحية.

ضرورة إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي للعمل الفلاحي و الاستثمارات ذات العلاقة، تستدعي عدم اعتبار الأموال العمومية المورد الوحيد ل تمويل برنامج التنمية الفلاحية ولكن كمساهمة من السلطات العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين.

تتم تغطية تكاليف الاستثمار الفلاحي عن طريق قروض مقدمة من طرف هيئات مخصصة وهي:

الفرع الأول: الصناديق

أولا: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 وهو يدعم الاستثمارات في إطار الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة كما يشجع المستثمرين على استغلال الموارد الطبيعية وتحسين تقنيات الإنتاج.

أ –القروض التي يمنحها FNRDA

يمنح القروض التالية:

1. القروض القصيرة المدى وتسمى بقروض الموسم الفلاحي.
2. القروض المتوسطة المدى وهي قروض تجهيزية تتمثل في اقتناء عتاد تهيئة الأرض وآلات السقي مدتها من 02 إلى 05 سنوات.
3. القروض الطويلة الأجل تصل أحيانا إلى 25 سنة لاستردادها وهي ذات طابع خاص بالمشاريع الك برى والتجهيزات الضخمة مثل استصلاح الأراضي، حفر آبار السقي ذات السعة الواسعة.

4. المساعدات المالية المقدمة من طرف الصندوق للضبط و التنمية الفلاحية تتغير من 10بالمائة إلى 70بالمائة من قيمة الاستثمار، و هذا حسب طبيعة العمليات فهي تعتبر كمساعدة للموارد الخاصة للمزارعين.

ب -نفقات الصندوق FNRDA

إن الصندوق يستخدم موارده في العمليات التالية:

1. الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والمردودية الفلاحية.
2. الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الري الفلاحي والمحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية.
3. والإعانات بعنوان تمويل مخازن الأمن الغذائي وخاصة الحبوب وبذورها.
4. الإعانات بعنوان حماية مدخول الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة.
5. إعانات تقديم أسعار للمنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
6. تخفيض فوائد القروض الفلاحية والصناعات الغذائية على المدى القصير والمتوسط والطويل.
7. التكفل بالمصاريف الخاصة بالدراسات والتكوين والإرشاد الفلاحي وكذا المتابعة التنفيذية للمشاريع المحققة.
8. تسويق الإنتاج وتكييفه وحتى تصديره.

قد حددت المادة رقم 02 و03 من المقرر رقم 000599 المؤرخ في 8 جويلية 2000 شروط التأهيل للاستفادة من دعم FNRDA، في حين حددت التعليمة الوزارية رقم 313 المؤرخة في 8 جويلية 2000 شروط الحصول على القرض.

ت -الفروع المدعمة من طرف صندوق FNRDA

فيما يخص الفروع الفلاحية المدعمة من طرف صندوق الضبط والتنمية الفلاحية، فإنه يدعم بعض النشاطات الفلاحية ذات الأولوية المدرجة في إطار برامج التنمية الفلاحية كالتالي[1]:

1. الإنتاج الحيواني ويتمثل في إنتاج الحليب، تربية النحل، تربية الدواجن وتربية المواشي.
2. الإنتاج النباتي يتمثل في زراعة البطاطا والزراعة البلاستيكية، زراعة الحبوب والبقول الجافة، زراعة الأعلاف، زراعة النخيل، زراع الحمضيات، زراعة الكروم الزراعة الصناعية.
3. المواد الطاقوية تتمثل في دعم الكهرباء والمازوت.
4. تنمية السقي الفلاحي يشمل تجديد الموارد المائية، تجهيزات السقي تهيئة وترقية شبكات توزيع مياه السقي.

[1] أعمر عزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 241.

والجدول الموالي يوضح الاعتمادات المالية المقدمة من FNRDA لمساندة المنتجات الزراعية سواء تعلق الأمر بالإنتاج النباتي أو الحيواني:

الجدول رقم (3–8): المنتجات الرئيسية التي تدعم ماليا من طرف FNRDA

الوحدة: مليون دج

الفروع	2001		2002		2003		2004		2005	
الحبوب	8797	%37.20	7353	%25.49	13164	%34.62	9437	%30.59	6088	%22.54
البقول	17	%1.00	4	%0.01	15	%0.03	64	%0.2	84	%0.31
المحاصيل العلفية	237	%0.11	60	%0.20	175	%0.46	140	%0.45	197	%0.72
البطاطا	18	%0.07	19	%0.06	25	%0.06	33	%0.1	294	%1.08
البيوت البلاستيكية	493	%2.08	347	%1.20	123	%0.32	53	%0.17	-	-
الزيتون	0	-	1563	%5.41	1761	%4.63	2145	%6.95	132	%0.48
الحمضيات	254	%1.07	466	%1.61	324	%0.85	251	%0.81	128	%0.47
زراعة الكروم	1000	%4.22	1204	%4.17	980	%2.57	730	%2.37	940	%3.48
أشجار الفواكه	3361	%14.21	3314	%11.48	3119	%8.20	2691	%8.72	758	%2.8
زراعة النخيل	1785	%7.54	1621	%5.61	1396	%3.67	1056	%3.42	2187	%8.1
الري	5603	%23.69	9180	%31.82	15253	%40.11	13011	%42.18	12219	%45.25
الحليب	624	%2.63	743	2.57	877	%2.30	3	%0.009	151	%0.55
تثبيت أسعار السلع	120	%0.50	2460	%8.52	418	1.09%	1192	%3.86	790	%2.92
الطاقة	95	%0.40	81	%0.28	-	-	1	%0.003	157	%0.58
المشاتل	208	%0.87	42	%0.14	1	%0.002	0	-	1972	%7.3
تربية النحل	951	%4.02	366	%1.26	385	%1.01	38	%0.12	672	2.48
تربية الطيور	83	%0.35	21	%0.07	4	0.01	0	-	222	%0.82
المجموع	23646	%100	28844	%100	38020	%100	30845	%100	26998	%100

Source: MADR, 2005.

ما يلاحظ من هذا الجدول أن القيمة الإجمالية للمبالغ المقدمة كانت في ارتفاع إلى غاية سنة 2003 أي وصلت لـــ38020 مليون دينار جزائري لتنخفض إلى 26998 مليون دينار جزائري سنة 2005، وما يلاحظ أيضا هو أن الحبوب ثم الفواكه والنخيل تتحصل على مبالغ كبيرة مقارنة بالمحاصيل الأخرى.

لقد تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية حتى يصبح الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية عملي في شكله الجديد، وتتمثل هذه النصوص فيما يلي:

-المرسوم التنفيذي رقم 118/2000 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير الصندوق.

-المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000 المحدد لقائمة الإيرادات والنفقات للصندوق.

-مقرر وزاري رقم 599 المؤرخ في 08جويلية 2000 و المحدد من جهة الشروط الاستفادة من الصندوق و طرق دفع المساعدات و كذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.

ثانيا: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA

تم إنشاء الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي منذ 1972، وأعيد تأسيسه بموجب عقد توثيقي بتاريخ 21 جويلية 1998.

ثالثا: صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز FMVTC

الصادر عن قانون المالية لسنة 1998 لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الا متياز و الذي يهدف إلى توسيع المساحات الزراعية المستغلة SAU، خلق مناصب شغل و خلق مراكز حيوية .

ولقد كان هذا الصندوق محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط استعماله عبر الشركة المعروفة باسم " العامة للامتيازات الفلاحية " .

ففي عام 2006 تم تأهيل المستثمرات الفلاحية ، حيث استفادت 27.968 مستثمرة من الدعم عن طريق صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز[1].

[1] أحمد مدني، عبد القادر مطاي، مرجع سبق ذكره، ص 5-9.

الفرع الثاني: البنوك

أولا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تم تأسيس بنك الفلاحة و التنمية الريفية في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 82-206 حيث كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، بهدف تنمية القطاع الفلاحي و التنمية الريفية فيعتبر بذلك أول بنك في الجزائر.

بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو بنك تجاري حيث يقوم بجمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، كما يعتبر بنك تنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت . أما فيما يخص الجانب الاقراضي لهذا البنك فهو يعتبر بنكا متخصصا في القطاع الفلاحي، و في هذا المجال يمكن أن يمنح قروضا لتمويل القطاع و ترقية النشاطات الفلاحية و الحرفية، و كذلك تمويل القطاع الفلاحي عن البنك الوطني الجزائري.

الجدول رقم (3–9): يوضح أهم عمليات الدعم المقدمة للفلاحين في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية

نوع العملية	مبلغ العملية	الشروط
1 – نباتات جديدة		
عمل تهيئة الأرض		
الحرث	20000 دج/هكتار	الاستغلال في الأراضي الجافة أو شبه الجافة مع ملكية على أقل مساحة 2،25 ه كتار
حفر 1متر مربع	20000 دج/هكتار	
فرش الأسمدة	20000 دج/هكتار	الأولوية للمالك المؤهل (مهندس،تقني سامي)
شراء الفسائل بمعدل 150فسيلة في الهكتار	12000 دج/هكتار	استعمال فسائل مراقبة من قبل الجهات الفلاحية المختصة
تطهير الأرضية	80000 دج/هكتار	
2 – شراء العتاد الفلاحي		
قطع ذات 2 هكتار على الأقل		
جرار	700000 دج	
محرك دوار	50000 دج	
مقطورة (قاطرة جر)	60000 دج	
محراث ذو وجهين	45000 دج	
مقلعة	100000دج	

حراثة آلية مجهزة	200000دج	
قطع ب 0،5 هكتار على الأقل للمستصلح		
حراثة آلية مجهزة	200000دج	
رشاشة المبيدات الحشرات محمولة على الظهر	5000 دج	
3 – إنجاز منشآت مختصة في الإنتاج النباتات في الحقل أو خارجه		
غرف مسخنة 200متر مربع	550000 دج	يجب أن تكون قطعة الأرض تحتوي على 0،5 هكتار ومخصصة لبناء المنشآت الفلاحية
غرف تبريد 160 متر مكعب	750000 دج	يجب أن تكون قطعة الأرض تحتوي على 0،5 هكتار ومخصصة لبناء المنشآت الفلاحية
أحواض للغسيل أو التبليل	190000 دج	يجب أن تكون قطعة الأرض تحتوي على 0،5 هكتار ومخصصة لبناء المنشآت الفلاحية
مساحة مخصصة للتطعيم 150 متر مربع	300000 دج	
تجهيز غرفة التسخين	550000 دج	
تجهيز غرفة التبريد	500000 دج	يخضع للقوانين سارية المفعول
تجهيز مساحة للتطعيم (معدات التطعيم، طاولة تطعيم)	1700000 دج	
بيت بلاستيكي مجهز بمولد والهواء ساخن	450000 دج	الأولوية للمستفيدين المؤهلين (مهندس،تقني سامي)
بناء مبني لحفظ الغلاف والآلات الزراعية	650000 دج	

المصدر:عزاوي اعمر، مرجع سبق ذكره، ص237-238.

يوضح هذا الجدول أهم العمليات التي تخضع للدعم في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والمبالغ المخصصة لكل نوع أو عملية ، حيث قسمت العمليات إلى ثلاث أنواع وهي على التوالي : عملية النباتات الجديدة، شراء العتاد الفلاحي وأخيرا إنجاز منشآت مختصة في الإنتاج النباتات في الحقل أو خارجه.

مثلا في عملية تهيئة الأرض كالحرث يقدم دعم بـــ 20000 دج للهكتار، لن بشرط أن تقع هذه الأراضي في المناطق الجافة أو شبه الجافة مع ملكية 25.2 هكتار على الأقل، وعندما تكون مساحة قطعة الأرض 2 هكتار فإن دعم الجرار يكون بمبلغ 700000 دج. كما أننا نلاحظ في بعض عمليات الدعم تشترط مساحات معينة أي لا تقدم مباشرة.

القرار رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 الصادر عن وزارة الفلاحة و الذي يحدد شروط

كل نشاط و كذلك شروط الاستفادة فمثلا في مجال الري : حدد سقف بناء البئر بـــ 250.000 : دج في مجال الحمضيات : غرس 300 شجرة في الهكتار المبلغ المحدد هو 60.000 دج للهكتار و قد تم تغيير هذه النسب و المبالغ وهذا بـــ :

-التعليمة رقم 168 المؤرخة في 24-02-2002 المعدلة و المتممة للقرار 599.

-التعليمة 118 المؤرخة في 24-04-2002 المعدلة والمتممة للقرار599.

و قد تم تعديل نسب الدعم حسب النشاط مع المحافظة على نفس المبدأ . ويتم هذا التعديل في نسب الدعم و هذا حسب الأهداف المراد تحقيقها من أجل توجيه الاستثمارات من مجال لآخر.

ثانيا: القرض الفلاحي

القرض الفلاحي الذي كان غيابه يعد من معوقات الاستثمار، ا نطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2000-2001 .

ناهيك عن النتائج الايجابية التي حققها هذا المخطط منذ السنة الأولى من تطبيقه . حيث سجلت المنتجات الفلاحية معدل نمو قدره 18.71 بالمائة سنة 2001 وقد خلقت حسب إحصائيات 2002 حوالي 89.43 بالمائة منصب شغل كما استفادت 140000 مستثمرة من دعم هذا المخطط لعصرنة مستثمراتهم وهذا بفضل التسهيلات التي منحت لهم.

ثالثا: قرض الرفيق

قررت الحكومة من أجل تعزيز ودعم مختلف مكونات إحياء الزراعة والاقتصاد الريفي، إنتاج منتج مصرفي يسمى الرفيق في 10 أوت 2008 والذي ينص عليه القانون التكميلي لميزانية 2008.

في 10 أوت 2008 دخل قرض أرفيق RFIG حيز التنفيذ، وهو قرض تمنحه بنوك متعاقدة مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (وتتمثل هذه البنوك في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR والبنك الوطني الجزائري BNA)، يتميز هذا القرض بـــ 0 بالمائة فوائد أي الفوائد تتكفل بها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، أما مدته فهي سنة واحدة ممددة بستة أشهر في حالة القوة القاهرة[1].

في حالة عدم السداد يفقد حق الحصول على سداد الفائدة من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والقدرة على الاستفادة من الائتمان مرة أخرى .

[1] تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، غرفة الفلاحة لولاية سطيف، أكتوبر 2008 .

المطلب الثاني: القانون العقاري

يعتبر القانون العقاري من الوسائل الهامة للنهوض بالقطاع الزراعي وتنظيمه، لذا شهدت الجزائر مجموعة من القوانين العقارية منذ الاستقلال رغبة منها في تنظيم هذا القطاع.

الفرع الأول: القانون رقم 87-19

قانون رقم 87-19 المتضمن إعادة تنظيم المستثمرات الفلا حية يختلف في جوهره وأهدافه عن بقية الإصلاحات التي عرفها القطاع الفلاحي، كونه يعبر عن عملية خوصصة غير معلنة.

أولا: محتوى قانون رقم 87-19

تعريف المستثمرة الفلاحية: عرفتها الحكومة أثناء عرضها لمشروع القانون رقم 87-19 أمام المجلس الوطني الشعبي، مصطلح المستثمرة على أنها تعني "إيجاد وسائل جديدة لاستغلال، لأن الهدف من هذا التنظيم هو إضفاء قيمة على الوحدة الفلاحية حيث لا تكتفي باستعمال الوسائل الموجودة، بل تزيد من قيمة وسائل الإنتاج وتحرض المنتجين على الاستثمار بتوظيف أموالهم وفوائدهم من الربح للنهوض بهذا القطاع الحيوي في الاقتصاد الوطني[1].

إن إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية بمقتضى القانون 87-19 يمثل نقلة نوعية في مسار الإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي منذ الاستقلال، إذ عرف خلال الإصلاحات السابقة تمسك الدولة بالقطاع بكامله، حيث كانت تمارس كامل سلطتها على هذا القطاع وتوجيهه حسب توجهاتها الإيديولوجية بينما هذا الإصلاح المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية يعكس إرادة الدولة في خوصصة القطاع الزراعي ومنح فرصة بشكل أكبر للقطاع الخاص في مجال الاستغلال والاستثمار الزراعي، حيث عجزت الدولة على ضمان استغلال أراضي القطاع العمومي وحمايتها وبذلك فإن الدولة تتنازل عن كافة حقوقها العينية في القطاع الزراعي العمومي، ويتم نقلها إلى المنتجين الفلاحين الذين يستغلون هذه المزارع، باستثناء الأرض التي تبقى ملكا للدولة فهي تملك حق الرقابة فيها وذلك مقابل دفعه م مبلغ نقدي تحدد قيمته حسب قانون 87-19 بموجبه تمنح الدولة حق الانتفاع الدائم للفلاحين مقابل دفع إتاوة [2]. حيث تنص المادة السادسة منه "**تمنح الدولة المنتجين الفلاحيين المعنيين بهذا القانون حق الانتفاع الدائم على مجمل الأراضي التي تتألف منها المستثمرة.**

يمنح حق الانتفاع الدائم مقابل دفع إتاوة من طرف المستفيدين يحدد وعاؤها وكيفيات تحصيلها في قوانين المالية"[3].

---

[1] بوعافية رضا، **أنظمة استغلال العقار الفلاحي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في القانون العقاري غير منشورة، كلية الحقوق جامعة باتنة، الجزائر، 2009، ص 93.

[2] حوشين كمال، مرجع سبق ذكره، ص 163-164.

[3] قانون 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 المادة 6.

حسب هذه المادة فإن الدولة تمنح للفلاحين الذين يستغلون مستثمراتهم بشكل مباشر ومستمر حق الانتفاع الدائم الذي يمكنهم من استغلال المزارع العمومية مدى الحياة وكذلك نقل ملكية ممتلكات المزارع العينية ما عدا الأرض فهي غير قابلة للتنازل، وتبقى الدولة تملك حق التصرف فيها ، كما تكون الممتلكات المحققة من قبل الجماعات بعد تكوينها ملكا للمنتجين، غير أن هذا الانتفاع الدائم يجب أن يضمن استغلال الأراضي الزراعية بشكل جيد والمحافظة عليها وعلى طابعها الفلاحي وعدم السماح بإهمال المساحات الزراعية مثل ما حدث في الأنظمة السابقة.

كما أن هذا القانون ينص على ضرورة أن تستغل الأراضي المتنازل عنها للفلاحين بشكل جماعي حسب حصص متساوية بين كل عضو من أعضاء الجماعات المشتركين بصفة حرة . ولا يجوز لأي منتج الحصول على أكثر من حصة واحدة ولا الانضمام إلى أكثر من جماعة، حيث تكون حصة كل عضو غير قابلة للتنازل خلال خمس السنوات الأولى (ما عدا في حالة الوفاة) على أن يتم التنازل فيها فقط لصالح الفلاحين المنشغلين في القطاع الزراعي.

ثانيا: أهداف القانون87-19

إن القانون 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، يرمي إلى إحداث تغيير جذري على المستوى البنيوي للقطاع الفلاحي، وذلك قصد عصرنة هذا القطاع وجعله يتماشى والتحديات الراهنة خاصة منها ما يتعلق بضمان الحاجيات الغذائية للسكان.

وحتى يمكن الوصول إلى ذلك جاء قانون 87-19 يهدف إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

1) ضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية والتخلي عن الأسلوب المركزي في تسيير القطاع الزراعي.

2) إقامة علاقة مباشرة بين دخل العمال في القطاع الزراعي وإنتاجية المستثمرة، ولم يعد الفلاح أجيرا وإنما يجازى حسب مساهمته في إنتاج المزرعة.

3) تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الأراضي وإعطائهم حرية التصرف والتسيير لأنهم في الأخير يتحملون نتائج قراراتهم ما دامت الدولة تخلت عن هذه الأراضي.

4) ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا أمثلا، حيث ظل هذا القطاع ولمدة طويلة يعاني من بقاء مساحات صالحة للزراعة غير مستغلة نتيجة التنظيمات السابقة.

5) رفع الإنتاج والإنتاجية بهدف تلبية الحاجيات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني.

[1] حوشين كمال، مرجع سبق ذكره، ص 164.

6) تحقيق التنمية الشاملة وضمان مسار وحدوي للتنمية الفلاحية.

ثالثا: تقييم عملية إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية

لقد أدت عملية إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية وفق آليات قانون87-19 إلى[1]:

تكوين مستثمرات فلاحية جماعية وفردية من خلال تجزئة المزارع الاشتراكية إذ بلغ عدد المستثمرات الفلاحية 19.108 مستثمرة فلاحية جماعية إلى غاية 30 أفريل 1988 تربعت على مساحة إجمالية قدرت ب 1.813.964 هكتار، وقد بلغ عدد المستفيدين 136.670 شخصا، أما عدد المستثمرات الفلاحية الفردية فقد بلغ 1.462 مستثمرة، وحسب هذه المعطيات نستخلص أن قانون 87-19ق وفق إلى حد ما في تقليص المساحة الفلاحية إذ بلغ متوسط مساحة المستثمرة الجماعية الواحدة حوالي 95 هكتار بعدما كانت في المزارع الفلاحية الاشتراكية تتراوح بين 700 و800 هكتار.

ولقد تطور عدد المستثمرات الفلاحية مع نهاية 1993 ليبلغ 51.762 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية موزعة على مساحة إجمالية تقدر ب 2.59.348 هكتار[2]، من خلال هذه الإصلاحات ندرك مدى نجاح هذا الإصلاح في القضاء على المساحات الكبيرة إذ تم تحويل حوالي 3.429 مزرعة فلاحية اشتراكية إلى 51.762 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية مع الأخذ بعين الاعتبار المزارع التي لم تصلها عملية إعادة التنظيم بعد.

بموجب قانون 87-19 تم إنشاء نوع جديد من المستثمرات الفلاحية لم يعرفه القطاع الفلاحي سابقا، وهي المستثمرات الفلاحية العائلية وهذا تبعا للحرية التي يعطيها القانون لأعضاء المستثمرة في اختيار بعضهم ، وهذا قد يطرح مشكلا من ناحية التسيير والتحكم في المستثمرة ، وقد بينت التحقيقات التي قامت بها وزارة الفلاحة بأنه وصل متوسط المساحة الزراعية للمستثمرات الفردية إلى 13هكتار.

ارتفاع مساحة أراضي القطاع الخاص على مساحة أراضي القطاع العام، حيث انخفضت هذه الأخيرة بحوالي 100 هكتار، بينما أصبح القطاع الخاص يستحوذ على مساحة تتجاوز نسبة 60 بالمائة من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة.

قدر في سنة 1995 عدد المزارع النموذجية ب 165 مزرعة التي تشغل نسبة ضئيلة جدا من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة والمقدرة بـــ1،8بالمائة، وهذا يقودنا إلى القول بأن مصير تنمية وتطوير القطاع الزراعي أصبح بين القطاع الخاص ، وما بقي للدولة إلا الإشراف العام والتوجيه عن بعد .

---

[1] المرجع نفسه، ص 172.

[2] رابح زبيري، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 1996، ص 40.

وباعتبار أن إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية كغيرها من الإصلاحات التي باشرتها الدولة في القطاع الزراعي فإنها لا تخلو من بعض السلبيات التي حالت دون تحقيق الأه داف المنتظرة وتندرج أهمها فيما يلي[1]:

أ – تكوين مستثمرات فلاحية متباينة من حيث المساحة ونوعية الأراضي، بالإضافة إلى اختلاف مستوى التأهيل لأعضاء المستثمرة الفلاحية، إذ تعطي المادة العاشرة من القانون 87-19 الأولوية للعمال الدائمين.

ب –عدم احترام بنود المادة الثالثة من القانون، إذ تحث على تشكيل مستثمرات فلاحية متجانسة تتطابق مساحتها مع عدد المنتجين الذين تتألف منها الجماعة وقدرتهم على العمل، ومع مناهج الإنتاج المتوفرة وقدرات الأراضي، حيث أفضى القانون على تكوين مستثمرات غير متجانسة أو فردية تتجاوز مساحتها قدرات أعضاءها، كما أنه بموجب هذا القانون تم تكوين مستثمرات فلاحية دون عتاد.

ت –حيث تم إحصاء 128.000 هكتار من الأراضي الموزعة التي بقيت دون استغلال على مستوى 28 ولاية بسبب نقص الإمكانيات، مما أسفر على ظهور العديد من عمليات التنازل عن تلك المستثمرات

وفي هذا الصدد أفاد تقرير عن وزارة الفلاحة بأنه تم إحصاء 1671 حالة تنازل على المستوى الوطني في نهاية سنة 1988.

د –الحرية والاستقلالية المعطاة بموجب هذا القانون في تكوين وتسيير وإدارة المستثمرات الفلاحية، أدت بهذه المستثمرات إلى التخلي عن تطبيق المخطط الزراعي من جهة ومن جهة ثانية ا لتخلي عن استعمال معايير مدخلات الإنتاج التي كان معمول بها في الفترات السابقة.

ذ –غياب الحرية والاستقلالية في تكوين هذه المستثمرات الفلاحية التي نص عليها القانون (المادة 43 من القانون رقم 87-19) .

ر –غياب مخطط لتأطير وتكوين قوة العمل في القطاع الفلاحي لأن قانون87-19 لا يعترف بالعقود التكوينية التي تربط الطلبة المكونين في منظومة التكوين الفلاحي بوزارة الفلاحة.

ز –إلغاء الدورات التدريبية والتكوينية الإلزامية التي كان معمول بها قبل صدور قانون87-19، إذ لا نجد أية مادة فيه تلزم أعضاء المستثمرات الفلاحية الجماعية أو الفردية بتحديد فترات تدريبية.

س –تساوي الإطارات والعمال أمام القانون 87-19 من حيث الحقوق والواجبات إذ يسمح هذا القانون لإطارات المصالح الفلاحية بالانخراط في المستثمرات الفلاحية إلى جانب العمال الفلاحين مما جعل أعضاء المستثمرة ينقسمون إلى رؤساء ومرؤوسين.

ش –عدم استفادة نسبة كبيرة من المستثمرات الفلاحية الجماعية أو الفردية المكونة في إطار قانون 87-19 من العقود الإدارية التي تثبت امتلاكهم لحق الانتفاع الدائم لأصحابها على تلك الأراضي طبقا لما تنص عليه المادة 13 و14، وهذا بدوره كان يمثل عائقا كبيرا يعترض استمرار وتطور المستثمرات الفلاحية.

[1] حوشين كمال، مرجع سبق ذكره، ص180-187.

ص –الاستفادة غير الشرعية من تكوين مستثمرات فلاحية وفي هذا الصدد قد تم خرق للقانون في مادته العاشرة، إذ حددت الأشخاص الذين يشملهم القانون لكن بشكل غير دقيق مما نتج عنه وود العديد من الثغرات استغلتها الجهات المكلفة بعملية التوزيع.

ض –قابلية حصص أعضاء المستثمرة الفلاحية الجماعية للتنازل أو النقل طبقا بما تنص عليه المادة 23، وهذا فتح الباب واسعا خاصة في الآونة الأخيرة أمام مافيا العقار.

الفرع الثاني: قانون رقم 90-25

عاش القطاع الزراعي الجزائري العديد من التجارب التي كان لها أثر سلبي على تطور القطاع ، ونظرا لسلبيات ونقائص القانون رقم 87-19 التي لم تسمح ببلوغ الأهداف المرجوة، ومن أجل تدارك تلك الثغرات جاء قانون رقم 90-25 المتضمن التوجيه العقاري.

أولا: دوافع قانون التوجيه العقاري

إن قانون 90-25 المتضمن التوجيه العقاري، جاء إثر النتائج السلبية التي تم تحق يقها بعد سنتين من إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية من خلال القانون 87-19، وتتمثل أهم الدوافع التي أدت بالسلطة إلى مباشرة هذا الإصلاح الجزئي والمتمم لإصلاح 87-19 فيما يلي[1]:

أ – بقاء العديد من المساحات الزراعية دون استغلال غير كامل بسبب الإهمال واللامبالاة من طرف المستفيدين من المستثمرات الفلاحية.

ب –عدم تحقيق قانون 87-19 معظم الأهداف التي سطرتها الدولة عند إصدارها لهذا القانون إذ بقيت عبارة عن مساعي بعيدة المنال عن الزراعة الجزائرية.

ت –الفهم الخاطئ للمستفيدين لنص المادة 43 والمتعلق بمفهوم الحرية واستخدامها.

ث –عدم الـتزام مصالح الفلاحة بتطبيق نص المادة 43، إذ حدثت العديد من التجاوزات التي كانت في شكل تدخلات مباشرة وغير مباشرة في تكوين وإدارة المستثمرات الفلاحية.

ج –التقسيمات غير الرسمية للمستثمرات الفلاحية الجماعية التي أدت إلى تجزئة العقار الفلاحي إلى مساحات صغيرة وصلت إلى أقل من 10 هكتار وهذا كان عائقا أمام الزراعات الإستراتيجية التي تتطلب مساحات متوسطة وكبيرة.

ثانيا: أهداف قانون التوجيه العقاري

المتأمل لمضمون هذا القانون يدرك أنه يهدف إلى تحقيق الغايات التالية[2]:

أ – تحديد وتضييق الأملاك العقارية العمومية والخاصة وضبط إجراءات استغلالها والتعامل معها.

---

[1] المرجع نفسه، ص 189.

[2] المرجع نفسه، ص 190-192.

ب –حماية المستثمرات الفلاحية الواقعة في أراضي خصبة جدا أو خصبة ولا يسمح بالبناء عليها بعد الحصول على رخصة حسب الشروط التي تحددها الأحكام التشريعية المتعلقة بالتعمير وحق البناء.

ت –وقف عمليات تحويل الأراضي الزراعية عن طابعها الفلاحي، إذ توكل هذه المهمة للقانون حيث يكون الوحيد الذي يرخص تحويل الأراضي الفلاحية إلى صنف الأراضي القابلة للتعمير[1].

ث –وضع جميع الأراضي الفلاحية حيز الاستغلال وضمان الاستثمار الفعلي والمباشر فيها نظرا لأهمية الأرض ومكانتها بالنسبة للقطاع الزراعي.

يتوجب على كل مالك لعقار استغلال أرضه . إذ يعد هذا القانون الأراضي الزراعية غير المستثمرة على أنها "كل قطعة أرض فلاحية بشهرة علنية أنها لم تستغل استغلالا فعليا مدة موسمين فلاحين متعاقبين على الأقل"[2].

تجسيدا لهذا القانون قام المشرع الجزائري بإدراج إجراء قانوني ذو بيعة جزائية، إذ أنه إذا ثبت عدم استثمار أرض فلاحية ينذر صاحبها حتى يقوم باستثمارها، في حالة بقاء هذه الأرض دون استثمار لمدة سنة واحدة تتدخل الهيئات العمومية الممثلة للدولة بالإجراءات التالية:

1 -وضع الأرض حيز الاستثمار لحساب وعلى نفقة المالك أو الحائز الظاهر إذا كان المالك الحقيقي غير معروف.

2 -أو عرض الأرض للتأجير.

3 -أو بيعها إذا كانت خصبة جدا أو خصبة.

ج –إعادة النظر فيما تم القضاء به من خلال التنظيمات السابقة خاصة تلك المتعلقة بتأميم أراضي الخواص بموجب قانون الثورة الزراعية أو الأراضي المتبرع بها للدولة.

ثالثا: مضمون قانون التوجيه العقاري

إن القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، يتضمن التوجيه العقاري حيث ينصب مضمون هذا القانون بالدرجة الأولى على تحديد مفهوم الأملاك العقارية الذي ظل غامضا طيلة الفترات السابقة.

فالأملاك العقارية في مفهوم هذا القانون هي كل الأراضي والثروات العقارية غير المبنية [3]. وجاء هذا التحديد بناءا على سياسات التعمير العمومية والخاصة التي مست العقار الفلاحي حيث تم التلاعب بمفهوم الأملاك العقارية وفق أساليب مختلفة.

كما أن هذا القانون يحدد القوام التقني والنظام القانوني للأملاك العقارية وأدوات تدخل الدولة والجماعات والهيئات العمومية[4]، إذ أول مرة يصدر قانون بهذه الكيفية الذي من خلاله يتم تحديد نوع وطبيعة الأراضي التي

---

[1] المادة 36 من القانون 90-25.

[2] المادة 49 من القانون 90-25.

[3] المادة 2 من القانون 90-25.

[4] المادة01 من القانون 90-25.

تكون للأملاك العقارية[1]،كما يتضمن تحديد تصنيف الأراضي إلى أراضي خصبة جدا وأراضي خصبة ومتوسطة الخصوبة وضعيفة الخصوبة [2]، ولقد جاء هذ ا التحديد الدقيق أصناف الأراضي بناءا على ضوابط تخص التربة والمناخ والسقي حيث كانت تلك المعايير غير معمول بها سابقا.

وبالإضافة إلى الأراضي الفلاحية وذات الوجهة الفلاحية تضمن أيضا تحديد:

1) الأراضي الرعوية والأراضي ذات الوجهة الرعوية.

2) الأراضي الغابية والأراضي ذات الوجهة الغابية.

3) المساحات الحلفائية.

4) الأراضي الصحراوية.

5) الأراضي العامرة والأراضي القابلة للتعمير.

إذ عرفت هذه الأخيرة تعسفا كبيرا في فترة الثمانينات حيث ازداد زحف الاسمنت على الأراضي الصالحة للزراعة في غياب مقاييس تحدد الأراضي العامرة والقابلة للتعمير.

ويضاف إلى ما سبق المساحات والمواقع المحمية، الأملاك الوطنية، الأملاك الخاصة والأملاك الوقفية.

كما ينبغي الإشارة إلى أهم إجراء تضمنه قانون 90-25 المتضمن التوجيه العقاري والمتمثل في إلغاء قانون الثورة الزراعية.

رابعا: تقييم قانون التوجيه العقاري

إن قانون التوجيه العقاري باعتباره قانون متم لقانون 87-19 المتضمن إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية، فهو جاء من أجل القضاء على الثغرات التي تضمنها.

في مجال النتائج المحققة فإن القانون في أغلب إجراءاته بقي عبارة عن حبر على ورق باستثناء إجراء الأراضي المؤممة الذي أثار العديد من المشاكل ، حيث شمل القانون استرجاع الكثير من أراضي المالكين، فحسب معطيات وزارة الفلاحة فإن 98بالمائة من الحالات وذلك بعدد 22.366 مالك استعادوا ملكية أراضيهم، كما أن الإحصائيات تشير إلى أن الأراضي المؤممة التي تطالب أصحابها باستعادتها لا تساوي سوى 6 بالمائة من المساحة الصالحة للزراعة على المستوى الوطني، وهذه النسبة ضئيلة تؤكد أن عملية التأميم لم تطبق بكيفية عادلة على جميع أراضي الخواص.

وتضاف إلى تلك النتيجة نتيجة أخرى تتمثل في كون أن هذا القانون حقق نوعاما توسعا في توزيع الاستفادة من شهادة الحيازة التي لم تطبق كثيرا من خلال قانون 87-19، والجدير بالذكر أنه وإلى غاية 30 جوان من سنة 1994 لوحظ بقاء 13.262مستثمرة لم تستلم عقودها، وهي تمثل نسبة 26،5 بالمائة من العدد الإجمالي للمستثمرات.

---

[1] حوشين كمال، مرجع سبق ذكره، ص193-195.

[2] المواد 4، 5، 6، من القانون 90-25.

وبما أن قانون 90-25 كغيره من القوانين التي تداولت، فإنه لم يخلو من بعض السل بيات والتي نذكر أهمها فيما يلي[1]:

إن عملية رد الأراضي المؤممة لأصحابها المطبقة بموجب المادة 76 من القانون 90-25 طرحت العديد من المشاكل كون هذا الإجراء من ناحية القانون إجراء جزئي إذ شملت عملية الاسترجاع فقط الأراضي المؤممة و لم تشمل الأراضي المتبرع بها في إطار قانون الثورة الزراعية، كما أن عملية استرجاع ارتبطت بعملية تعويض الملاك من جهة على السنوات التي حرموا فيها من استغلال أراضيهم ومن جهة أخرى تعويض المستفيدين عن التنازل لصالح الملاك الأصليين، غير أن المبالغ لم تكن محددة في هذا القانون وتم تحديدها بمرسوم تنفيذي فيما بعد تحت رقم 06/92 المؤرخ في 1994/01/04 حيث يحدد التعويض على أساس معايير مالية وزمنية كمدة الاستغلال الفعلي ومميزات الأرض.

الفرع الثالث: القانون رقم 03-10

القانون رقم 03-10 المؤرخ في 15أوت 2010 المحدد لشروط وطرق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة الصادر في الجريدة الرسمية رقم 46، يعتبر هذا القانون امتدادا لقانون الفلاحة التوجيهي 2007، المحدد لمدة استغلال الأراضي بـــ 40 سنة قابلة للتجديد.

هذا القانون خاص بالأراضي التابعة لأملاك الدولة التي حددها قانون 1987أو التي تبلغ مساحتها 5.2 مليون ه كتار موزعة على 100000 مستثمرة فلاحية و218000 مستغل.

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه التمويل والعقار الفلاحي في الجزائر

مازالت الزراعة في الجزائر تواجه عديد العوائق والحواجز التي تقف عائقا في تطورها، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب أي العوائق التي تواجه التمويل الفلاحي والتي تواجه العقار الفلاحي.

الفرع الأول: المشاكل التي تواجه التمويل الفلاحي

مشكل التمويل الفلاحي؛ إن التمويل الفلاحي لا تحكمه قوانين تحميه كغيره من التمويل و ذلك راجع لطبيعة العملية الإنتاجية الفلاحية، حيث أنه هناك عوامل مؤثرة داخلية، و خصائ ص بيولوجية تتحكم في نمو المحاصيل الزراعية و نوعيتها و إمكانياتها الإنتاجية و أطوارها، و يمكن حصر هذه المخاطر في الرقاط التالية:

1. طول الفترة الإنتاجية.
2. تعرض الإنتاج الفلاحي لقساوة الطبيعة كالجفاف، سقوط الصقيع و الضباب.
3. عدم التحكم في المر دودية الإنتاجية حيث تبقى مرهونة بما تدره الأرض.
4. عدم وفاء المستثمر الفلاحي بالتزاماته تجاه المؤسسات المقرضة مما يدفع بها لعدم تمويله مستقبلا و ذلك لعدم تسديده المستحقات التي عليه . وهذا العنصر يعتبر من أهم مشاكل التمويل التي تعاني منها الجهات المقرضة

[1] حوشين كمال، مرجع سبق ذكره، ص 197.

سواء بنوك أو صناديق، حيث أن الفلاحين يعتبرون تلك الأموال كأنها هبة قدمت لهم هذا ما أدى إلى تفاقم هذه الديون لتبلغ 63 مليار دينار جزائري.

5. الرقابة غير المستدامة للفلاح تؤدي إلى استغلال القرض من طرف المستثمر الفلاحي.

6. قلة مصادر القوة العاملة الزراعية و أهمها نسبة السكان الزراعيين الذين هم في سن العمل.

7. غياب الشفافية في توزيع هذه القروض، وهذا راجع بدوره إلى الفساد الإداري، ضعف التسيير والرقابة بالإضافة إلى تفشي الرشوة.

8. عادة ما تتعرض أموال الدعم للتبديد وتحويلها من الأغراض والمشاريع التي قدمت من أجلها، مما يؤثر حتما على نتائج المخطط من حيث الإنتاج، ولقد اكتشفت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية استفادة بعض الفلاحين المزيفين، حيث تم إحصاء 11 ألف فلاح مزيف من ضمن 700 ألف فلاح يحمل بطاقة تثبت ذلك، وبالتالي هذا يكشف لنا تورط الغرف الفلاحية المسؤولة عن إصدار هذا النوع من البطاقات[1].

الفرع الثاني: المشاكل التي تواجه العقار الفلاحي

تتمثل أهم الصعوبات التي تواجه العقار الفلاحي الخاص فيما يلي[2]:

1 -مشكلة الميراث، حيث هناك مساحات زراعية غير مستغلة من قبل أصحابها بسبب عدم اتفاق الورثة على توزيعها، كما أن هناك ورثة توفوا و لم يحصلوا على أراضيهم مما يصعب إمكانية توريث تلك الأراضي.

2 -انعدام عقود الملكية لبعض أراضي القطاع الخاص، بسبب قدم تلك الملكيات حيث هناك ملكيات هامة غير معروفة لدى أصحابها.

3 -تجزئة أراضي القطاع الخاص إلى ملكيات صغيرة بين أفراد العائلة جعلها غير قابلة لزراعة المنتوجات الإستراتيجية كالحبوب بمختلف أنواعها وبعض الخضروات.

4 -عدم استخدام المكننة الزراعية الحديثة بسبب صغر المساحة من جهة ومن جهة ثانية بسبب ارتفاع تكاليفها مقارنة بالعائد المتحصل عليه منها.

5 -تفشي ظاهرة بيع أراضي القطاع الخاص، خاصة في ظل ارتفاع أسعار العقار وطغيان الجانب المادي على الأفراد ه ذا من جهة ومن جهة ثانية أن أصحاب هذه الأراضي تحصلوا عليها عن طريق الميراث، فهم لم يتعبوا و لم يكافحوا من اجل اكتسابها، الشيء الذي يجعل من السهل التخلي عنها.

6 -تحويل الأراضي الزراعية الخاصة إلى بنايات ومتاجر وأماكن لممارسة أنشطة صناعية وتجارية.

7 -وجود أراضي غير مستغلة بسبب بعدها عن أصحابها، فهي توجد في مناطق خارجة عن منطقة أصحابها.

8 -عدم استغلال الأراضي الزراعية وتحويلها عن طبيعتها أو بيعها نتيجة أن أصحابها ليست لهم علاقة بالنشاط الزراعي، فهم لا يمارسوا مهنة الفلاحة.

---

[1] جرمولي مليكة، مرجع سبق ذكره، ص155.

[2] حوشين كمال، مرجع سبق ذكره، ص 204-205.

المبحث الثاني: النتائج على مستوى الإنتاج الزراعي

تسعى السياسات الزراعية دائما لرفع وزيادة الإنتاج الزراعي، إذ يعتبر هذا الأخير أحد أهم أهدافها، وكلما ارتفعت نسبته نستطيع الحكم على السياسة الزراعية بنجاحها والعكس صحيح، فالإنتاج الزراعي مؤشر هام لنجاح أو فشل السياسات الزراعية.

المطلب الأول: الإنتاج النباتي وموارده الطبيعية

الفرع الأول: الموارد الأرضية والمائية

قبل التطرق للإنتاج الزراعي سوف نحاول معرفة ما مدى تطور الأراضي الصالحة للزراعية، لأن الأرض والمياه تعتبر من بين أهم العوامل التي تؤثر على الإنتاج الزراعي بصفة عامة و الإنتاج النباتي بصفة خاصة.

أولا: تطور الأراضي الزراعية في الجزائر

جدول رقم (3–10): تطور الأراضي الزراعية والأراضي الزراعية المستغلة في الجزائر

الوحدة: هكتار

السنوات	مجموع الأراضي الزراعية SAT	الأراضي الزراعة المستغلة SAU
2009	42.466.920	8.423.340
2008	42.435.990	8.424.760
2007	42.448.840	8.414.670
2006	42.367.890	8.403.570
2005	42.380.630	8.389.640
2004	42.209.600	8.321.680
2003	40.817.940	8.270.390
2002	40.735.920	8.222.690
2001	40.983.840	8.193.740
2000	40.888.100	8.227.440
1999	40.732.520	8.226.900

Source: MADR, 2010.

نلاحظ من الجدول أن مجموع المساحة الصالحة للزراعية بلغت عام 1999 حوالي 40.732.520 هكتار أي ما نسبته 17بالمائة من المساحة الإجمالية، في حين بلغت مساحة الأراضي الزراعية المستغلة لنفس السنة 8.226.900 هكتار وهو ما يمثل 20.2 بالمائة من المساحة الصالحة للزراعية، لتصل المساحة الصالحة للزراعة عام 2009 إلى 42.466.920 هكتار أي 17.8بالمائة من المساحة الإجمالية، أما مساحة الأراضي الزراعية المستغلة

فبلغت لنفس السنة 8.423.340 هكتار وهو ما يعادل 19.8بالمائة من المساحة الصالحة للزراعة ، فخلال عشرة سنوات الأخيرة زادت المساحة الصالحة للزراعة بـــ1.870.580 هكتار، أما المساحة الزراعية المستغلة فقد زادت خلال نفس الفترة (1999-2009) بـــ19644 هكتار فقط وهي نسبة ضئيلة بحاجة إلى بذل المزيد من المجهودات.

أما نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في نقصان مستمر وذلك راجع إلى زيادة النمو الديمغرافي الذي يقابله استقرار أو زيادة مساحة الأراضي الزراعية بنسب ضئيلة، حيث كانت 0.30 هكتار في سنة 1994، لتتواصل في التراجع ليصل نصيب الفرد سنة 2000 حوالي 0.20 هكتار للفرد فقط، لكن في سنة 2007 تحقق زيادة ضئيلة لترتفع حصة الفرد إلى 0.24 هكتار.

ثانيا: الأثر على كفاءة استخدام الموارد الطبيعية

نظرا لقلة الموارد الطبيعية لاسيما الأراضي والمياه في الجزائر، فمن المهم بالنسبة للسياسات الزراعية التركيز على كفاءة استخدام هذه الموارد في إطار تنموي شامل خاصة وأن عنصر رأس المال يمكن تدبيره وهو متوافر بما أن الجزائر بلد نفطي، وفي إطار هذا التحليل تم أخذ بعض المؤشرات لقياس أثر السياسات على كفاءة استخدام الأرض والمياه.

أ – تطور استخدام الأراضي

الجدول الموالي يوضح تطور استخدام الأراضي في الجزائر خلال الفترة 2007 -2008.

جدول رقم (3–11): تطور استخدام الأراضي في الجزائر خلال الفترة 2007–2008

الوحدة:1000 هكتار

مساحة المحاصيل المستديمة				مساحة المحاصيل الموسمية			
2007		2008		2007		2008	
المطرية	المروية	المطرية	المروية	المطرية	المروية	المطرية	المروية
515.57	430.56	511.00	424.49	3491.31	404.22	3494.74	431.23

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 29، "بيانات غير منشورة "،جامعة الدول العربية، الخرطوم،2009، ص9-10.

كما تشير الأرقام المبينة في الجدول فإن مساحة المحاصيل المستديمة انخفضت من 946.13 ألف هكتار عام 2007 إلى 935.49 عام 2008، في المقابل زادت مس احة المحاصيل الموسمية من 3895.53 ألف هكتار عام 2007 إلى 3925.97 ألف هكتار عام 2008.

أما فيما يخص تطور مساحات الأراضي المروية هي الأخرى في تطور وتحسن مستمر كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (3-12): تطور مساحات الأراضي المسقية خلال الفترة 2000-2007

الوحدة: الهكتار

السنوات	المساحة الإجمالية المروية (المسقية)
2000	350000
2001	617427
2002	644978
2003	722320
2004	793334
2005	825206
2006	931081
2007	1000112

المصدر: أحمد جميل، ميلود وعيل، مداخلة بعنوان : "آثار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR على التنمية الريفية"، **الملتقى الوطني واقع وآفاق التنمية الريفية في الجزائر**، الاغواط، 27-28 أكتوبر 2009، ص9.

نلاحظ أن المساحة المروية في تحسن مستمر، إذ أن مساحتها ترتفع من سنة لأخرى لتبلغ مساحتها سنة 2007 حوالي 1.000112 هكتار بعدما كانت في سنة 2000 حوالي 350000 هكتار فقط، أي خلال سبع سنوات زادت المساحات المروية بـــ 650112 هكتار.

أما أنظمة السقي بالتقطير في بداية تطبيقها قدرت مساحتها بـــ 177.300 هكتار وتطورت المساحة المسقية بالتقطير كما يلي:

-في نهاية سنة 2006: 186.100 هكتار.

-في طريق الإنجاز: 102.800 هكتار.

هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3–13): تطور مساحة الأراضي المسقية بنظام التقطير

الوحدة: هكتار

جهود 20000/1999	التشبيت المنجز سنة 2006	التشبيتات المنجزة خلال الفترة 2006/2000	جهود نهاية سنة 2006	في طريق الانجاز
8.800	24.200	177.200	186.000	102.800

المصدر: أحمد مدني، عبد القادر مطاي، دور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دعم التنمية المحلية، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الأول ح ول التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق المركز الجامعي برج بوعريريج، 14–15 أفريل 2008، ص7.

ولتدعيم أكبر ومتواصل لحماية الموارد الفلاحية، تم في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية القيام بمجموعة من العمليات الهامة يلخصها الجدول الموالي:

جدول رقم (3–14): بوضح أهم العمليات لحماية الموارد الفلاحية

الوحدة: الهكتار

العمليات	سنة 2005	سنة 2006	إجمالي الفترة 2000–2006
الحماية ضد المخاطر (التصحر، الانجراف...)	2.456.260	2.752.000	2.752.000
الغرس الرعوي	33.984	29.300	193.500
أعمال الغابات	29.888	33.197	190.031
التحسين العقاري	6.672	4.505	28.825

المصدر: أحمد مدني، عبد القادر مطاي، مرجع سبق ذكره، ص9.

ب – الموارد المائية

تعاني الجزائر من قلة الموارد المائية، نظرا لوقوع أغلب أراضيها في المناطق الشبه الجافة والجافة ما يعني سيادة المناخ الشبه الصحراوي والصحراوي والذي من سماته الأساسية الجفاف.

جدول رقم (3–15): كفاءة استخدام المياه في الشرب والري في الجزائر (%)

الدولة	كفاءة مياه الشرب		كفاءة الري		الكفاءة الكلية	
	1995	2005	1995	2005	1995	2005
الجزائر	40	50	36	36	37	40

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية:دراسة شاملة لتوثيق البيانات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة ، الخرطوم،2010، ص141.

بلغت نسبة كفاءة استخدام المياه في الشرب 50بالمائة عام 2005 مقارنة ب 40 بالمائة في عام 1995 وبذلك فإن كفاءة استخدام المياه في الشرب في تحسن وحققت بذلك زيادة قدرت ب 10بالمائة، لكن نسبة كفاءة الري بقيت ثابتة في نسبة مقدرة ب 36بالمائة، بصفة عامة فأن الكفاءة الكلية حققت ارتفاع مقدر ب 3بالمائة.

جدول رقم (3–16): نصيب المتر المكعب من المياه من الناتج الزراعي في الجزائر عام2006

	كمية المياه (متر مكعب)	الناتج الزراعي (مليون دولار)	نصيب المتر المكعب المائي من الناتج الزراعي الإجمالي (دولار)
الجزائر	4988.7	8812	1.766

المصدر:صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2010، ص 142.

يتبين لنا من الجدول أن نصيب المتر المكعب المائي من الناتج الزراعي الإجمالي جد ضئيلة ومنخفضة بحيث لا تزيد عن 1.766 دولار فقط للمتر مكعب عام 2006.

في حين بلغت حصة المياه المخصصة لعملية الري للهكتار الواحد من الأراضي الفلاحية 2261 متر مكعب في عام 2005.

الفرع الثاني: الإنتاج النباتي

أولا: الأثر على التركيب المحصولي

نقصد بها تطور أو نقص المساحة المحصولية للمنتوجات الزراعية، والجدول الموالي يوضح المساحة المحصولية خلال الفترة الممتدة مابين 1999 و2009.

الجدول رقم (3–17): التغيرات في التركيب المحصولي للإنتاج النباتي على مستوى الجزائر خلال الفترة 1999–2009

الوحدة: هكتار

السنوات	الحبوب الشتوية	الحبوب الصيفية	المحاصيل العلفية	البقول	المحاصيل الصناعية	الخضر
2009	3.175.919	229	685.580	67.448	21.219	393.594
2008	1.484.843	395	760.617	61.211	27.468	363.549
2007	2.873.219	394	721.554	63.510	20.590	354.093
2006	2.671.140	811	777.542	66.866	20.555	372.096
2005	2.349.619	709	628.889	69.240	31.274	363.030
2004	3.000.000	410	637.223	72.063	39.164	345.558
2003	2.900.820	570	571.810	68.010	37.920	320.100
2002	1.844.460	450	401.310	62.160	35.720	290.690
2001	2.401.800	600	386.210	59.470	35.760	277.400
2000	1.056.860	550	479.380	63.140	39.550	174.930
1999	1.888.350	260	537.980	72.410	47.700	275.450

Source: ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles, 1999-2010.

الملاحظ من الجدول هو أن الأراضي المخصصة للحبوب الشتوية في تطور مستمر، إذ وصلت إلى 3.175.919 هكتار سنة 2009 بعدما كانت في سنة 1999 حوالي 1.888.350 هكتار، وهذا يدل على أن الأراضي المخصصة للحبوب الشتوية تضاعفت مساحتها إلى ضعفين تقريبا خلال العشرية الأخيرة ، وما قيل عن الحبوب الشتوية يقال عن المحاصيل العلفية والخضروات.

أما فيما يخص الحبوب الصيفية فتتميز الأراضي المخصص لها بالتذبذب من سنة لأخرى، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2006 بـــ811 هكتار لتنخفض إلى 229 هكتار سنة 2009، كذلك هو الحال بالنسبة للبقول والمحاصيل الصناعية .

يرجع سبب هذا الانخفاض إلى السياسة الزراعية الجديدة المتبعة في هذه المرحلة، فالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية غير برنامج تحويل نظام الإنتاج من زراعة الحبوب وتربي ة المواشي إلى غرس الأشجار المثمرة وذلك يهدف إلى التخلص من قيد الظروف الطبيعية الصعبة ، كما نعلم أن الزراعة في الجزائر لا تزال تحت رحمة الظروف الطبيعية وبالتالي خاضعة لها وهو ما يفسر تذبذب الإنتاج الزراعي من فترة لأخرى.

جدول رقم (3–18): تطور الأراضي المخصصة للفواكه 1999 إلى 2009

الوحدة: هكتار

السنوات	الزيتون	الفواكه ذات النواة	التين	الحمضيات	أشجار النخيل	الكروم
2009	-	263.332	-	63.589	-	82.184
2008	-	268.033	-	64.016	-	86.665
2007	-	279.752	-	63.296	-	91.930
2006	263.352	162.796	49.859	45.859	154.372	75.187
2005	239.352	140.044	46.592	43.995	147.906	69.633
2004	226.337	120.402	45.920	43.560	136.774	62.532
2003	209.730	111.300	44.030	42.942	128.800	60.465
2002	190.550	101.430	39.830	42.250	120.830	54.160
2001	177.220	97.620	38.070	41.680	104.390	51.450
2000	168.080	95.120	36.000	41.380	101.820	51.010
1999	165.600	94.090	35.730	40.780	100.120	50.650

Source: ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles, 1999-2010.

والملاحظ في تطور الأراضي المخصصة للفواكه أن مساحة كل المح اصيل في تطور مستمر من سنة لأخرى، وهذا راجع (كما سبق وقلنا) إلى السياسة المتبعة خلال هذه الفترة، التي تشجع غرس الأشجار المثمرة ، فمثلا

كانت تبلغ مساحة الأراضي المخصصة للكروم سنة 1999 حوالي 50.650 هكتار لترتفع إلى 82.184 هكتار سنة 2009، وما قيل عن الكروم يقال على جميع الفواكه.

ثانيا: الأثر على الإنتاج الكلي

يعتبر أثر السياسات الزراعية على الإنتاج الكلي محصلة لأثرها على كل المساحات المحصولية من جانب والإنتاجية المحصولية من جانب آخر، ففي ما يتعلق بالمساحة المحصولية تعتبر بدورها محصلة لأثرين:

- الأول: هو التوسع الزراعي الأفقي الذي يسمح بزيادة المساحة المزروعة من المحاصيل المختلفة أفقيا.
- أما الثاني: فيتمثل في أثر السياسات على التركيب المحصولي والتغيرات فيه نتيجة للعوامل السعرية وغير السعرية.

جدول رقم (3–19): تطور الإنتاج النباتي من 1999 إلى 2010

الوحدة:قنطار

السنوات	الحبوب الشتوية	الحبوب الصيفية	المحاصيل العلفية	البقول	المحاصيل الصناعية	الخضر
2010	45.581.000	4.650	31.360.960	723.450	7.777.900	86.404.430
2009	61.227.000	9.632	30.373.045	642.890	3.999.863	72.912.950
2008	15.336.140	20.525	19.391.230	401.725	5.288.360	60.681.320
2007	35.978.580	40.490	23.832.100	500.830	2.688.920	55.242.790
2006	40.128.100	49.350	19.347.210	440.690	2.627.900	59.291.430
2005	35.250.465	23.870	19.500.000	471.060	5.246.015	59.265.500
2004	40.313.000	15.280	19.050.000	580.000	5.981.590	5.800.000
2003	42.643.740	15.880	12.845.770	577.480	4.440.490	49.088.610
2002	19.514.100	15.150	6.335.050	435.340	4.290.500	38.374.160
2001	26.575.280	16.420	8.080.000	384.360	4.749.210	33.622.030
2000	9.318.180	23.900	4.571.300	218.640	4.910.300	33.081.560
1999	20.200.000	5.910	8.820.470	394.650	6.075.970	33.158.300

Source: ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles, 1999-2010.

قفز إنتاج الحبوب الشتوية من 20.200.000 قنطار إلى 45.581.000 قنطار ما بين عامي 1999 و2010، أما إنتاج الحبوب الصيفية فسجلت انخفاض من 5.910 عام 1999 إلى 4.650 عام 2010، إذن إنتاج الحبوب في سنة 2010 بـــ 46 مليون قنطار بارتفاع قدر بـــ 5.4 مليون قنطار (+ 13بالمائة) مقارنة مع الأهداف المحددة في عقود النجاعة الخاصة بسنة 2010 والمقدرة بـــ40.5 مليون قنطار، 25 ولاية حققت نتائج

مرتفعة مع الأهداف المسطرة في عقود النجاعة المخصصة لهذه الولايات، وتعتبر الولايات الثلاث حسب الترتيب : معسكر، تيارت وقالمة الرائدة في إنتاج الحبوب[1].

وسجلت أعلى نسبة في إنتاج الحبوب في سنة 2009 وقدر الإنتاج خلال هذه السنة بحوالي 62 مليون قنطار، كما سجلت نفس السنة أعلى نسبة من حيث المساحة المزروعة ، ويمكن إرجاع أسباب هذا الارتفاع إلى عدة أسباب نذكر منها[2]:

-الجهود المبذولة من الجهاز الفني والاقتصادي الوطني.

-العوامل الطبيعية وبالأخص الأمطار وكمياتها الموسمية الكافية مع التوزيع المنتظم.

-كما لعبت الإمكانيات المسخرة من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لقطاع الحبوب دورا هاما.

-كما تبنت سياسة دعم المزارعين والتقليل من انشغالاتهم وتقديم التسهيلات اللازمة للنهوض بهذا القطاع الحيوي، حيث اتخذت الوزارة عدة تدابير وإجراءات منها:

- حث تعاونية الحبوب والبقوليات على توفير البذور والأسمدة وغيرها بالكمية والكيفية المطلوبتين طيلة الموسم الزراعي.
- تأجيل سداد قروض لدى تعاونية الحبوب والبقوليات للمزارعين الذين تضرروا من الجفاف في الموسم 2007-2008.
- وضع المصلحة تحت تصرف المنتجين خاصة على أن تشمل كلا من الديوان الو طني للحبوب وبنك التنمية الريفية والتأمين مما يمكن من الحصول على القرض لشراء الأسمدة.
- رفع المكافأة التحفيزية لمنتجي الحبوب.
- توفير التقانات الملائمة الحديثة القابلة للتطبيق من خلال المتابعة الفنية الفعلية التي تقدمها المعاهد الوطنية المختصصة لصالح القطاع.

في حين تضاعف إنتاج البقول من 394.650 قنطار عام 1999 إلى 723.450 قنطار عام 2010. أما إنتاج الخضار فتضاعف بحوالي 3 أضعاف ما بين 1999 و2010 فقد قفز إنتاجه من 33.158.300 قنطار إلى 86.404.430 قنطار.

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاجتماع ألتقييمي الفصلي للقطاع، 7 فيفري 2011، ص1.

[2] بهلول عبد المجيد، زيادة الإنتاجية والمساحات المزروعة بالحبوب في الجزائر موسم (2008-2009)، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية والزراعة، العدد 1 و2، 2009، ص 28.

المحاصيل الصناعية، فيما يخص الطماطم الصناعية قدر إنتاجها سنة 2010 بـ 7.6 مليون قنطار، أي بنمو قدر بـــ 2.4 مليون قنطار (+48بالمائة) مقارنة مع الأهداف المحددة في عقود النجاعة لسنة 2010 والمقدرة بـــ5.1 مليون قنطار، مقارنة مع الأهداف المسطرة في عقود النجاعة حققت كل من ولايات : سكيكدة، قالمة والطارف أكبر النتائج، أما بالنسبة للولايات التي لم تبلغ أهدافها نجد: سيدي بلعباس.

الخضروات، قدر إنتاج البطاطا بـــ 32.9 مليون قنطار أي بارتفاع قدره 7.9 مليون قنطار (+32بالمائة) مقارنة مع الأهداف المحددة في عقود النجاعة لسنة 2010 والمقدرة بـــ25 مليون قنطار، توجد 35 ولاية حققت نتائج مرتفعة مقارنة مع الأهداف المسطرة في عقود النجاعة الخاصة بهذه الولايات، 5 ولايات برزت بشكل واضح هي عين الدفلى، الوادي، البويرة، معسكر ومستغانم ، أما بالنسبة للولايات التي لم تبلغ أهدافها هناك 13ولاية خاصة منها ولايتي سيدي بلعباس وسوق أهراس[1].

جدول رقم (3–20): تطور إنتاج الفواكه من1999 إلى 2010 الوحدة: قنطار

السنوات	الزيتون	الفواكه ذات النواة	التين	الحمضيات	أشجار النخيل	الكروم
2010	3.112.520	12.330.600	1.237.630	7.881.110	6.447.410	5.605.620
2009	4.751.820	10.154.974	838.006	8.444.950	6.006.960	4.925.252
2008	2.540.670	9.226.510	787.350	6.973.665	5.527.650	4.019.915
2007	2.089.520	6.907.420	638.830	6.894.670	5.269.210	2.449.900
2006	2.647.330	9.809.810	919.270	6.803.450	4.921.880	3.980.180
2005	3.164.890	7.732.440	697.990	6.274.060	5.162.934	3.340.210
2004	4.688.000	6.190.600	649.400	6.091.110	4.426.000	2.839.000
2003	1.676.270	5.706.110	632.660	5.599.300	4.723.040	2.779.680
2002	1.919.260	5.031.490	606.940	5.194.590	4.184.270	2.343.970
2001	2.003.390	4.275.840	408.640	4.699.600	4.373.320	1.961.590
2000	2.171.120	3.980.110	543.260	4.326.350	3.656.160	2.038.010
1999	3.633.810	4.094.950	506.090	4.535.550	4.275.830	1.781.530

Source: ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles, 1999-2010.

من الجدول نلاحظ أن إنتاج الزيتون سجل انخفاضا طفيفا 3.633.810 قنطار عام 1999 إلى3.112.520 قنطار عام 2010، أما إنتاج الفواكه فتضاعف بحوالي ثلاثة أضعاف من 4.094.950 قنطار إلى 12.330.600 قنطار ما بين عامي 1999 و2010، أما الكروم فقد تضاعف إنتاجه بخمسة أضعاف فمن 1.781.530 قنطار عام 1999 إلى 5.605.620 عام 2010، كذلك سجل إنتاج كل من الحمضيات وأشجار النخيل ارتفاعا معتبرا خلال نفس الفترة.

فيما يخص التمور قدر إنتاجها سنة 2010 بـــ6.4 مليون قنطار بانخفاض قدر بـــ 53121 قنطار مقارنة مع الأهداف المحددة في عقود النجاعة، هناك 8 ولايات من بين 16 ولاية حققت نتائج مرتفعة مقارنة مع الأهداف

[1] المرجع نفسه، ص1.

المسطرة في عقود النجاعة، الولايات التي تميزت بتحقيقها أكبر النتائج هي أدرار، تمنراست وبسكرة . أما بالنسبة للولايات التي لم تبلغ أهدافها يخص 8 ولايات الأخرى نجد خاصة كل من ولايات: الوادي، غرداية وورقلة.

على الرغم من التحسن الذي طرأ على مستوى الإنتاجية لبعض المحاصيل الزراعية في السنوات الأخيرة، إلا أنها تعتبر منخفضة وبصفة خاصة المحاصيل المطرية ،كما أن هناك فجوة واسعة بين الإنتاجية الفعلية الراهنة لمساحات واسعة من الأراضي المزروعة والإنتاجية الممكنة لتلك الأراضي.

لكن هل هذا الارتفاع في مستويا ت الإنتاج النباتي حقق الأمن الغذائي للسكان؟ فبالرغم من الارتفاع المعتبر في كثير من المحاصيل النباتية إلا أنها لم تحقق الأمن الغذائي للسكان الجزائريين ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى النمو الديمغرافي حيث بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2010 [1] حوالي 36 مليون نسمة. كما هو مبين في الشكل التالي:

شكل رقم (3-8): تطور عدد السكان في الجزائر من 1999 إلى 2010

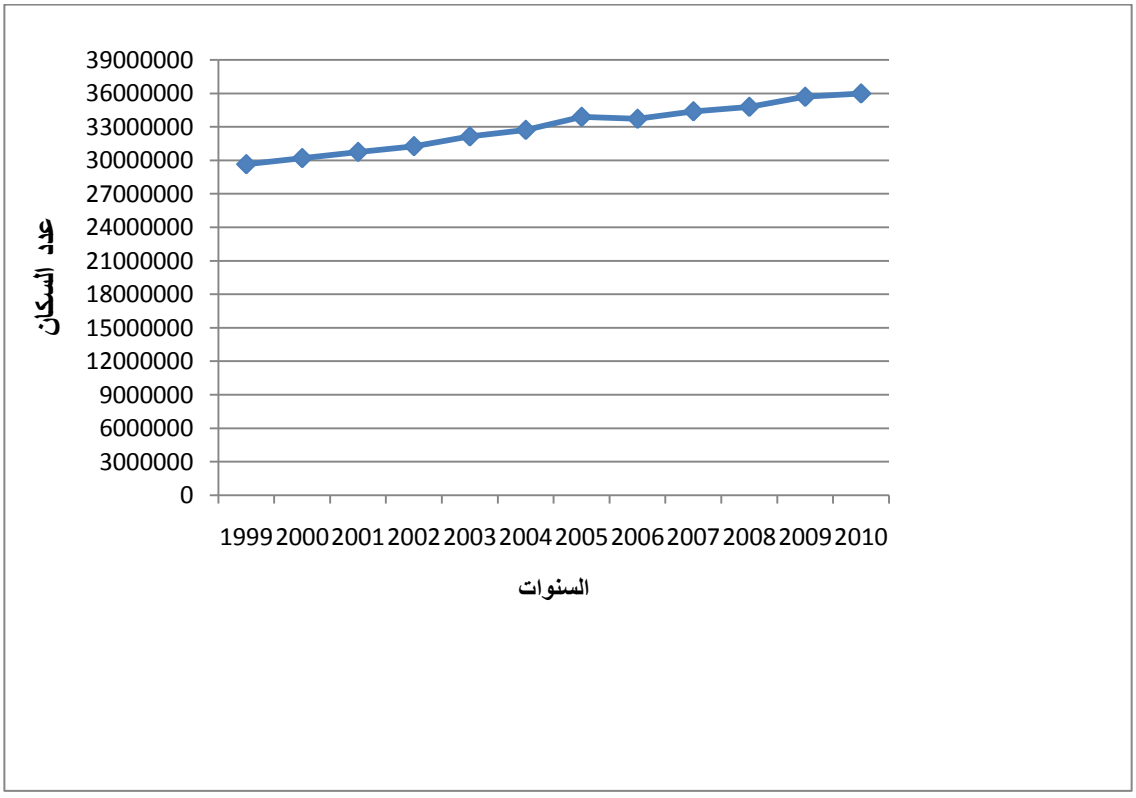

Source: ONC, 2011.

نظرا لوجود عدة محاصيل نباتية سوف نختار محصول الحبوب لمعرفة ما مدى تطور نصيب الفرد الجزائري من الإنتاج المحلي فيما يخص الحبوب الشتوية، والشكل الموالي يوضح تطور نصيب الفرد من الحبوب الشتوية:

[1] ONC, 2011.

شكل رقم (3–9): تطور نصيب الفرد من الإنتاج المحلي للحبوب

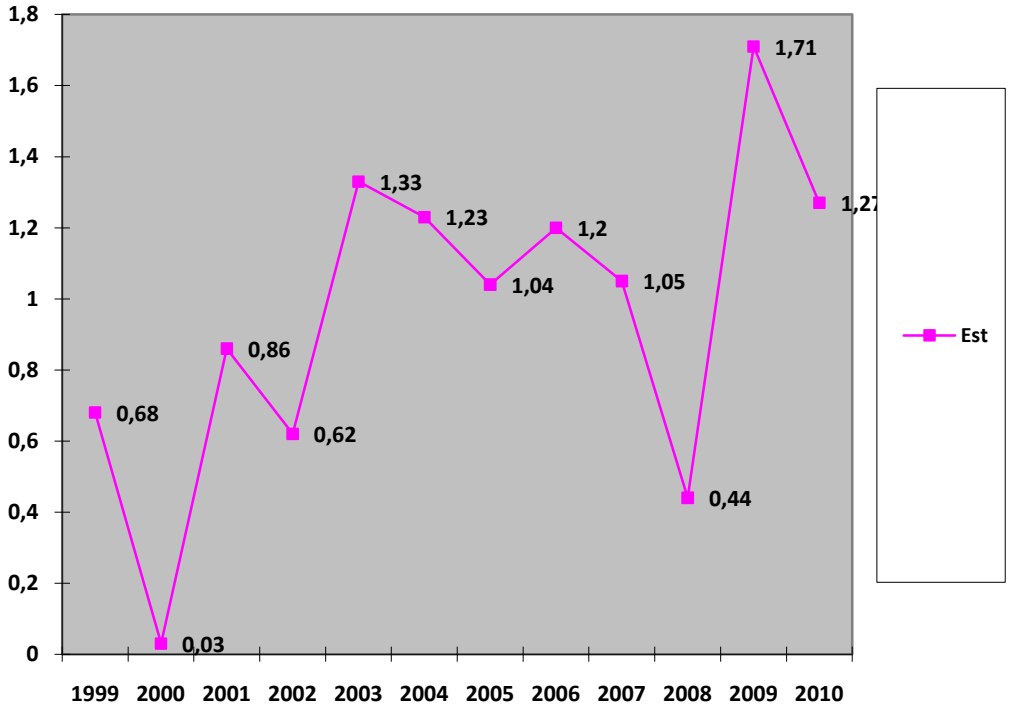

المصدر: من إعداد الطالبة، بناء على معطيات الجدول رقم(3–19)

الملاحظ هو انخفاض نصيب الفرد من الحبوب ح يث سجلت أعلى نسبة سنة 2009 حيث وصل نصيب الفرد إلى 1.71 قنطار، أما أدنى نسبة فسجلت سنة 2000 حيث بلغت 0.03 قنطار للفرد، كما تتميز هذه النسب بالتذبذب وذلك نظرا لتذبذب الإنتاج النباتي من جهة ومن جهة أخرى النمو السكاني، هذا ما يفسر لنا عجز الإنتاج المحلي على تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي وبالتالي اللجوء للاستيراد من الخارج، حيث تعتبر الجزائر أحد خمسة دول الأولى عالميا المستوردة للقمح ، وما قيل عن الحبوب يقال على باقي المنتجات النباتية.

ثالث الأثر على الإنتاجية الزراعية

تعتبر إنتاجية الأراضي الزراعية في الجز ائر متدنية، وذلك في معظم المحاصيل الزراعية نظرا لتباين متوسط الغلة في الزراعة المطرية والمروية كمحصلة للتفاوت في أساليب الزراعة والمعرفة واستخدام الحزم التقنية، وتتصدر مجموعة الحبوب هذه الظاهرة، وهي المجموعة الأكثر أهمية من حيث المساحة التي تشغلها وقيمتها الاقتصادية والغذائية والإستراتيجية.

جدول رقم (3–21): إنتاجية الهكتار (تطور عوائد الإنتاج النباتي) خلال 1999–2009

الوحدة:قنطار/هكتار

السنوات	الحبوب الشتوية	الحبوب الصيفية	المحاصيل العلفية	المحاصيل الصناعية	البقول	الخضر
2009	16.5	42.1	44.3	188.5	9.5	185.2
2008	10.3	52.0	25.5	192.5	6.6	166.9
2007	12.5	102.8	33.0	130.6	7.9	156.0
2006	15	60.9	24.9	127.8	6.6	159.3
2005	15.0	33.7	31.0	167.7	6.8	163.3
2004	13.4	33.7	29.9	152.7	8.0	158.6
2003	14.7	27.9	22.5	117.1	8.5	153.4
2002	10.6	33.7	15.8	120.1	7.0	132.0
2001	11.1	27.4	20.9	132.8	6.5	121.2
2000	8.8	43.5	9.5	124.2	3.5	120.3
1999	10.7	22.7	16.4	127.4	5.5	120.4

Source: ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles, 1999-2010.

نلاحظ من الجدول تطور إنتاجية الهكتار، بالرغم من تذبذبه خلال بعض السنوات إلا أن إنتاجية الهكتار بصفة عامة سجلت ارتفاعا فمثلا إنتاجية الهكتار من الحبوب الشتوية كانت 10.7 قنطار عام 1999 لترتفع إلى 16.5 قنطار للهكتار عام 2009، في ما يخص الحبوب الصيفية فإنتاجيتها في تذبذب ففي سنة 2007 وصلت إلى 102.8 قنطار للهكتار لتنخفض سنة 2009 إلى 42.1 قنطار للهكتار، كذلك هو الحال بالنسبة للمحاصيل الصناعية سجلت أعلى نسبة سنة 2008 بـــ192.5 قنطار للهكتار لتنخفض سنة 2009 إلى 188.5 قنطار للهكتار، أما الخضار فسجلت أعلى نسبة من 120.4 قنطار للهكتار سنة 1999إلى 185.2 قنطار للهكتار في سنة 2009، كذلك هو الحال بالنسبة لكل من المحاصيل العلفية والبقول فإنتاجيتها في ارتفاع من سنة لأخرى.

جدول رقم (3–22): تطور إنتاجية الهكتار بالنسبة للفواكه من 1999–2009

الوحدة: قنطار/هكتار

السنوات	الزيتون	الفواكه ذات النواة	التين	الحمضيات	أشجار النخيل	الكروم
2009	23.2	54.2	17.4	167.0	49.5	63.8
2008	13.1	51.3	17.3	139.4	46.2	54.5
2007	11.4	39.1	13.8	144.9	48.2	31.9
2006	15.1	60.3	18.7	184.2	31.9	52.9
2005	13.2	55.2	15.1	142.6	34.9	48.0
2004	20.7	51.4	14.1	139.8	32.4	45.4
2003	8.0	51.3	14.4	130.4	36.7	46.0
2002	10.8	49.6	15.2	122.9	34.6	43.3
2001	11.3	43.8	10.7	112.8	41.9	38.1
2000	12.9	41.8	15.1	104.6	35.9	40.0
1999	21.9	43.5	14.2	111.2	42.7	35.2

Source: ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles, 1999-2010.

هي الأخرى سجلت ارتفاعا في إنتاجية الهكتار كما هو مبين في الجدول أعلاه، فعلى سبيل المثال إنتاجية الهكتار من الكروم وصلت إلى 63.8 قنطار للهكتار عام 2009 بعدما كانت 35.2 قنطار للهكتار فقط عام 1999، أما الحمضيات فهي الأخرى سجلت إنتاجيتها ارتفاعا ملموسا فمن 111.2 قنطار للهكتار سنة 1999 إلى 167.0 قنطار للهكتار سنة 2009. لكن ما يلاحظ على إنتاجية الزيتون هو ارتفاعها الضئيل من 21.9 قنطار للهكتار سنة 1999 إلى 23.2 قنطار للهكتار سنة 2009، كذلك هو الشأن بالنسبة لكل من الفواكه، التين وأشجار النخيل.

ترجع أسباب انخفاض إنتاجية بعض الأشجار إلى عدم الاهتمام بها وتعرضها للأمراض، بالإضافة إلى كبر سن بعض الأشجار وبالتالي ضعف إنتاجيتها ومردودها من الإنتاج.

المطلب الثاني: الإنتاج الحيواني

الفرع الأول: الثروة الحيوانية

جدول رقم (3–23): تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 1999–2010

(الوحدة: رأس)

السنوات	الأبقار	الأغنام	الماعز	الجمال
2010	1.747.700	22.868.770	4.287.300	313.900
2009	1.682.433	21.404.585	3.962.120	301.118
2008	1.640.730	19.946.150	3.751.360	295.085
2007	1.633.810	20.154.890	3.837.860	291.360
2006	1.607.890	19.615.730	3.754.590	286.670
2005	1.586.070	18.909.110	3.589.880	298.560
2004	1.613.700	18.293.300	3.450.580	273.140
2003	1.560.545	17.502.790	3.324.740	253.050
2002	1.551.570	17.587.740	3.280.540	249.690
2001	1.613.040	17.298.790	3.129.400	245.490
2000	1.595.380	17.615.930	3.026.730	243.220
1999	1.579.640	17.988.480	3.061.660	217.370

Source: ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles, 1999-2010.

نلاحظ أن الثروة الحيوانية في تزايد طفيف فعلى سبيل المثال الأبقار بعدما كانت تبلغ سنة 1999 حوالي 1.579.630 رأس وصلت إلى 1.682.433 سنة 2010، وما قيل عن الأبقار يقال عن الأغنام ففي سنة 2010 بلغ عدد الأغنام 22.868.770 رأس بعدما كانت سنة 1999 حوالي 17.988.480 رأس، بصفة عامة فالثروة الحيوانية في الجزائر في تطور مستمر لكنه طفيف، كذلك الشأن بالنسبة للماعز والجمال فكلاهما في تطور مستمر، وهذه الزيادة النسيبة في الثروة الحيوانية لا ترعكس إيجابا على الإنتاج الحيواني وهو ما ينعكس سلبا على متوسط استهلاك الفرد من المنتجات الحيوانية (اللحوم، الحليب، البيض)، وهذا راجع للزيادة السكانية المرتفعة التي تقابلها زيادة منخفضة فيما يخص الثروة الحيوانية.

الفرع الثاني: تطور الإنتاج الحيواني

جدول رقم (3–24): تطور الإنتاج الحيواني من سنة 1999 إلى 2010

السنوات	اللحوم الحمراء (قنطار)	اللحوم البيضاء (قنطار)	الحليب (1000 لتر)	البيض (1000 قطعة)
2010	3.816.100	2.816.300	2.632.900	4.379.900
2009	3.465.960	2.092.250	2.394.200	3.838.300
2008	3.157.570	3.056.950	2.219.708	3.507.575
2007	3.201.250	2.605.850	2.184.846	3.813.000
2006	2.985.000	1.453.000	2.244.000	3.570.000
2005	3.015.680	1.685.730	2.092.000	3.444.978
2004	3.200.000	1.700.000	1.915.000	3.500.000
2003	3.004.590	1.568.000	1.610.000	3.302.000
2002	2.907.620	1.507.000	1.544.000	3.220.000
2001	2.598.550	2.010.000	1.637.210	2.160.000
2000	2.517.830	1.981.360	1.583.590	2.020.000
1999	3.142.090	2.035.100	1.558.730	1.844.000

Source: ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles, 1999-2010.

يلاحظ من الجدول أن إنتاج اللحوم الحمراء في تذبذب من سنة لأخرى ، لكن خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2010 سجلت ارتفاع طفيففبعدما كان يبلغ إنتاجه خلال الفترة 1999 بحوالي 3.142.090 قنطار ارتفع عام 2010 إلى 3.816.100 قنطار، أي بنمو إيجابي بنسبة 306000 قنطار (+9بالمائة) مقارنة مع الأهداف المحددة في إطار عقود النجاعة لسنة 2010 المقدرة بـــ3.5 مليون قنطار مقارنة مع الأهداف المسطرة في عقود النجاعة حققت كل من ولايات : سيدي بلعباس، الجلفة، المسيلة وباتنة نتائج ايجابية، أما بالنسبة التي لم تبلغ أهدافها نجد كل من سكيكدة وسوق أهراس.

كذلك فيما يخص اللحوم البيضاء التي سجلت هي الأخرى ارتفاعا طفيفا في إنتاجها من 2.035.100 قنطار خلال 1999 إلى 2.816.300 قنطار في عام 2010، أي بنمو يقدر بـــ42.000 قنطار أي (+2 بالمائة) مقارنة مع الأهداف المحددة في إطار عقود النجاعة لسنة 2010 والمقدرة بـــ2.77 مليون قنطار، ومقارنة مع مدى تنفيذ عقود النجاعة حققت كل من ولايات : تيزي وزو، الجلفة، ميلة وباتنة نتائج إيجابية، أما بالنسبة للولايات التي لم تبلغ أهدافها هي: تلمسان، بومرداس، البويرة وسكيكدة.

في المقابل سجل إنتاج كل من الحليب والبيض ارتفاعا ملحوظا، فقد وصل إنتاج الحليب إلى 2.632.900.000 لتر عام 2010 مقارنة بـ1.558.730.000لتر خلال الفترة 1999، مقارنة مع الأهداف المسطرة في عقود النجاعة المخصصة نجد كل من ولايات باتنة، سطيف وتيزي وزو التي حققت نتائج كبيرة، أما بالنسبة للولايات التي لم تحقق أهدافها نجد 21 ولاية خاصة منها: سكيكدة، عنابة وبسكرة. إلا أن الإشكالية في تنظيم عمليات جمع الحليب لا تزال قائمة.

كما نلاحظ أن إنتاج البيض وصل عام 2010 إلى 4.379.900.000 بيضة مقارنة بإنتاج سنة1999حيث بلغ الإنتاج فيها 1.844.000.000بيضة مسجلا بذلك ارتفاعا في نسبة الإنتاج بحوالي أربعة أضعاف.

إلا أن قطاع الإنتاج الحيواني في الجزائر يواجه عددا من المعوقات في مقدمتها نقص الموارد العلفية وتقلبها وفقا لمعدلات الأمطار، وتدني نوعية السلالات وانخفاض إنتاجيتها نظرا لاستخدام أساليب إنتاجية تقليدية، وفقدان التواصل بين التعليم والبحث العلمي ومربي المواشي، والضعف النسبي لقنوات التسويق والتصنيع للمنتجات الحيوانية، وتتمثل مجالات الثروة الحيوانية وتنميتها في تحسين الإدارة والتغذية والرعاية الصحية والتناسلية، والتحسن الوراثي للسلالات المحلية ، وتوفير الإرشاد لمربي المواشي وتنظيمهم وتدريبهم وإعادة تأهيلهم لتطبيق نظم التربية الحديثة وتوفير التسهيلات الائتمانية هذا ما يفسر الارتفاع الطفيف لكل من الثروة الحيوانية ومنتجاتها، وهذا ما ينعكس سلبا على قدرة الإنتاج المحلي على توفير الغذاء للأفراد وما يؤكد لنا عدم قدرة الإنتاج المحلي هو تطور نصيب الفرد من الغذاء.

أما فيما يخص تطور نصيب الفرد الجزائري من الإنتاج الحيواني فالشكل الموالي يوضح نصيب الفرد من الإنتاج الحيواني خلال الفترة 1999 إلى 2010.

شكل رقم (3-10): تطور نصيب الفرد الجزائري من المنتجات الحيوانية: اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء 1999-2010

اللحوم الحمراء

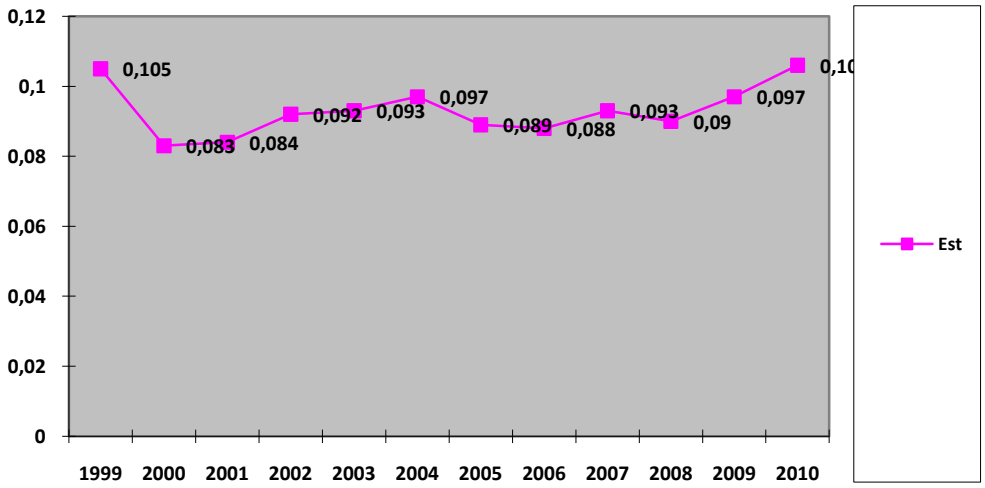

اللحوم البيضاء

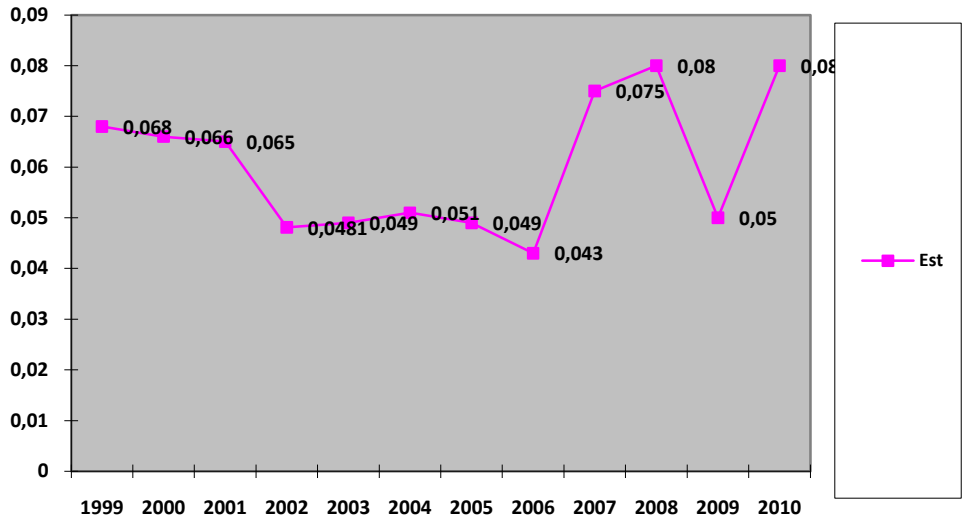

المصدر: من إعداد الطالبة، بناء على المعطيات الجدول (3-24).

يمكن القول بأن نصيب الفرد من الإنتاج الحيواني منخفض خاصة فيما يخص اللحوم بنوعيها، حتى وإن تحسنت لكن بنسب ضئيلة كما هو الحال في اللحوم الحمراء حي ث بلغ نصيب الفرد منها سنة 2010 حوالي 0.106 قنطار للفرد، بعدما كان سنة 1999 حوالي 0.105 قنطار للفرد.

كذلك اللحوم البيضاء بلغ نصيب الفرد منها سنة 2010 حوالي 0.08 قنطار للفرد، بعدما كانت سنة 1999 حوالي 0.068 قنطار للفرد وهذا يدل على أن الإنتاج الحيواني لا يزا ل بعيد كل البعد عن تحقيق الاكتفاء الغذائي.

الشكل رقم (3-11): تطور نصيب الفرد الجزائري من المنتجات الحيوانية: الحليب والبيض خلال الفترة 1999-2010

الحليب

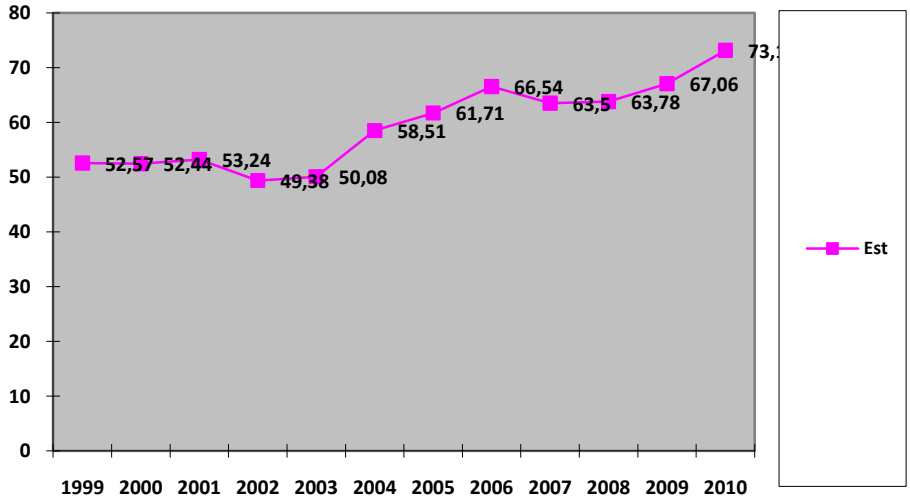

البيض

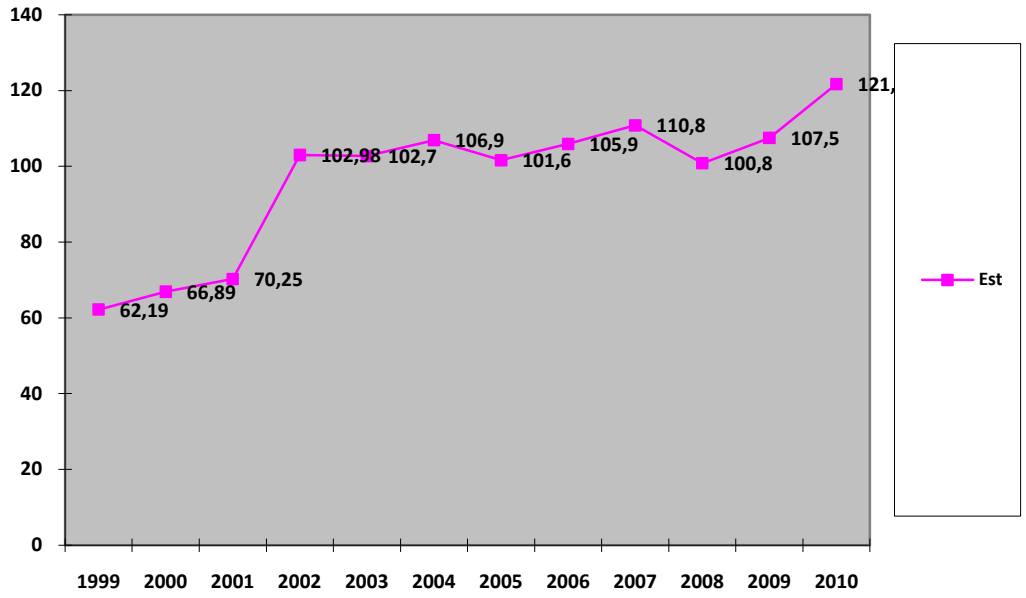

المصدر: من إعداد الطالبة، بناء على المعطيات الجدول (3-24).

أما نصيب الفرد من الحليب فهو في تحسن مستمر وإن لوحظ وجود تذبذب لكن الصفة الغالبة هو ارتفاع نصيب الفرد منه، فبعدما كان نصيب الفرد من الحليب 52.57 لتر سنة 1999 قفز نصيبه إلى 73.14 لتر للفرد، لكن مع ذلك مزال إنتاج الحليب دون المستوى إذا ما قورن بالكميات المستوردة.

تحقق الجزائر الاكتفاء الذاتي فيما يخص البيض، ووصل نصيب الفرد من البيض سنة 2010 إلى 122 بيضة للفرد بعدما كان نصيبه سنة 1999 تقريبا 62.19 بيضة للفرد، أي تضاعف إنتاج البيض خلال العشرية الأخيرة إلى ضعفين تقريبا.

كل دولة تسعى لتحقيق اكتفائها الغذائي ذاتيا، والجزائر إحدى هذه الدول التي تسعى لتحقيق أمنها الغذائي وبالتالي التخلص من التبعية الغذائية للخارج،نظرا لما تحمله هذه الأخيرة من سلبيات على الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: الإنتاج السمكي

لا تقل ا لأسماك أهمية على الإنتاج الحيواني ، إن لم نقل تزد عليها نظرا للقيمة الغذائية المرتفعة والكبيرة التي توجد في الأسماك.

الفرع الأول: إنتاج الأسماك في الجزائر

جدول رقم (3-25): تطور إنتاج الأسماك في الجزائر (2000 و2005-2009)

الكمية: بالألف طن

الدولة	2000	2005	2006	2007	2008	2009	نسبة التغير السنوي (%)	
							2009-2000	2009-2008
الجزائر	102.3	139.8	157.0	148.8	142.0	141.6	3.7	0.3 _

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره،2010، ص333.

تزايد الإنتاج السمكي في الجزائر بين عامي 2000 و2006 ليصل إلى 157.0 ألف طن عام 2006، لكنه منذ عام 2007 بدأ بالانخفاض ليصل إنتاجه إلى 141.6 ألف طن في عام 2009، حيث كانت نسبة التغير السنوي (2008-2009) سالبة وصلت إلى - 0.3بالمائة، وهذا يؤثر بدوره على معدل الاستهلاك الوطني والأسعار بطبيعة الحال التي تسجل ارتفاعا.

الفرع الثاني: أسباب تدهور الإنتاج السمكي

يهيطر القطاع الخاص على الإنتاج السمكي، ونظرا لغياب برامج تنموية خلال العقود الماضية فقد عرف القطاع عدة معوقات أدت إلى إضعافه وتدهوره، و يرجع انخفاض الإنتاج السمكي إلى عدة أسباب نذكر منها ما يلي:

أولا: الأسباب المادية

يمكن إجمالها في النقاط التالية[1]:

-قلة عدد وحدات أسطول الصيد وقدمها حيث 40 بالمائة من السفن يفوق عمرها 20 سنة، وتعتمد غالبيتها على تجهيزات قديمة.

-ضعف الهياكل القاعدية والتجهيزات الأساسية لموانئ الصيد حيث من بين أكثر من ثلاثين ميناء وملجأ صيد توجد أربع موانئ فقط مجهزة نسبيا في غرب الوطن (الغزوات، بني صاف، وهران وبوهارون)، مما تسبب في خلل كبير في عمليات التسويق لنقص خدمات الإسناد.

-نقص أسواق الجملة لبيع السمك الطازج على مستوى الموانئ.

-ضعف التمويل الذي يعد من العقبات الرئيسية في استغلال المصايد وعدم تطور الأحياء المائية.

[1] زيدان زهية، مرجع سبق ذكره، ص141.

-غياب سوق وطني للمدخلات وا لتجهيزات الضرورية لإنتاج المائيات (الاستزراع السمكي)، أدى إلى ضعف هذا النشاط.

ثانيا: الأسباب البشرية

توجد مجموعة من المعوقات البشرية في مجال الصيد البحري، ويمكن إجمالها فيما يلي[1]:

-تهميش جهاز التكوين من طرف مختلف الهيئات المكلفة وغياب التنسيق بين التكوين والتنمية والصيد.

-عدم تنظيم الإدارة وضعف التأطير التقني والعلمي وغياب التكفل اللازم بمهنة الصيد في ظل التهاون لتطبيق القوانين الرادعة والمنظمة للصيد التي تحمي مختلف الموارد البيولوجية، مما تسبب في خرق واسع للقوانين في مواسم المنع (مواسم الهجرة والتكاثر) أو استعمال شباك غير قانونية، واستخدام المبيدات دون ضوابط علمية مما تسبب في هلاك الأسماك وتأثيرات بيئية خطيرة تمتد آثارها حتى للإنسان، بالإضافة إلى الأخطار الناجمة عن استعمال المتفجرات للصيد.

وهناك ظاهرة أخرى وللأسف هي بفعل الإنسان وتتمثل في تلوث مياه البحر خاصة المواد الكيماوية كتسرب البترول الذي يقضي على حياة الأسماك هذا من جهة ومن جهة أخرى مد قنوات الصرف الصحي مباشرة في مياه البحر وهو ما يتسبب في عديد الأضرار بالنسبة للكائنات الحية البحرية أو بالنسبة للإنسان.

يجب الإشارة إلى أنه يوجد البرنامج الوطني لتنمي ة الصيد البحري وتربية المائيات الذي يتركز على ثلاثة مخططات خماسية، الأول من 2001-2005 والتي تهدف لرفع الإنتاج من المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وخلق مناصب شغل دائمة وتحسين الظروف الاجتماعية للصيادين خاصة في المناطق الريفية والمائية وفك العزلة عن المناطق المحرومة لتثبيت السكان، وهذا عن طريق تشجيع الاستثمار الوطني وجذب الاستثمار الأجنبي سعيا وراء رفع معدل الاستهلاك للفرد الجزائري.

[1] المرجع نفسه، ص142-143.

المبحث الثالث:النتائج على مستوى التجارة الخارجية

في هذا المبحث نتحدث عن النتائج المحققة في كل من الصادرات والواردات، وما مدى مساهمة السياسة الزراعية في تخفيض فاتورة الواردات، خاصة أننا نعلم بأن الجزائر بلد تابع غذائيا للخارج طوال السنوات الماضية، وهذا ما يترتب عليه سلبيات عديدة على الاقتصاد الوطني بصفة عامة، لكن بعد اعتماد المخططات الأخيرة يأتي السؤال التالي: هل نجحت المخططات والسياسات الزراعية الجديدة في التقليل من التبعية الغذائية؟؟؟.

المطلب الأول: الواردات

جدول رقم (3–26): الواردات الغذائية والزراعية في الجزائر من سنة 2000 إلى 2010

الوحدة: مليون دولار

المجموعات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأغذية	2415	2395	2740	2678	3597	3587	3800	4954	7813	5863	6058
السلع الزراعية	85	155	148	129	173	160	96	146	174	233	341
المجمـــوع	**2500**	**2550**	**2888**	**2807**	**3770**	**3747**	**3896**	**5100**	**7987**	**6096**	**6399**
السلع المستهلكة	1393	1466	1655	2112	2797	3107	3011	5243	6145	6397	5836
المجمـــوع	**3893**	**4016**	**4543**	**4919**	**6567**	**6854**	**6907**	**10343**	**14132**	**12493**	**12235**

Source :EVOLUTION%20COMMERCE%20EXTERIEUR%20DE%20LALGERIE%20PAR%20GROUPES%20DUTILISATION.PDF

الملاحظ هو الارتفاع المستمر والمتزايد في مبالغ الأغذية المستوردة، ففي سنة 2000 بلغت 2415 مليون دولار لترتفع إلى 6058 مليون دولار سنة 2010، أما أعلى قيمة سجلت سنة 2008 إذ وصلت إلى 7813 مليون دولار وذلك راجع للأزمة العالمية للغذاء والتي كان سببها ارتفاع أسعار السلع الغذائية.

أما فيما يخص مجموعة السلع الزراعية هي الأخرى سجلت ارتفاعا، بالرغم من تذبذبه من سنة لأخرى ففي سنة 2000 بلغت قيمتها 85 مليون دولار لترتفع إلى 341 مليون دولار سنة 2010.

وإذا جمعنا كل من مبالغ الأغذية والسلع الزراعية تصبح القيم كما يلي: بلغت قيمة الواردات لسنة 2010 حوالي 6399 مليون دولار بعدما كانت 2500 مليون دولار سنة 2000.

أما إذا جمعنا مبالغ كل من الأغذية، السلع الزراعية والسلع المستهلكة فإن الأرقام تتضاعف مما يؤكد لنا ضخامة فاتورة الواردات من هذه السلع، حيث بلغت قيمة هذه المواد مجتمعة سنة 2010 حوالي 12235 مليون دولار بعدما كانت 3893 مليون دولار سنة 2000، هذه الأرقام تؤكد لنا بأن الجزائر بلد مستورد صافي للغذاء

ويبين لنا ضعف السياسات الزراعية في تحقيق أهدافها وفشلها في بلوغ ما سطر له، وهذا يؤدي إلى تعميق الفجوة الغذائية في الجزائر وبالتالي زيادة اعتمادها على الخارج مما يدل على تبعيتها غذائيا.

في سنة 2005 نجد في المرتبة الثالثة مجموعة المواد الغذائية، (المزروعات 39 بالمائة، الألبان ومشتقاتها 21 بالمائة، السكر 8 بالمائة، اللحوم 6 بالمائة والقهوة والشاي 4 بالمائة) بمبلغ قدره3.587 مليار دولار أي 17.81 بالمائة من مجموعات الواردات لسنة 2005، مقارنة بـــ3.597 مليار سنة 2004 دولار بانخفاض طفيف قدره 0.75 بالمائة[1].

أما في سنة 2006 احتلت واردات المواد الغذائية المرتبة الثالثة بقيمة تقدر بـــ3.800 مليار دولار أمريكي أي 17.52بالمائة من مجموع الواردات لسنة 2006 مقابل 3.587 مليار دولار خلال 2005 بزيادة ضئيلة 2.59بالمائة، تتعلق بالسميد والدقيق 1.227 مليار دولار، الحليب والمنتجات اللبنية 655 مليون دولار، السكر 420 مليون دولار، البن والشاي 167 مليون دولار، اللحوم 153 مليون دولار والحبوب الجافة وغير ذلك 137 مليون دولار[2].

أما بالنسبة لسنة 2007، تشغل المواد الغذائية المرتبة الثالثة من المجموع الكلي للواردات بمبلغ 2.260 مليار دولار ما يمثل نسبة 17.80بالمائة من مجموع الواردات للسداسي الأول لسنة 2007، في حين بلغت في عام 2006 ما قيمته 1.868 مليار دولار مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 20.99 بالمائة والمتمثلة في[3]:

- الحبوب 917.10 مليون دولار.
- الحليب ومشتقاته 498.81 مليون دولار.
- البقول الجافة 94.23 مليون دولار.
- اللحوم 71.59 مليون دولار.

في حين بلغت قيمة الواردات من المنتجات الغذائية خلال السداسي الأول من سنة 2008 مبلغ 3.79 مليار أي بنسبة 21.17 بالمائة من الحجم الإجمالي حيث سجلت أهم المنتوجات التابعة لها ارتفاعا قدر بمبلغ 1.49 مليار دولار 64.41 بالمائة.

---

[1] إحصائيات التجارة الخارجية، وزارة التجارة الجزائرية سنة 2005، ص2. تاريخ التصفح: 2011/005/10.على الموقع الالكتروني:
http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/tijaraarkam.pdf

[2] إحصائيات التجارة الخارجية، وزارة التجارة الجزائرية، 2006، ص1. تاريخ التصفح: 2011/005/10.على الموقع الالكتروني:
http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/stat06ar.pdf

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التجارة؛ المديرية العامة للتجارة الخارجية، حوصلة إجمالية حول الإحصائيات التجارة الخارجية للجزائر خلال السداسي الأول لسنة 2007، ص2. تاريخ التصفح: 2011/05/05، على الموقع الالكتروني:
http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/gcomextr07.pdf

تتمثل أهم هذه المنتوجات فيما يلي[1]:

جدول رقم (3-27): الواردات الغذائية خلال السداسي الأول لكل من سنة 2007 و2008

	السداسي الأول لسنة 2007		السداسي الأول لسنة 2008		
أهم المنتوجات	القيمة مليون دولار	الهيكل (%)	القيمة مليون دولار	الهيكل (%)	التطور (%)
الحبوب والسميد	910.04	39.46	1907.5	50.29	109.53
الحليب ومشتقاته	499.42	21.64	740.77	19.53	48.38
السكر والسكريات	233.99	10.14	206.08	5.43	-11.93
القهوة والشاي	136.39	5.91	159.08	4.19	16.64
الحبوب الجافة	96.31	4.17	143.85	3.79	49.36
اللحوم	72	3.12	75.60	1.99	5.00
المجموع الجزئي	**1948.33**	**84.45**	**3232.93**	**85.23**	**65.93**
المجموع الإجمالي	**2307**	**100**	**3739**	**100**	**64.41**

المصدر: إحصائيات وزارة التجارة الجزائرية، 2008.

إذا تبقى الجزائر رهينة السوق الدولية وتعاني من تبعية كبيرة وهو ما ي كشف عنه الارتفاع القياسي لوارداتها من المواد الغذائية التي قدرت بـــ 7.167 مليار دولار سنة 2008 مقابل 4.959 مليار دولار سنة 2007 بنسبة زيادة بلغت 55.75 بالمائة، وتأتي الحبوب على رأس القائمة بـــ3.967 مليار دولار سنة 2008 مقابل 1.977 مليار دولار عام 2007 بزيادة بلغت 101.61بالمائة، أما الحليب بلغت قيمة وارداته 1.295 مليار دولار مقابل 1.063 مليار دولار عام 2007 بزيادة بلغت 21.72 بالمائة، فيما بلغت فاتورة استيراد السكر 438.6 مليون دولار مقابل 428.4 مليون دولار سنة 2007.

أظهرت الأرقام المقدمة من طرف المركز الوطني للإ علام الآلي والإحصائيات تراجعا معتبرا لفاتورة واردات المواد الغذائية الأساسية خلال السداسي الأول من سنة 2009، فقد سجلت انخفاضا بنسبة 54.24بالمائة خلال شهر جويلية 2009، فاتورة الحبوب والطحين والدقيق 173 مليون دولار مقابل 408 مليون دولار سنة 2009 مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 57.6بالمائة، أما فاتورة السكر سجلت هي الأخرى تراجعا بنسبة 56.52بالمائة بما أنها انتقلت إلى 20 مليون دولار مقابل 46 مليون دولار خلال نفس الفترة، كما تراجعت فاتورة الحبوب الجافة

[1] إحصائيات التجارة الخارجية خلال السداسي الأول من 2008، ص6-7. تاريخ التصفح: 2011/05/05
http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers08/stat1sem08.pdf

بنسبة 38.46 بالمائة والبن والشاي بتراجع قدر بـــ29.41 بالمائة كما انخفضت واردات اللحوم بـــ22.22 بالمائة[1].

كما انخفضت الواردات الغذائية الجزائرية خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2010 بـــ -4.21 بالمائة منتقلة إلى 4.41 مليار دولار مقابل 4.60 مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة الماضية[2].

ارتفعت الواردات الجزائرية خلال الثلا ثي الأول من سنة 2011، حيث سجلت مواد التجهيز اكبر نسبة ارتفاع بـــ44.44 بالمائة بقيمة 104 مليون دولار ثم فئة المواد الغذائية بـــ41.04 بالمائة أي بقيمة 646 مليون دولار (القيمة الإجمالية 2.22 مليار دولار)، باستثناء فئة البقول الجافة التي سجلت انخفاضا طفيفا 0.2 بالمائة بحيث بلغت 93.58 مليون دولار، الحليب ومشتقاته + 89.06 بالمائة بقيمة 404.66 مليون دولار ثم الحبوب والدقيق والطحين + 64.04 بالمائة أي 857.79 مليون دولار واللحوم + 51.85 بالمائة أي 42.38 مليون دولار، كما عرفت مجموعة القهوة والشاي ارتفاعا بنسبة 11.67بالمائة لتبلغ 68.23 مليون دولار والسكر والمواد السكرية 10.22 بالمائة لتبلغ 273.8 مليون دولار[3].

يجب الإشارة إلى أن ارتفاع قيمة الواردات من المواد الغذائية لا يمكن إرجاعه إلى ارتفاع الكمية فقط، بل يوجد عامل آخر ساهم في ارتفاع قيمة الواردات الغذائية وهذا العامل يتمثل في ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية، أي أن أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية مرتفع خاصة فيما يخص بعض المواد الغذائية؛ كالحبوب، السكر و الزيت...الخ.

وفي سياق متصل صرح وزير الفلاحة والتنمية الريفية أن واردات بلادنا تتشكل أساسا من أربع م واد هي القمح بنوعيه والزيوت والحليب والسكر ، مؤكدا في هذا الصدد أن حجم استيراد مادة القمح قد عرف انخفاضا محسوسا بالنسبة للقمح الصلب واستقرار بالنسبة للقمح اللين غير أن فاتورة الاستيراد تبقى مرتفعة "نظرا للارتفاع غير المسبوق لأسعارها على مستوى السوق الدولية "، وأوضح وزير الفلاحة والتنمية الريفية أن القمح الصلب ارتفع بنسبة 350 بالمائة والقمح اللين بـــ 200 بالمائة والحليب بـــ 285 بالمائة للتذكير فان المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لسنة 2000 اعتمد 4 مرات من قبل برنامج 4 حكومات متعاقبة واستفادة التأطير الروعي المتوفر على مستوى 14 معهدا متخصصا و 13 معهدا للتكوين تابعة لقطاع الفلاحة بالإضافة لخبرة بعض المنظمات الجهوية والدولية المتخصصة .

---

[1] إحصائيات التجارة الخارجية للسداسي الأول لسنة 2009.تاريخ التصفح: 2011/05/23
http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers09/statsem09ar.pdf

[2] التجارة الخارجية: انخفاض الواردات خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2010. تاريخ التصفح 2011/05/23، على موقع وزارة التجارة الجزائرية:
http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers10/cnisar1010.pdf

[3] إحصائيات التجارة الخارجية للثلاثي الأول من سنة 2011. تاريخ التصفح 2011/05/23، على الموقع الالكتروني:
www.mincommerce.gov.dz/arab/fichier11/stat 1trmstr11ar.pdf

المطلب الثاني: الصادرات

جدول رقم (3-28):الصادرات الغذائية والزراعية الجزائرية من سنة 2000 إلى 2010

الوحدة: مليون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأغذية	32	28	35	48	59	67	73	88	119	113	315
السلع الزراعية	11	22	20	1	-	-	1	1	1	-	1
المجموع	**43**	**50**	**55**	**49**	**59**	**67**	**74**	**89**	**120**	**113**	**316**
السلع المستهلكة	13	12	27	35	14	19	43	35	32	49	30
المجموع	**56**	**62**	**82**	**76**	**73**	**86**	**117**	**124**	**152**	**162**	**346**

Source :EVOLUTION%20COMMERCE%20EXTERIEUR%20DE%20LALGERIE%20PAR%20GROUPES%20DUTILISATION.PDF

تشير النتائج المبينة في الجدول أن الصادرات ا لغذائية في ارتفاع إلى أن بلغت 315 مليون دولار سنة 2010 بعدما كانت 32 مليون دولار سنة 2000، أما مبالغ السلع الزراعية فهي إن وجدت منخفضة جدا سجلت أعلى نسبة سنة 2001 بـــ 22 مليون دولار وفي معظم السنوات قدرت بـــ 1مليون دولار وفي سنوات أخرى لا توجد.

أما فيما يخص السلع المستهلكة سجلت صادراتها مبالغ منخفضة بلغت 13 مليون دولار سنة 2000، والملاحظ هو الارتفاع النسبي والتدريجي لهذه القيم إذ وصلت إلى 30 مليون دولار سنة 2010، أما أعلى قيمة فسجلت سنة 2009 بـــ 49 مليون دولار.

بصفة عامة هذه المواد سجلت ارتفاعا وإن كان بنسب ضئيلة جدا في سنة 2000 كانت قيمتها 56 مليون دولار لتصل إلى 346 مليون دولار سنة 2010، هذه الأرقام مشجعة إلى حد ما لكنها غير كافية بالإضافة إلى أنها جد منخفضة إذا ما قورنت بالواردات التي ترتفع بسرعة كبيرة، وعليه لا يوجد مجال للمقارنة بين الواردات 12235 مليون دولار سنة 2010 والصادرات 346 مليون دولار لنفس السنة.

سجلت الصادرات الغذائية لسنة 2005 ما يلي: التمور 18.5 مليون دولار أي 2 بالمائة من الصادرات خارج المحروقات، وبانخفاض قدره 2 بالمائة مقارنة بسنة 2004[1].

تبقى الصادرات خارج المحروقات مهمشة، وبلغت صادرات التمور خلال السداسي الأول لسنة 2007 مبلغ 10.23 مليون دولار ما يعادل 1.90 بالمائة من الصادرات خارج المحروقات مسجلة بذلك انخفاضا نسبته 2.29 بالمائة مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2006، أما العجائن الغذائية بلغت 4.85 مليون دولار ما يعادل 0.91

[1] إحصائيات وزارة التجارة الجزائرية لسنة 2005، ص4. تاريخ التصفح 2011/05/23، على الموقع الالكتروني:
http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/tijaraarkam.pdf

بالمائة من الصادرات خارج المحروقات مسجلة ارتفاعا بـــ301.64 بالمائة مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2006[1].

أما صادرات المواد الغذائية السداسي الأول 2007 بلغت 43 مليون دولار أي بنسبة 0.15 بالمائة، أما خلال السداسي الأول لسنة 2008 فبلغت 66 مليون دولار أي 0.16 بالمائة[2].

مما يؤكد على أن صادرات الجزائر للمنتوجات الغذائية تبقى ضئيلة هو أنها لم تبلغ سوى 113 مليون دولار سنة 2009 مسجلة انخفاضا بـــ6 بالمائة مقارنة بسنة 2008، مقابل5.863 مليار دولار من واردات المنتجات الغذائية خلال 2009، وإضافة إلى انه من مجموع الصادرات خارج المحروقات خلال الخمس السنوات الأخيرة لم تمثل صادرات المنتوجات الغذائية سوى 5 بالمائة ، وتتمثل أهم المنتوجات الغذائية التي صدرتها الجزائر خلال سنة 2009 ما يلي:

- المشروبات: المياه المعدنية والغازية بـــ20.42 مليون دولار.
- العجائن الغذائية: 17.74 مليون دولار.
- التمور: 12.67 مليون دولار.
- الترفاس: 11.88 مليون دولار.
- السكر: 6.62 مليون دولار.

صدرت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2010 مواد غذائية بـــ225 مليون دولار (+ 0.54 بالمائة).

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التجارة؛ المديرية العامة للتجارة الخارجية، حوصلة إجمالية حول الإحصائيات التجارة الخارجية للجزائر خلال السداسي الأول لسنة 2007، ص6. تاريخ التصفح 2011/05/23، على الموقع الالكتروني:
http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/gcomextr07.pdf

[2] إحصائيات التجارة الخارجية خلال السداسي الأول لسنة 2008، ص14. تاريخ التصفح 2011/05/23،
http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers08/stat1sem08.pdf

المطلب الثالث: الميزان التجاري الغذائي والزراعي

ما زال الميزان التجاري الزراعي الجزائري يسجل عجزا، والمشكل أن هذا العجز يرتفع ويزيد من سنة لأخرى هذا ما يدل على أن الواردات الغذائية مرتفعة جدا.

جدول رقم: (3–29): الميزان التجاري الغذائي والزراعي في الجزائر سنة 2000 إلى 2010

الوحدة: مليون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات الغذائية والزراعية	43	50	55	49	59	67	74	89	120	113	316
الواردات الغ ذائية والزراعية	2500	2550	2888	2807	3770	3747	3896	5100	7987	6096	6399
الصادرات– الواردات	2457-	2500–	2833–	2758–	3711–	3680–	3822–	– 5011	7867–	5983–	6083–

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدولين رقم 3–26 و3–28.

بطبيعة الحال فإن الميزان التجا ري الغذائي– الزراعي يسجل عجزا مستمرا والأسوأ من ذلك هو تفاقم هذا العجز من سنة لأخرى، حيث سجلت سنة 2010 عجز بقيمة – 6083 مليون دولار بعدما كان – 2457 مليون دولار سنة 2000، وسجلت أعلى نسبة عجز سنة 2008 بـــ –7867 مليون دولار.

إن هذه الأرقام تثبت لنا الوضع الذي آلت إليه الزراعة الجزائرية وتبين لنا بأن الجزائر مستورد صافي للغذاء، والجدير بالذكر في هذا المجال أن مدخلات الزراعة الجزائرية مستوردة مما يزيد من تأزم الوضع الغذائي، إذن الجزائر تابعة غذائيا للخارج وندرك جيدا مخاطر هذه التبعية على الاقتصاد الجزائري.

وإذا ما جمعنا مبالغ المواد الغذائية، الزراعية والمستهلكة فيسجل الميزان التجاري عجزا أكبر من ذي قبل والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (3–30): الميزان التجاري للأغذية والسلع الزراعية والمستهلكة في الجزائر من سنة 2000 إلى 2010

الوحدة: مليون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	56	62	82	76	73	86	117	124	152	162	346
الواردات	3893	4016	4543	4919	6567	6854	6907	10343	14132	12493	12235
الفرق	3837–	3954–	4461–	4843–	6494–	6768–	6790–	10219–	13980–	12331–	11889–

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدولين رقم 3–26 و3–28.

أقل ما يقال على هذه الأرقام أنها أرقام كارثية، في سنة 2000 وصل العجز إلى – 3837 مليون دولار ليرتفع هذا العجز من سنة لأخرى إلى أن بلغ – 11889 مليون دولار، أما أعلى نسبة عجز فسجلت سنة 2008 بقيمة –13980 مليون دولار.

إن هذه الأرقام هي بمثابة إنذار على الوضع الغذائي والزراعي في الجزائر، وما يزيد من حدة هذه المشكلة هو الارتفاع المستمر لهذا العجز.

خلاصة الفصل الثالث

تملك الجزائر من الإمك انيات الزراعية الطبيعية ما يمكنها من تطوير إنتاجها الزراعي وبا لتالي تحقيق أمنها الغذائي،كما يلاحظ أن الجزائر اتبعت عدة سياسات زراعية منذ استقلالها سعيا منها لتحقيق تنمية زراعية مستدامة خاصة خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2010، ومن أهم هذه السياسات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، إذ تعد البرامج الوطنية التي وضعت لدعم الإنتاج الفلاحي مشجعة لتدعيم الأمن الغذائي للفرد الجزائري و المساهمة في تحسين مستواه المعيشي بتوفير مناصب الشغل و تحقيق التنمية الريفية المستدامة.

أما من ناحية التمويل والعقار فلا يزلان دون المستوى المطلوب، وبالتالي كانت ومازالت مشكلة التمويل والعقار من أهم المشاكل التي تقف عائقا في تطور القطاع الزراعي الجزائري، فبالرغم من وجود عدة هيئات وبنوك تختص بالتمويل الفلاحي إلا أن التمويل الزراعي مازال منخفض إذا ما قورنت بالأموال الموجهة لقطاعات أخرى. أما القانون العقاري فلا يزال يعاني الكثير من النقائص و الثغرات التي خلقها المشرع مما يحول دون التطبيق الصحيح لتلك القوانين وهذا ما يحد من فاعليتها، وفي كثير من الأحيان لا تطبق تلك القوانين وتبقى سوي حبر على ورق، وإن طبقت فلا تطبق بالطريقة الصحيحة وهذا ما يزيد من تعميق مشكلة العقار وبالتالي يقف حاجزا أمام تطور الزراعة الجزائرية.

فمن خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يهدف لرفع نسب الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الإستراتيجية وتحقيق زراعة مستدامة يمكن تقليص الفاتورة الغذائية من جهة ودعم الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى.

لكن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سجل عدة نتائج ايجابية إلا أنها متذبذبة فهي ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى وهذا راجع بدوره إلى اعتماد الزراعة الجزائرية على الأمطار أي خضوعها للظروف المناخية.

غير أن الارتفاع المحقق في بعض المنتجات الزراعية ليس كافيا لتحقيق تنمية زراعية مستدامة وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي المستدام، إذا ما قورنت بمعدلات النمو السكاني في الجزائر من جهة ومن جهة أخرى بمعدلات نمو الإنتاج العالمي، ندرك جيدا بأن الزراعة الجزائرية مازالت بعيدة كل البعد عن تحقيق أمنها الغذائي ، في وقت تشهد فيه الأسعار العالمية للغذاء ارتفاعا مذهلا مما يزيد من حدة المشكلة الغذائية.

ويمكن إرجاع أسباب عدم نجاح كل من السياسة الزراعية والريفية المستدامة في بلوغ أهدافها إلى مجموعة من الأسباب نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : ضعف الرقابة أو بالأحرى انعدامها، الفساد الإداري والتهميش الذي يعاني منه ا لمزارعين خاصة الصغار منهم ، بالإضافة إلى مركزية القرارات وعدم إشراك الجهات الفاعلة في وضعها...الخ.

الخـــــــاتمة

اتبعت الجزائر مجموعة من السياسات سعيا منها لتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة وبالتالي توفير الغذاء للسكان، ولقد ظهرت التنمية الريفية وإعا دة حيوية المناطق الريفية كمواضيع ذات أولوية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، سعيا منها لفك العزلة وتطوير تلك المناطق النائية وتوفير المرافق الاجتماعية للحد من الهجرة وتحسين الظروف المعيشية لسكانها، وبالتالي المساهمة في تطوير النشاط الزراعي وتخفيض نسبة البطالة والفقر الريفي...الخ.

لكن بالرغم من تلك الجهود المبذولة من طرف الدولة إلا أن تلك السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر لم تنجح في تحقيق تنمية زراعية بمفهومها التقليدي، فما بالك بتحقيق تنمية زراعية مستدامة !، وبالتأكيد فشلها في تحقيق الأمن الغذائي لمواطنيها وما يدل ويؤكد على ذلك هو اتساع الفجوة الغذائية وزيادة التبعية الغذائية للخارج، أي اعتماد الجزائر في تأمين الغذاء على الخارج ما يدل على أن الجزائر مازالت دولة تابعة غذائيا للخارج.

لعل أهم التحديات الهامة التي تواجه الجزائر حاليا هو قدرتها على صياغة وتنفيذ الس ياسات الملائمة لتحسين رفاهية شعبها ، ويعتبر وضع السياسات الزراعية من أكثر الأمور التي لها أهمية خاصة في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الجزائر، ولكن عادة ما تشوب جهود وضع وتنفيذ سياسات زراعية بعض المشاكل التنفيذية والتي من أهمها عدم الخبرة الكافية ونقص الموارد البشرية المدربة بكفاءة عالية في ضوء تحول الكثير من الدول النامية من أسلوب التخطيط المركزي طويل المدى لبرامج التنمية الاقتصادية إلى الاعتماد بشكل أكبر على قوى السوق.

كما أن إصلاح السياسات الزراعية أصبح عملية هامة لتدخل الحكومة في الاقتص اد الوطني بالعديد من السياسات الإصلاحية مثل تحرير أسواق المنتجات وأسواق عناصر الإنتاج وسياسات الخصخصة، وعادة ما يكون لتلك السياسات تأثير قوي على رفاهية المنتج والمستهلك في أن واحد.

على الرغم من الجهود المبذولة في سبيل تح قيق التنمية الريفية المستدامة، إلا أ نها لم تصل إلى مستوى الطموحات المطلوبة إلى جانب عدم قدرتها على تحقيق الا كتفاء الذاتي، حيث لا تزال الجزائر تعاني من ارتفاع نسبة الواردات من المنتجات الزراعية خصوصا القمح والحليب ...الخ، والإشكال هو تفاقم أرقامها من سنة لأخرى وهو ما يوقع الجزائر في ضغوطات اقتصادية وسياسية واجتماعية هي في غنى عنها.

إن مسألة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر لا يمكن أن تصبح حقيقة فعلية إلا من خلال توفير عدة شروط،لأن شروط تحقيق الأمن الغذائي غير متوفرة الآن، وأولى هذه الشروط تحقيق الأمن المائي، وعليه فالجزائر لا تزال بعيدة كل البعد على تحقيق أمنها الغذائي.

لذا فإن السياسات الزراعية في الجزائر تتحمل على عاتقها الآن رهانا أكبر من ذي قبل والمتمثل في الوصول إلى تحقيق تنمية زراعية مستدامة ، وتنمية ريفية في كل المناطق خاصة النائية منها ، وعليه لابد من تضافر كل الجهود للنهوض بهذا القطاع الحساس والهام في الاقتصاد الجزائري.

نتائـــج الدراســـة:

مكننا معالجة هذا الموضوع من التوصل إلى النتائج التالية:

1 -التنمية المستدامة مصطلح حديث نسبيا، جاء للمحافظة على حقوق الأجيال القادمة وضمان حقهم في الموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة منها، كما أنها تدعوا للمحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث، الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية والعدالة الاجتماعية بالإضافة إلى الكفاءة الاقتصادية.

2 -الاكتفاء الغذائي الذاتي مصطلح يدل على اعتماد الدولة على إمكانياتها ومواردها الذاتية في توفير الغذاء للأفراد دون اللجوء للاعتماد على الخارج (عدم اللجوء للاستيراد)، وهذا ما لا نجده محقق في أي دولة من دول العالم إذ لا توجد أي دولة حققت اكتفائها الغذائي ذاتيا، صحيح أننا نجد بعض الدول حققت اكتفاء ذاتي في بعض المواد والمنتجات فقط وليس في كل المنتجات وهذا راجع لعدة أسباب منها الظروف المناخية.

3 -الأمن الغذائي المستدام يعني توفير الغذاء الآمن والسليم على صحة الإنسان وتكون طرق إنتاجه تراعي مبادئ التنمية المستدامة، وعليه لكي يكون الأمن الغذائي مستداما لا بد من توفر ثلاثة عوامل تتمثل فيما يلي:

- استدامة الموارد الطبيعية؛
- استدامة التنوع الحيوي؛
- الزيادة السكانية المناسبة.

4 -الزراعة المستدامة نوع من أنواع الأنظمة الزراعية الحديثة، والتي جاءت متضمنة لمبادئ التنمية المستدامة، وتحقيق الزراعة المستدامة يجمع بين تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة في توزيع الدخل واستغلال الموارد الزراعية بطريقة تضمن صيانتها والحفاظ عليها للأجيال الحالية واللاحقة مع تحقيق الحفاظ على البيئة، وتستهدف التنمية الزراعية المستدامة الحفاظ على الموارد الأرضية وزيادة إنتاجيتها وصيانتها.

5 -تركز السياسات الزراعية على عدة نقاط تتمثل في:

- سياسات الأمن الغذائي تركز على محور الاكتفاء الذاتي دون المحاور الأخرى.
- تركز على الإنتاج دون التسويق والتصنيع الزراعي.
- مشكل التسويق وتطوير الأسواق الداخلية والتصدير مازال قائما.
- ضعف الخدمات المساندة هو السبب الرئيسي للفجوة في الإنتاجية الزراعية.

6 -أدى الاعتماد على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية إلى ارتفاع الإنتاج الزراعي وزيادة الأراضي الزراعية، إذ توجد بعض المواد تضاعف إنتاجها خمسة أضعاف كما هو الحال بالنسبة لإنتاج الكروم، هذه النتائج

المشجعة التي حققها القطاع الفلاحي غير كافية بالنظر إلى الطاقات المسخرة والنمو السكاني، وهذا راجع إلى مجموعة من المشاكل منها:

- التقلبات المناخية: إذ لا يزال الإنتاج النباتي في الجزائر يعتمد على الأمطار وهذا ما يفسر تذبذب الإنتاج من سنة لأخرى، وعليه الإنتاجية تتأثر تبعا لكميات الأمطار المتساقطة.

- صعوبة الحصول على قروض لتمويل القطاع الفلاحي، كما أن الفلاحين يعتبرون هذه القر وض وكأنها هبات تمنح لهم مما أدى إلى تفاقم ديون الفلاحين التي وصلت إلى 63 مليار دج، والتي تم إلغاؤها بقرار رئاسي.

- المستوى الضعيف للتأطير التقني للمستثمرات الفلاحية بالرغم من وجود العديد من المعاهد والمراكز للبحث والتطوير والإرشاد إلا أنه ما يلاحظ عليها عدم فعالية دورها، وعليه فالفلاحة في الجزائر لا تزال بحاجة لتطوير حيث لا يزال بعيد عن استعمال الأساليب العلمية الحديثة في الإنتاج.

- انخفاض المستوى التقني في الزراعة، على الرغم مما تحقق من تقدم في مجالات التطوير التقني للزراعة إلا أن هناك تقدما محدودا في الأثر التنموي، وذلك قياسا بما يمكن تحقيقه وتكمن العلة دائما في ضعف الأداء المؤسسي سواء كانت مؤسسات البحث أو الإرشاد أو التمويل الزراعي والغياب الشبه الكامل لمنظمات المزارعين.

- عدم استجابة المزارعين لسياسات البحث والإرشاد واعتمادهم على الطرق التقليدية.

7-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية يعاني من نقص الشفافية والمساواة في تقديم الدولة للمساعدات لمختلف شرائح الفلاحين، فعلى سبيل المثال تقديم القروض والدعم يخضع للمحسوبية إذ لم يستفيد من هذه الامتيازات إلا 10 بالمائة من المستثمرات الفلاحية والفلاحين، بالإضافة إلى تهميش صغار الفلاحين الذين يملكون مستثمرات فلاحية صغيرة ومصغرة .

8-يعاني الفلاحون من مشكلة البيروقراطية التي تعيق الحصول على التجهيزات والعتاد، حيث تأخذ الترتيبات الإدارية وقتا طويلا بالإضافة إلى سوء التسيير وتفشي ظاهرة الفساد الإداري (الرشوة).

9-ضعف أو بالأحرى انعدام التوجيه المقدم للفلاحين.

10-يرجع سبب فشل السياسات الزراعية في الجزائر أساسا لعدم انطلاقها من الواقع وعدم اهتمامها بالرأسمال البشري الذي يلعب دورا هاما في إنجاح أي سياسة، فالدولة اهتمت أكثر بالجانب المادي في حين أن المحور الأساسي لنجاح أي سياسة هو اقتناع جميع الأطراف بأهميتها وأهمية أهدافها.

11-المركزية في اتخاذ القرارات في وضع السياسات والمخططات الفلاحية والريفية، مما أدى إلى عدم تقبلها وإهمالها لكثير من الجوانب ذات أهمية كبيرة، هذا ما يدل على تهميش الفلاحين وعدم منحهم فرصة المشاركة في وضع تلك السياسات، أي عدم إشراك الأطراف الفاعلة (من فلاحين ومنتجين في عمليات الإصلاح ووضع البرامج الإنتاجية وسوء استعمال الإطارات الفلاحية).

12-يبقى ترسيخ المخططات ميدانيا بالرغم من الجهود المبذولة ضعيفا، وهذا لعدم أخذه كما ينبغي بالمعطيات الاقتصادية والاجتماعية فهو يعمل بشكل تقريبي مع غياب المراقبة والمتابعة الفعالة على تنفيذ المخططات الفلاحية والريفية.

13-توجه الدولة إلى دعم القطاع الفلاحي ليس كفيلا لوحده بتحسين مستوى هذا القطاع، لأن هذا الدعم أثبت فشله، لأن المشكلة لا تتعلق بالتمويل بقدر ما تتعلق بالفلاحين ذاتهم (تراجع اهتماماتهم بالقطاع الفلاحي، تحويل مجال أنشطتهم الفلاحية إلى مجالات أخرى سريعة الربح كالتجارة والصناعة...الخ).

14-بالرغم من وضع الدولة لمخططات وسياسات تعنى بالجانب الريفي، إلا أن هذا الأخير لا يزال يعاني عديد النقائص مثلا: إغفال مشاركة الأطراف الفاعلة.

15-فيما يخص التمويل الفلاحي فبالرغم من وجود عدة هيئات رسمية للإقراض إلا أنه لا يزال دون المستوى المطلوب وما يزال يشكل عائقا في التنمية الريفية والفلاحية، مع أن معدلات القروض الزراعية في ارتفاع إلا أن هذه الأخيرة تفتقر للمتابعة.

16-تعتبر مشكلة العقار من أصعب المشاكل التي تعيق تطور القطاع الفلاحي، وذلك راجع إلى عدة نقائص تتمثل في:

- عدم وضوح الإطار القانوني للعقار الفلاحي من جهة وعدم تطبيقه من جهة أخرى، إذ تبقى معظم القوانين مجرد حبر على ورق.

- التوسع السكني (الزحف العمراني) والبناء الفوضوي وتحويل الأراضي عن وجهتها الفلاحية، فحسب وزارة الفلاحة والتنمية الريفية فلقد تم تحويل 161 ألف هكتار من الأراضي الفلاحية، 10 آلاف منها مسقية وهذا منذ الاستقلال إلى عام 2001 و120 ألف هكتار أخرى مهددة بالبناء عليها وفق مخططات التعمير، بالرغم من صدور نصوص تحمي الأراضي الفلاحية ك القانون 25-90، برغم ذلك وقعت عدة تجاوزات تغاضت عنها السلطات بل شاركت فيها حيث تتعمد البناء على المساحات الصالحة للزراعة.

- إن أهم التحديات والمخاطر التي تواجه البيئة التي تهدد أمننا الغذائي منها تغير ظاهرة التصحر وندرة الموارد المائية وانخفاض كفاءة استخدامه، بالإضافة إلى بطء وتيرة برامج الإصلاح.

17-تعد الجزائر من أكبر مستوردي الغذاء على المستوى العالمي (خاصة الحبوب)، والملاحظ هو ارتفاع الواردات الغذائية من سنة لأخرى وهذا يدل على أن الجزائر بلد مستورد صافي للغذاء، مما يزيد من حدة وصعوبة هذه المشكلة هو ارتفاع قيمة الواردات الغذائية من سنة لأخرى إلى أن بلغت 6058 مليون دولار سنة 2010 هذا من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية وهذا يؤثر بدوره على القدرة الشرائية للفرد الجزائري التي تتميز بضعفها، كما أن هذه الأرقام تؤكد لنا عجز الإنتاج المحلي في توفير الغذاء وهذا مؤشر آخر يدل على عدم نجاح السياسات الزراعية في توفير الغذاء اللازم والكافي.

18-الصادرات الغذائية بالرغم من ارتفاع قيمتها من سنة لأخرى إلا أنها تبقى ضعيفة جدا إذا ما قورنت بالواردات الغذائية، فهناك فرق كبير بينهما ، ففي سنة 2010 بلغت الصادرات من المواد الغذائية 315 مليون دولار، وهنا نلاحظ الفرق الكبير بين الصادرات والواردات التي سجلت في نفس السنة مبلغ قدر بـــ 6058 مليون دولار.

الاقتراحات والتوصيات:

كخلاصة لما سبق ذكره نعتبر أنه من الصعب إيجاد حلول نهائية لكامل مشاكل هذا القطاع، لكن كل ما يمكن عمله هو فقط ذكر الخطوط العريضة لبعض الحلول التي يجب أن تمر عبر الاقتراحات التالية:

1) في مجال السياسات الزراعية:

1 -الاهتمام أكثر بسياسة التنوع الحيوي.

2 -زيادة إنتاجية واستدامة زراعة الحيازات الصغيرة :إن تحسين إنتاجية وربحية واستدامة زراعة الحيازات الصغيرة هو السبيل الرئيسي للخلاص من الفقر في إطار استخدام الزراعة من أجل التنمية، يتطلب هذا مجموعة واسعة من أدوات السياسات الزراعية، ويمكن استخدامه لتحقيق ما يلي:

- تحسين الحوافز السعرية وزيادة نوعية وكمية الاستثمار العام.
- تحسين عمل أسواق المنتجات والمستلزمات.
- تحسين القدرة على الحصول على الخدمات المالية وتخفيض التعرض لمخاطر غير مغطاة بوثيقة تأمين.
- تعزيز أداء منظمات المنتجين.
- تشجيع الابتكار من خلال العلوم التقنية.
- زيادة الاستدامة الزراعية وجعلها داعمة قوية للخدمات البيئية.

3 -فصل السياسات الزراعية عن التغيرات السياسية للبلاد، لأنه كلما تأتي حكومة بسياسة زراعية تقوم الحكومة الجديدة بإدخال تغييرات أو إزالتها، بالرغم من أن تلك السياسات لم تطبق بالكامل لمعرفة ما مدى فاعليتها ومواطن قوتها وضعفها.

4 -الاهتمام أكثر بالسياسات المساندة كالإرشاد والبحث الزراعي كإقامة مراكز لتدريب المزارعين وتوعيتهم بمدى أهمية الزراعة المستدامة واستخدام الأسمدة العضوية وما مدى التأثير السلبي للأسمدة الكيماوية على سلامة الإنتاج الغذائي وأمنه.

5 -العمل على تدعيم مراكز البحوث و التدريب والإرشاد الفلاحي لتقوم بدورها الحقيقي في الربط بين البحوث التطبيقية و التجارب المخبرية من جهة و الفلاحين من جهة ثانية ونقل نتائج البحوث الموجودة على رفوف الجامعات ومؤسسات البحث العلمي و الهيئات المتخصصة إلى الميدان مع أهمية استغلال و سائل الإعلام خاصة المرئية في توعية الفلاحين.

6 -في أما مجال الاستثمار والصناعات الغذائية فلا بد من:

- يجب توفير ظروف المناخ الاستثماري المحفزّ للمستثمرين و ا لفلاحين، سواء للقطاع الخاص أو العام، وأهمها الاستقرار السياسي و الأمن.

-تشجيع الاستثمار الفلاحي، بالقضاء على الفساد الإرادي و البيروقراطي و وضع تشريعات قانونية مناسبة تتسم بالشفافية.

-إعطاء الأولويات للصناعات التي تخدم الزراعة كصناعة المبيدات و الأسمدة، وبناء أنظمة الري و شبكات الطرق و التخزين دون إهمال تدريب الإطارات.

- الاهتمام أكثر بالصناعات الغذائية .

7 -أما فيما يخص سياسة تحسين الأراضي واستصلاحها فلا بد من :

-وضع وسن قوانين تمنع البناء على الأراضي الصالحة للزراعة، لأننا نلاحظ تزايد التوسع العمراني على الأراضي الزراعية مما يؤدي إلى تناقصها، لذا لابد من القيام بدراسات للأراضي للتأكد من مدى صلاحيتها للزراعة أو العكس قبل منح تأشيرات البناء عليها.

-زيادة المساحات المروية عن طريق استصلاح الأراضي بواسطة الري وتطوير التقنيات الموفرة للمياه، لأنها تعتبر الحل الأكثر نجاعة فيما يخص زيادة الإنتاج بنوعيه سواء الإنتاج النباتي أو الحيواني.

-حماية المساحات الزراعية من المضاربة العقارية.

-ترشيد طرق توزيع الأراضي وتطوير المحاصيل الزراعية الموجهة للتصدير.

-تحسين المنافسة وتشجيع الاستثمار والاهتمام بالتكوين والإرشاد الفلاحي.

-الحد من مركزية القرارات وعدم تهميش الفلاحين وإشراكهم في عملية اتخاذ القرارات ووضع السياسات ذات الصلة بنشاطهم، أي الانطلاق من أرض الواقع.

8 -لنجاح سياسة التمويل الفلاحي

حتى تكون هذه السياسة فعالة يجب أن تراعى الأسس التالية :

- تكثيف التمويل المالي للقطاع الفلاحي و تحديث هياكله .
- توفير الشروط الضرورية لتنمية المستديمة للقطاع .
- منح الأولوية للفلاحة في البرامج الاستثمارية الحكومية .
- يستلزم أخذ حلول ملائمة لكل منطقة على حدى و مراعاة خصوصياتها .
- إدخال التكنولوجيا في شتى الحالات وذلك لرفع مستوى الإنتاج و الإنتاجية.
- التسيير العقلاني للموارد المالية و تحسين الخدمات المصرفية خاصة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و صناديق التنمية الفلاحية.

- توفير الظروف لنمو فلاحي يعتمد على ذاته .
- الشفافية في توجيه المساعدات مع المشاركة الفعلية لأصحاب المهنة عن طريق الغرف الفلاحية.
- المرونة في إجراءات منح المساعدات للسكان .
- ترشيد سبيل التمويل الفلاحي.

2) في مجال الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي

إن مسألة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر لا يمكن أن تصبح حقيقة فعلية إلا من خلال توفير شروط تتمثل فيما يلي:

-تبدأ بالأساس من الأمن المائي.

-المحافظة على الموارد الجينية.

-التصدي للظواهر البيئية السلبية.

-الاستصلاح للأراضي وفتح وتسهيل الاستثمار في هذا المجال.

-ولا بد من تفعيل دور السياسات الزراعية لأن الأمن الغذائي مرهون بالأمن المائي الذي يقتضي توفير ماء الشرب للمواطنين، بالموازاة مع تخصيص موارد مائية معتبرة موجهة للسقي لأن القطاع الفلاحي يستهلك أكثر من 70بالمائة من الموارد المائية.

-كما أن التغيرات المناخية أصبحت تؤثر سلبا على مردود النشاط الفلاحي في العالم بصفة عامة.

-وفي ظل التغيرات المناخية فإن التحكم في زيادة الإنتاج يظل مستحيلا إذا لم تتوسع الأراضي المسقية مع أن للجزائر إمكانيات سقي تصل إلى 2 مليون هكتار شريطة إعادة معالجة مياه الصرف الصحي المقدرة بأكثر من 600 مليون متر مكعب وهذا من التحديات الممكن تحقيقها.

-ومن العوامل المساعدة على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر إضافة إلى شرط مياه الري، التنوع الإحيائي النباتي والحيواني، حيث انقرضت الكثير من الأنواع النباتية والحيوانية تضيع الموارد الوراثية والجينية لحوالي 300 صنف للحمضيات بسهل متيجة والذي يحتاج لعناية أكثر من أي وقت مضى،كما يتواجد أيضا أكثر من 160 صنف ونوع من الزيتون بولاية بجاية وكذا 80 صنفا من العنب بكل من ولايتي المدية ومعسكر.

-أما بخصوص الأراضي المزروعة فإن الأراضي الصالحة للزراعة عن طريق الاستصلاح مع فتح وتسهيل الاستثمارات الكبيرة سواء كانت محلية أو أجنبية ضرورة تفرض نفسها حاليا ومستقبلا من أجل تنمية زراعية مستدامة تمكن من تحقيق الأمن الغذائي، وذلك بزيادة زراعة الحبوب وإنتاج الخضر المبكرة والنباتات الزيتية في مساحات شاسعة بالحبوب، و كذا إنتاج الأعلاف بغية تطوير شعبة إنتاج الحليب واللحوم في الجزائر باعتبارها المصدر الرئيسي للغذاء.

-التركيز أكثر على المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والخضروات....الخ، هذا لا يعني إهمال المنتوجات الأخرى بل لابد من تدعيمها وتشجيعها أيضا لان الغذاء لا ينحصر فقط في الحبوب.

-وضع الملكيات الزراعية الخاصة حيز الاستغلال.

-منع تحويل الأراضي الزراعية عن طبيعتها.

-وضع قوانين عملية من أجل الفصل في عملية توزيع الأراضي على الورثة في أجال محددة.

3) ولتحقيق زراعة مستدامة أكثر:

لاشك أن التنمية المستدامة باتت تشكل مرجعا لا مفر منه للمخططين والمؤسسات الدولية وللمسؤولين السياسيين، وتسعى إلى التوفيق بين ضرورات ثلاث وهي: النمو والحد من الفقر والمحافظة على الأنظمة البيئية وتقليل الأضرار البيئية الناجمة عن سياسات التنمية ، إلا أن إطلاق النمو الاقتصادي يعتبر شرطا ضروريا لنجاح الشرطين الآخرين.

- تعزيز وتبني العديد من الممارسات الزراعية المستدامة التي يمكن أن تحل محل الممار سات الضارة، وتعمل على تحسين إدارة المدخلات المز رعية.

- تطوير السياسات التي تحافظ على هيكل مزرعي منوع ومتجدد وتطور المجتمعات الريفية .

-أخذ مبدأ التنمية المستدامة بالاعتبار في جميع القرارات العملية .والترويج للتنمية المستدامة في أوساط كل الأطراف المشاركة في تخطيط وتنفيذ ومتابعة السياسات الزراعية وبين المزارعين أيضا، وفتح المجال لأوسع مشاركة ممكنة في صياغة مثل هذه الإستراتيجيات وفي اتخاذ القرار، وزيادة الشفافية والمراقبة والمتابعة.

-دمج البيئة في التحليل الاقتصادي الزراعي.

-تحليل التكلفة والعائد للموارد (خاصة الناضبة منها) والحد من استغلالها بما يتعدى قدرتها على التجدد.

-اعتماد أساليب زراعية تراعي الظروف المحلية وقدرتها.

-تقديم دعم سياسي للتنمية الزراعية المستدامة يرتكز على فهم واضح لما تنطوي عليه العملية ولما يتوقع لها من نتائج إيجابية.

-ترشيد استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية، والتوسع في استخدام وتطبيق أساليب المكافحة الحيوية المتكاملة للآفات الزراعية.

آفاق الدراســـــــــــــــة:

إن إنهاء الدراسة عند هذا الحد لا يعني أبدا نهاية البحث في الموضوع بل بالعكس هو انطلاقة جديدة ودافع قوي لدراسات مستقبلية أكثر عمقا خاصة وأن هنـــاك العديد من النقاط المشار إليها في البحـــث تستدعي تعمقـــا وتفصيلا أكبـــر، نتمنى أن تكون مواضيع لبحوث مستقبلية بحول الله تعالى مثل:

- أهمية الزراعة الصونية في المناطق الشبه الجافة والجافة وما مدى قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي.
- ما مدى نجاح المشروعات الفلاحية المشتركة في تحقيق الأمن الغذائي.
- دور الاستثمار الأجنبي والمحلي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر.

في ختام هذا البحث نتمنى أن نكون قد وفقنا ولو بصفة جزئية في معالجة الجوانب الأساسية لهذا الموضوع، ونأمل أن تكون لنا فرصة في المستقبل للبحث في احد هذه المواضيع أو في مواضيع أخرى جديدة لها علاقة بهذا الموضوع.

قائمـــة المرجـــع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1 -أحمد أبوزيد الرسول ،**السياسات الاقتصادية المعاصرة،رؤى معاصرة،** الطبعة الأولى، دار: النشر مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية،2004 .

2 - أحمد أبو اليزيد الرسول، **التنمية المتواصلة:الأبعاد والمنهج**، دار النشر:مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2007.

3 -إبراهيم إبراهيم ريحان وآخرون، **تنمية ريفية**، دار النشر: لا توجد، مصر، 2001.

4 -السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إ سلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

5 -التويجري محمد بن إبراهيم، **التنمية الريفية والمحلية**،منظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،السنة لا توجد.

6 - باتر محمد علي وردم، **العولمة ومستقبل الأرض**، الطبعة العربية الأولى، دار النشر:الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن،2003.

7 - باسل البستاني، **جدلية التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين** ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 2009.

8 - ريموند ريتشحياخ، سلفين أوخر، **التنمية صفر** ، تعريب : سهام الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، 1978.

9 - زياد الحافظ، **أزمة الغذاء في الوطن العربي** ، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي،الدراسات الاقتصادية الإستراتيجية، لبنان،1976.

10 - طلعت مصطفى السروجي، **التنمية الاجتماعية؛من الحداثة إلى العولمة** ، دار النشر :المكتب الجامعي الحديث،2009.

11 - ف.دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000.

12 -كمال حمدي أبو الخير، **بحوث ودراسات في : إستراتيجية التنمية الزراعية** ، مكتبة عين شمس القاهرة،1997.

13 - عاكف الزغبي، **مبادئ التسويق الزراعي**، الطبعة الأولى، دار النشر :دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

14 - عبد المنعم محمد الجلا، **الزراعة العضوية؛الأسس وقواعد الإنتاج والمميزات** ، الطبعة الأولى، دار النشر لا توجد، 2000.

15 -عبد القادر رزيق المخادمي، **الأزمة الغذائية العالمية :تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي** ، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر،2009.

16 - عزيز شاهو إسماعيل،**سياسة التنمية الزراعية**، الجمهورية العراقية، 1981.

17 - محمد رفيق أمين، **الأمن الغذائي: نظيرة ونظام وتطبيق**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر،الأردن، 1999.

18 - محمود الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة – العوامل الفاعلة** –، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس2007.

19 - ميشال تودارو ، **التنمية الاقتصادية** ، تعريب ومراجعة :محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، 2006.

20 - محمد أحمد الرويشي ، **جوانب من مشكلة الغذاء في العالم وال وطن العربي** ، مطبعة الجبلاوي، شبرا القاهرة،1968.

21 - مجموعة بحوث، **الأمن الغذائي**، بيروت، 1993.

22 - منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية** ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 2000.

23 - محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي في الوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998.

24 - محمد عبيدات، **التسويق الزراعي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان،2000.

ثانيا: البحوث العلمية (رسائل الماجستير والدكتوراه)

1 - جميلة لرقام، **الأمن الغذائي في الدول العربية** ،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر،2006.

2 - كمال حوشين، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر،2007.

3 - أعمر عزاوي، **إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، الجزائر،2005.

4 - رابح زبيري، **الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره** ،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر ، 1996.

5 - زهية زيدان، **واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي -حالة الجزائر** -،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، الجزائر،2001.

6 - جميلة لرقام، **مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر،1997.

7 - عبد العزيز شرابي، **تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية – أي سياسة زراعية للجزائر؟–** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة باتنة، الجزائر، 2007.

8 - رضا بوعافية، **أنظمة استغلال العقار الفلاحي في الجزائر**، رسالة ماجستير في القانون العقاري غير منشورة، كلية الحقوق جامعة باتنة، الجزائر، 2009.

9 - نادية لوزري، **انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.

10 - مليكة جرمولي، **السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها "دراسة حالة ولاية البويرة"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

11 - ياسمينة زرنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر،2005-2006.

12 - الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سونطراك** ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة، الجزائر، 2007.

ثالثا: التظاهرات العلمية (المؤتمرات، الملتقيات والأيام الدراسية)

1 -أحمد مداني، عبد القادر مطاي ، دور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دعم التنمية المحلية ،**الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر : واقع وآفاق**، المركز الجامعي برج بوعريريج، 14-15أفريل 2008.

2 -أحمد جميل، ميلود وعيل، مداخلة بعنوان : "آثار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR على التنمية الريفية"، **الملتقى الوطني واقع وآفاق التنمية الريفية في الجزائر**، الاغواط، 27-28 أكتوبر 2009.

3 -أحمد تي ناصر رحال، إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، **الملتقى الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، الجزء الأول، سطيف، 07-08 أفريل2008.

4 -السعيد قاسمي، فائزة بومعراف، واقع التنمية الريفية في الجزائر"، **الملتقى الوطني واقع وآفاق التنمية الريفية في الجزائر**، الاغواط، 27-28 أكتوبر 2009.

5 -بهجت محمد أبو النصر، دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية، **المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي**، الأردن، 14-16 أكتوبر 2003.

6 -خبابه عبد الله، التنمية الشاملة المستدامة- المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ري ود ي جابيرو 1992 إلى مؤتمر بالي2007، **الملتقى الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة** ، الجزء الأول، سطيف، 07-08 أفريل2008.

7 -صالح صالحي، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر،**الملتقى الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، الجزء الأول، سطيف، 07-08 أفريل 2008.

8 -رميدي عبد الوهاب، مزيود إبراهيم، برنامج دعم التجديد الريفي 2007-2013 واحتواء إشكالية التنمية الريفية؛ الأدوات والآليات "، **الملتقى الوطني واقع وآفاق التنمية الريفية في الجزائر** ، الاغواط، 27-28 أكتوبر 2009.

9 -عبد الرزاق فوزي، كاتية بوروبة، التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبيرالي، **الملتقى الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، الجزء الأول، سطيف، 07-08 أفريل2008.

10 -عنابي بن عيسى، كلثوم واليز، التنمية الريفية في الجزائر بين الحماية البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، **الملتقى الوطني واقع وآفاق التنمية الريفية في الجزائر**، الاغواط، 27-28 أكتوبر 2009.

11 -فاطمة بكدي، نوال شيشة، التنمية الريفية المس تدامة في الجزائر- عوائق وتحديات، **الملتقى الوطني واقع وآفاق التنمية الريفية في الجزائر**، الاغواط، 27-28 أكتوبر 2009.

12 -فريدة لرقط ، ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة ، **الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق**، المركز الجامعي: برج بوعريريج، 14-15أفريل 2008.

13 - مبارك بوعشة، التنمية المستدامة :مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد، **الملتقى الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، الجزء الأول، سطيف، 07-08 أفريل 2008.

14 -مراد علة، محمد مصطفى سالت، دراسة إستراتيجية التنمية الريفية مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، المفاهيم والآليات، **الملتقى الوطني واقع وآفاق التنمية الريفية في الجزائر**، الاغواط، 27-28 أكتوبر 2009.

15 -وهيبة ليازيد، برنامج التجديد الريفي في الجزائر ، **الملتقى الوطني واقع وآفاق التنمية الريفية في الجزائر** ، الاغواط، 27-28 أكتوبر 2009.

16 - رابعا: التقارير

1 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام2007** ،"بيانات غير منشور"، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 2008.

2 -المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025**، "بيانات غير منشور"، جامعة الدول العربية، الخرطوم، أوت2007 .

3 -المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2007**، "بيانات غير منشور"، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 2008.

4 -المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2009**، "بيانات غير منشور"، جامعة الدول العربية، الخرطوم،2010.

5 -المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **ورشة العمل القومية حول :متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي**، "بيانات غير منشورة"، جامعة الدول العربية، الخرطوم، أفريل2008 .

6 - البنك الدولي؛ البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **تقرير عن التنمية في العالم :الزراعة من أجل التنمية** ، واشنطن،2008.

7 - جامعة الدول العربية ، **تحديات التنمية في الدول العربية :الأمن الغذائي والزراعة**، الجزء 2، "بيانات غير منشورة"، القاهرة،2009.

8 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر** ، "بيانات غير منشورة"، جامعة الدول العربية، الخرطوم2010.

9 -صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2010.

10 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد29، "بيانات غير منشورة"، جامعة الدول العربية، الخرطوم،2009.

11 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية** ، المجلد28، بيانات غير منشورة"، جامعة الدول العربية، الخرطوم،2008.

12 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**، "بيانات غير منشورة"، جامعة الدول العربية، الخرطوم،2010.

13 - تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبورغ، جنوب إفريقيا، 26 أوت- 4 سبتمبر2002.

خامسا: القرارات، القوانين والمراسيم

1 -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ،46،أوت2008.

2 -الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، **قانون 87-19**، الجزائر، المؤرخ في 8 ديسمبر1987.

3 -الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، **قانون 90-25**، الجزائر، المؤرخ في 18 نوفمبر1990.

4 -التعليمة الوزارية رقم01 المؤرخة في 27 جانفي 2008.

- **المؤسسات والهيئات الرسمية:**

1 -وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الاجتماع التقييمي للقطاع**، 7فيفيري 2011.

2 -مديرية الجمارك الجزائرية:المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات (2006-2010).

3 -**التجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي**، غرفة الفلاحة لولاية سطيف، أكتوبر 2008.

سادسا: الجرائد والمجلات العلمية

1 عبد المجيد بهلول ، زيادة الإنتاجية والمساحات المزروعة بالحبوب في الجزائر موسم (2008-2009)، **مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية والزراعة، العدد 1و2،2010.

2 محسن أيوب، الأمن الغذائي العربي ودور القطاع الزراعي في تحقيقه ، **مجلة الزراعة**، العدد 15، دمشق، لا يوجد تاريخ.

سابعا: البرامج

1 -وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المخطط الوطني للتنمية الريفية والفلاحية**،2000 برنامج، الجزائر،2000.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Corinne gendron,**vous avez dit développement durable?**, presses internationales polytechnique, Québec ,2007.

2-Stéphanie Treillet, **l'économie de développement de Bandoeng a la mondialisation**, 2eédition refondue, 2000.

5- Baddache Farid, **le Développement durable tout simplement**, éditions éyrolles , paris, 2008.

6- Bruno Cohen – bacrie , **communiqué efficacement sur le développement durable , de l'entreprise citoyenne aux collectivités durables**, 2006.

7- Stylvin Allemand, **les paradoxes du développement durable**, 2007.

8- Yvette vervet, **la développement durable**, édition sedes, paris, 2007.

9- -Daou lies, **essai d'évaluation de l'efficience économique du programme de reconversion agricole, cas de la wilaya de bouira**, mémoire de magister inédit, faculté de droit et des sciences économiques Bejaia, Algérie, 2006.

10- Ministre délégué chargé du développement rural **,Stratégie de développement rural durable**; présentation de la stratégie nationale, ministre délégué chargé du développement rural, 31janvier 2004.

11- FAO**, Rapport du sommet mondial de l'alimentation 13-17 novembre 1996**, première partie, FAO, Rome, 1997.

12- **Rapport sur la situation du secteur agricole**, MADR, 2005.

13- **Rapport sur la situation du secteur agricole**, MADR, 2006.

14- MDAR**, présentation de la politique de renouveau agricole et rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014**.

15- réseau des agences régionales de l'énergie et de l'environnement; Objectif de développement , (agir sur son territoire) .

16- Ministère de l'agriculture et du développement rural, **statistiques agricoles, 1999-2010.**

مواقع الانترنت:

1 إحصائيات وزارة التجارة لسنة 2005، على الموقع الالكتروني:

http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/tijaraarkam.pdf

2 إحصائيات وزارة التجارة الجزائرية لسنة 2006، على الموقع الالكتروني:

http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/tijaraarkam1.pdf
http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/stat06ar.pdf

3 إحصائيات وزارة التجارة الجزائرية لسنة 2007، على الموقع الالكتروني:

http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/gcomextr07.pdf
http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/comext07ar.pdf

4 إحصائيات وزارة التجارة لسنة 2008، على الموقع الالكتروني:

http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers08/stat08ar.pdf
http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers08/stat1sem08.pdf
ttp://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/trbcomext.pdf

5 إحصائيات وزارة التجارة لسنة 2009، على الموقع الالكتروني:

http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers09/statsem09ar.pdf

6 إحصائيات وزارة التجارة لسنة 2010، على الموقع الالكتروني:

http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers10/cnisar1010.pdf
http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers10/statextrim10.pdf

7 إحصائيات التجارة الخارجية لسنة 2011 على الموقع الالكتروني:

http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichier11/stat1trmstr11ar.pdf

8 -جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية،الموقع الالكتروني:

www.arab_api.org

9 التنمية المستدامة، على الموقع الالكتروني:

www.forum.b99.com

10 - جهاد صبحي عبد القادر محمد القطيط، **إستراتيجية الأمن الغذائي في العالم العربي من منظور إسلامي**، 2008. على الموقع الالكتروني:www.ibrahimomran.com

11 - سمية أحمد حسنين، نبيل فتحي السيد قنديل، **البيئة والتنمية الزراعية المستدامة** ، نشرة إرشادية رقم 1080، معهد بحوث الأراضي والمياه والبيئة، 2007.على الموقع الالكتروني:

http://www.t1t.net/save.php?action=save&id=610

12 - مصطفى نبوي فليفل، **الزراعة العضوية**، مقرر 307. الموقع الالكتروني:

http://www.4shared.com/get/ArfrJ0nf/_____.html

13 - المركز الوطني للمعلومات، **الأمن الغذائي**، اليمن، أفريل 2005. الموقع الالكتروني:

http://www.yemen-nic.net/contents/Agric/studies/4.pdf

14 - دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، **المركز الوطني للسياسات الزراعية** ، دمشق،2003.

http://www.ao-academy.org/docs/eqtisad27072010.pdf

15 - نوال نعمة، **الأمن الغذائي والتنمية**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق،2004.

www.napcyr.org/dwnld-files/proceedings/ra/11_food_security_ar.pdf

16-www.worldbank.org البنك الدولي:

17- www.aoad.org المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

18- www.faculty.ksu.edu.sa

19- www.napcyr.org:المركز الوطني للسياسات الزراعية في سوريا

20- www.4geography.com الموسوعة الجغرافية:

21- www.minagri-algeria.org موقع وزارة الفلاحة الجزائرية:

22- www.douane.gov.dz: المديرية العامة للجمارك (وزارة المالية)

الملاحـــــق

MADR/DSASI

الملحق رقم 01: الإنتاج النباتي من سنة 2000 إلى 2010.

EVOLUTION DES PRODUCTIONS VEGETALES DE 2000 A 2010

Unité: Quintal sauf précision

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	Moyenne 2000-2010
Céréales d'hiver												
S/TOTAL	9 318 180	26 575 280	19 514 100	42 643 740	40 313 000	35 250 465	40 128 100	35 978 580	15 336 140	61 227 000	45 581 000	33 805 962
BLE DUR	4 863 340	12 388 650	9 509 670	18 022 930	20 017 000	15 687 090	17 728 000	15 289 985	8 138 115	23 358 000	20 385 000	15 035 253
BLE TENDRE	2 740 270	8 003 480	5 508 360	11 625 590	7 290 000	8 460 185	9 151 300	7 899 640	2 972 210	11 093 000	9 142 000	7 626 003
ORGE	1 632 870	5 746 540	4 161 120	12 219 760	12 116 000	10 328 190	12 358 800	11 866 580	3 959 215	25 666 000	15 039 000	10 463 098
AVOINE	81 700	436 610	334 950	775 460	890 000	775 000	890 000	922 375	266 600	1 110 000	1 015 000	681 609
Céréales d'été												
S/TOTAL	23 900	16 420	15 150	15 880	15 280	23 870	49 350	40 490	20 525	9 632	4 650	21 377
MAIS	15 560	10 870	8 370	9 810	6 790	11 480	24 560	16 440	10 145	5 747	3 590	11 215
SORGHO	8 340	5 550	6 780	6 070	8 490	12 390	24 790	24 050	10 380	3 885	1 060	10 162
Cultures Fourragères												
S/TOTAL	4 571 300	8 080 000	6 335 050	12 845 770	19 050 000	19 500 000	19 347 210	23 832 100	19 391 230	30 373 045	31 360 960	17 698 788
FOURRAGES ARTIFICIELS	2 802 130	5 544 460	4 901 790	7 914 890	15 551 250	16 644 020	16 458 430	18 839 770	15 903 365	23 721 995	25 901 260	14 016 669
VESCE-AVOINE	906 600	1 634 310	1 351 390	1 882 780	1 550 800	1 345 740	1 520 130	2 038 800	1 354 790	1 786 619	1 748 674	1 556 421
LUZERNE	36 180	39 860	100 220	69 520	117 100	136 060	211 510	260 090	168 885	135 364	196 191	133 725
DIVERS	1 859 350	3 870 290	3 450 180	5 962 590	13 883 350	15 162 220	14 726 790	16 540 880	14 379 690	21 800 012	23 956 395	12 326 522
FOURRAGES NATURELS	1 769 170	2 535 540	1 433 260	4 930 880	3 498 750	2 855 980	2 888 780	4 992 330	3 487 865	6 651 050	5 459 700	3 682 119
PRAIRIES NATURELLES	481 950	655 890	296 000	566 300	568 850	601 860	578 885	605 565	568 570	674 290	672 230	570 035
JACHERES FAUCHEES	1 287 220	1 879 650	1 137 260	4 364 580	2 929 900	2 254 120	2 309 895	4 386 765	2 919 295	5 976 760	4 787 470	3 112 083

Légumes secs												
S/TOTAL	**218 640**	**384 360**	**435 340**	**577 480**	**580 000**	**471 060**	**440 690**	**500 830**	**401 725**	**642 890**	**723 450**	**488 770**
FEVES-FEVEROLES	128 950	212 300	229 330	307 000	320 530	268 860	242 986	279 735	235 210	364 949	366 252	**268 737**
POIS-SECS	15 930	36 740	43 040	63 420	73 710	53 390	53 810	62 430	36 175	59 692	66 134	**51 316**
LENTILLES	1 940	4 580	4 350	4 900	6 130	4 230	6 584	5 605	10 809	26 932	45 902	**11 087**
POIS-CHICHES	66 610	123 120	149 710	191 020	163 670	137 270	127 058	142 940	112 110	178 404	234 737	**147 877**
HARICOTS-SECS	4 190	7 340	8 640	10 960	15 810	6 660	9 145	9 170	5 441	11 588	8 449	**8 854**
GESSES-GUERFALAS	1 020	280	270	180	150	650	1 107	950	1 980	1 325	1 976	**899**
Cultures industrielles												
S/TOTAL	**4 910 340**	**4 749 210**	**4 290 500**	**4 440 490**	**5 981 590**	**5 246 015**	**2 627 900**	**2 688 920**	**5 288 360**	**3 999 863**	**7 776 900**	**4 727 281**
TOMATES INDUSTRIELLES	4 753 920	4 569 970	4 135 770	4 301 640	5 800 780	5 096 650	2 472 265	2 528 240	5 125 954	3 822 731	7 619 420	**4 566 122**
TABACS	71 530	77 760	58 470	56 740	76 000	65 005	68 890	60 430	63 740	76 677	76 039	**68 298**
ARACHIDES	38 940	46 210	46 160	38 420	42 690	33 040	29 950	33 190	32 222	30 570	33 851	**36 840**
AUTRES	45 950	55 270	50 100	43 690	62 120	51 320	56 795	67 060	66 444	69 885	47 590	**56 020**
Cultures maraîchères												
S/TOTAL	**33 081 560**	**33 622 030**	**38 374 160**	**49 088 610**	**54 800 000**	**59 265 500**	**59 291 430**	**55 242 790**	**60 681 320**	**72 912 950**	**86 404 430**	**54 796 798**
POMMES DE TERRE	12 076 900	9 672 320	13 334 650	18 799 180	18 962 700	21 565 499	21 809 610	15 068 590	21 710 580	26 360 570	33 003 115	**19 305 792**
OIGNONS	3 157 410	4 284 910	4 478 460	5 551 100	6 582 150	6 855 000	7 038 732	8 265 915	7 591 658	9 801 602	10 013 036	**6 692 725**
AILS	356 050	334 280	360 630	420 040	523 200	464 355	535 132	545 828	559 251	599 323	644 938	**485 730**
TOMATES	3 414 470	3 735 340	4 013 640	4 569 330	5 121 950	5 137 795	5 489 336	5 673 134	5 592 491	6 410 343	7 182 353	**5 121 835**
CAROTTES	1 486 360	1 561 400	1 586 600	1 607 200	1 981 900	1 635 785	2 292 947	2 527 748	2 540 000	2 712 185	3 238 573	**2 106 427**
PASTEQUES MELONS	3 986 910	4 638 920	4 581 230	6 298 470	7 213 760	8 579 415	7 852 236	8 156 652	8 446 307	10 347 220	12 237 666	**7 485 344**
HARICOTS VERTS	255 230	295 270	297 500	406 810	411 000	332 650	355 076	413 220	401 208	450 964	534 874	**377 618**
PIMENTS	773 400	735 070	713 450	925 730	1 234 870	979 710	1 157 594	1 056 849	1 244 821	1 279 020	1 661 674	**1 069 290**

POIVRONS	974 330	860 050	963 230	1 156 590	1 418 200	1 506 425	1 601 287	1 623 696	1 559 149	1 910 468	2 142 448	**1 428 716**
CONCOMBRES	528 370	593 920	675 680	718 380	918 500	977 370	934 463	923 030	887 197	1 017 860	1 155 401	**848 197**
COURGETTES	948 820	875 410	1 011 120	1 216 840	1 581 800	1 885 000	1 575 050	1 616 034	1 512 016	1 898 868	2 226 691	**1 486 150**
AUBERGINES	384 060	324 360	429 400	377 310	473 700	430 575	544 382	584 000	537 624	763 172	906 833	**523 220**
CHOUX FLEURS	438 220	404 020	475 120	551 730	528 150	514 810	591 264	616 818	679 447	818 798	879 286	**590 697**
CHOUX VERTS	186 160	243 830	247 730	297 990	423 050	335 115	390 616	435 205	366 043	467 880	509 817	**354 858**
NAVETS	816 440	862 430	928 420	919 170	1 184 100	1 512 000	1 102 888	1 158 445	1 103 285	1 129 590	1 250 300	**1 087 915**
FEVES FRAICHES	777 190	1 249 590	1 348 640	1 764 070	1 734 800	2 075 000	1 778 826	1 699 504	1 746 461	2 014 797	2 483 465	**1 697 486**
PETITS-POIS	473 890	632 900	655 920	819 920	984 960	1 097 000	815 006	748 312	830 882	1 029 707	1 251 222	**849 065**
ARTICHAUTS	394 800	352 070	344 490	347 210	504 600	370 295	255 945	228 558	342 894	395 354	475 823	**364 731**
AUTRES LEGUMES	1 652 550	1 965 940	1 928 250	2 341 540	3 016 610	3 011 701	3 171 040	3 901 252	3 030 006	3 505 229	4 606 915	**2 921 003**

EVOLUTION DES PRODUCTIONS FRUITIERES DE 2000 A 2010

الملحق رقم 02 : إنتاج الفواكه من 2000 إلى 2010

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	Moyenne 2000-2010
Oliviers												
S/TOTAL	2 171 120	2 003 390	1 919 260	1 676 270	4 688 000	3 164 890	2 647 330	2 089 520	2 540 670	4 751 820	3 112 520	**2 796 799**
OLIVES DE TABLE	346 730	335 460	477 690	634 740	587 980	857 035	684 750	817 780	910 990	982 505	1 359 368	**726 821**
OLIVES A HUILE	1 824 390	1 667 930	1 441 570	1 041 530	4 100 020	2 307 855	1 962 580	1 271 740	1 629 680	3 769 315	1 753 152	**2 069 978**
Production d'huile (HL) (*)	**333 200**	**263 880**	**256 000**	**165 780**	**757 070**	**379 170**	**349 920**	**238 170**	**261 260**	**669 765**	**288 860**	**360 280**
Espèces à Noyaux et / ou à Pépins												
S/TOTAL	3 980 110	4 275 840	5 031 490	5 706 110	6 190 600	7 732 440	9 809 810	6 907 420	9 226 510	10 154 974	12 330 600	**7 395 082**
ABRICOTS	563 540	677 240	737 330	1 084 690	879 910	1 450 965	1 670 169	1 164 356	1 724 090	2 028 755	1 984 667	**1 269 610**
PRUNES	263 530	248 480	304 220	325 290	382 310	462 160	656 510	426 308	588 368	744 057	902 287	**482 138**
PECHES	591 400	576 740	657 670	739 640	804 620	950 590	1 175 040	751 742	1 187 570	1 474 004	1 568 899	**952 538**
NEFLES	134 850	140 170	149 810	199 310	186 650	254 125	233 367	195 358	215 281	222 057	227 550	**196 230**
POIRES	741 760	926 460	1 098 000	1 161 440	1 331 760	1 581 930	1 894 298	1 393 533	1 769 570	1 599 970	2 342 736	**1 440 132**
POMMES	965 170	1 049 000	1 210 380	1 355 420	1 653 720	1 997 120	2 832 420	1 900 095	2 609 672	2 674 691	3 786 367	**2 003 096**
CERISES	41 680	30 000	43 760	25 650	31 550	30 810	50 028	16 814	45 528	58 392	50 729	**38 631**
GRENADES	256 390	208 170	374 740	339 610	398 050	413 540	586 100	563 665	540 539	641 096	701 470	**456 670**
CAROUBES	39 520	46 400	45 920	38 860	41 910	30 030	37 113	41 361	32 160	33 841	28 291	**37 764**
AMANDES	264 830	251 990	322 870	332 340	379 850	453 785	536 725	341 097	395 211	473 931	569 730	**392 942**
COINGS	19 920	23 170	23 290	30 710	44 550	64 220	89 912	67 454	72 654	110 698	115 920	**60 227**
AUTRES NOYAUX-PEPINS	97 520	98 020	63 500	73 150	55 720	43 165	48 128	45 637	45 867	93 482	51 954	**65 104**
Figuiers												
S/TOTAL	543 260	408 640	606 940	632 660	649 400	697 990	919 270	638 830	787 350	838 006	1 237 630	**723 634**

CONSOMMEES FRAICHES	433 920	372 260	539 710	522 100	582 400	598 740	783 160	551 360	666 982	745 853	958 840	**614 120**
SOUMISE AU SECHAGE	109 340	36 380	67 230	110 560	67 000	99 250	136 110	87 470	120 368	92 153	278 790	**109 514**
Figues sèches (**)	**54 240**	**11 760**	**31 200**	**41 460**	**25 810**	**49 665**	**50 710**	**36 530**	**50 990**	**37 384**	**110 770**	**45 502**
Agrumes												
S/TOTAL	**4 326 350**	**4 699 600**	**5 194 590**	**5 599 300**	**6 091 110**	**6 274 060**	**6 803 450**	**6 894 670**	**6 973 665**	**8 444 950**	**7 881 110**	**6 289 350**
ORANGES	2 995 830	3 270 830	3 624 900	3 893 720	4 171 500	4 352 360	4 744 530	4 909 150	5 029 910	6 260 905	5 824 958	**4 461 690**
MANDARINES	182 670	193 520	215 360	253 070	300 210	334 220	321 975	379 250	264 855	266 228	290 020	**272 853**
CLEMENTINES	841 250	907 350	949 330	1 033 510	1 142 500	1 098 920	1 238 935	1 182 210	1 233 620	1 305 326	1 228 221	**1 105 561**
CITRONS	292 810	316 440	389 660	401 670	459 190	473 050	472 710	413 960	434 845	601 103	521 356	**434 254**
POMELOS	13 790	11 460	15 340	17 330	17 710	15 510	25 300	10 100	10 435	11 388	16 555	**14 993**
Palmiers dattiers												
S/TOTAL	**3 656 160**	**4 373 320**	**4 184 270**	**4 723 040**	**4 426 000**	**5 162 934**	**4 921 880**	**5 269 210**	**5 527 650**	**6 006 960**	**6 447 410**	**4 972 621**
DEGLET-NOUR	1 690 220	2 138 070	2 212 310	2 327 690	2 218 250	2 439 510	2 436 980	2 563 125	2 621 560	2 812 657	3 088 401	**2 413 525**
GHARS ET ANALOGUES	763 220	1 067 050	640 000	856 790	663 070	981 830	835 730	934 140	953 790	1 100 160	1 124 824	**901 873**
DEGLA-BEIDA "	1 202 720	1 168 200	1 331 960	1 538 560	1 544 680	1 741 594	1 649 170	1 771 945	1 952 300	2 094 143	2 234 185	**1 657 223**
Vignoble												
S/TOTAL	**2 038 010**	**1 961 590**	**2 343 970**	**2 779 680**	**2 839 000**	**3 340 210**	**3 980 180**	**2 449 990**	**4 019 915**	**4 925 252**	**5 605 620**	**3 298 492**
RAISINS DE TABLE (Qx)	1 621 540	1 612 580	1 881 390	2 157 440	2 220 550	2 610 280	3 170 600	2 040 470	3 396 188	4 194 537	4 743 285	**2 695 351**
RAISINS DE CUVES (Qx)	414 630	347 570	458 510	619 140	616 000	727 090	807 020	406 860	621 557	728 450	860 715	**600 686**
RAISINS SECS	1 840	1 440	4 070	3 100	2 450	2 840	2 560	2 660	2 170	2 265	1 620	**2 456**
Production de vin (HL) (***)	**243 400**	**178 950**	**245 470**	**240 790**	**138 230**	**222 610**	**120 040**	**48 485**	**94 362**	**141 410**	**157 257**	**166 455**

EVOLUTION DES EFFECTIFS DU CHEPTEL DE 2000 A 2010

الملحق رقم 03: الثروة الحيوانية من سنة 2000 إلى 2010

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	Moyenne 2000-2010
Bovins												
S/TOTAL	1 595 380	1 613 040	1 551 570	1 560 545	1 613 700	1 586 070	1 607 890	1 633 810	1 640 730	1 682 433	1 747 700	**1 621 170**
vaches	997 060	1 007 230	892 960	833 684	844 500	828 830	847 640	859 970	853 523	882 282	915 400	**887 553**
Autres bovins	598 320	605 810	658 610	726 861	769 200	757 240	760 250	773 840	787 207	800 151	832 300	**733 617**
Ovins												
S/TOTAL	17 615 930	17 298 790	17 587 740	17 502 790	18 293 300	18 909 110	19 615 730	20 154 890	19 946 150	21 404 584	22 868 770	**19 199 799**
Brebis	9 446 320	9 642 080	9 764 660	9 860 400	10 184 770	10 396 250	10 696 580	10 899 540	10 924 626	11 852 024	13 086 963	**10 614 019**
Autres ovins	8 169 610	7 656 710	7 823 080	7 642 390	8 108 530	8 512 860	8 919 150	9 255 350	9 021 524	9 552 560	9 781 807	**8 585 779**
Caprins												
S/TOTAL	3 026 730	3 129 400	3 280 540	3 324 740	3 450 580	3 589 880	3 754 590	3 837 860	3 751 360	3 962 120	4 287 300	**3 581 373**
Chèvres	1 704 950	1 790 380	1 884 890	1 904 120	1 940 180	2 027 100	2 151 340	2 200 645	2 159 576	2 298 611	2 492 855	**2 050 422**
Autres caprins	1 321 780	1 339 020	1 395 650	1 420 620	1 510 400	1 562 780	1 603 250	1 637 215	1 591 784	1 663 509	1 794 445	**1 530 950**
Equins												
S/TOTAL	264 200	267 450	261 720	262 720	245 780	243 672	238 870	245 780	230 455	235 893	220 045	**246 962**
Chevaux	43 840	43 570	46 430	47 530	44 590	42 642	43 570	44 590	45 285	44 803	43 650	**44 591**
Mulets	42 780	43 720	45 120	48 810	40 350	41 620	40 080	40 350	37 830	38 297	35 120	**41 280**
Anes	177 580	180 160	170 170	166 380	160 840	159 410	155 220	160 840	147 340	152 793	141 275	**161 092**
Camelins												
S/TOTAL	234 220	245 490	249 690	253 050	273 140	268 560	286 670	291 360	395 085	301 118	313 990	**282 943**
Chamelles												

الملحق رقم 04: الإنتاج الحيواني من سنة 2000 إلى 2009

EVOLUTION DES PRODUCTIONS ANIMALES DE 2000 A 2009

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010 (*)	Moyenne 2000-2010
PRODUITS DE L'ELEVAGE												
VIANDES ROUGES (Qx)	2 517 830	2 598 550	2 907 620	3 004 590	3 200 000	3 015 680	2 985 000	3 201 250	3 157 570	3 465 960	3 816 100	**3 079 105**
VIANDES BLANCHES (Qx)	1 981 360	2 010 000	1 507 000	1 568 000	1 700 000	1 685 730	1 453 000	2 605 850	3 056 950	2 092 250	2 816 300	**2 043 313**
LAIT (10^3 Litres)	1 583 590	1 637 210	1 544 000	1 610 000	1 915 000	2 092 000	2 244 000	2 184 846	2 219 708	2 394 200	2 632 900	**2 005 223**
MIEL (Qx)	10 540	16 390	19 495	21 000	28 000	29 910	25 000	29 590	33 120	40 016	48 600	**27 424**
LAINE 'Qx)	177 090	181 470	197 520	200 000	230 000	235 000	240 000	223 123	221 887	278 204	260 260	**222 232**
OEUFS (10^3pieces)	2 020 000	2 160 000	3 220 000	3 302 000	3 500 000	3 444 978	3 570 000	3 813 000	3 507 575	3 838 300	4 379 900	**3 341 432**

الفهـــــــــــرس

العنـــــــــوان	الصفحة

كلمة شكر وتقدير.....II
الإهداء.....III
قائمة المحتويات.....
قائمة الجداول.....
قائمة الأشكال.....
قائمة الملاحق.....
المقدمة.....أ

الفصل الأول: الاكتفاء الغذائي المستدام والتنمية الزراعية المستدامة

تمهيد الفصل الأول.....2
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.....3
المطلب الأول:تعريف التنمية المستدامة.....3
الفرع الأول: نشأة مفهوم التنمية المستدامة.....3
الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة.....7
الفرع الثالث: أبعاد التنمية المستدامة.....8
المطلب الثاني: الأهداف، المبادئ ومؤشرات التنمية المستدامة.....9
الفرع الأول: الأهداف الأساسية من تحقيق التنمية المستدامة.....10
الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة.....11
الفرع الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة.....12
المطلب الثالث:عناصر التنمية المستدامة وركائزها.....18
الفرع الأول: عناصر التنمية المستدامة.....18
الفرع الثاني: ركائز التنمية المستدامة.....19
المبحث الثاني: الأمن الغذائي المستدام.....20
المطلب الأول: ماهية الأمن الغذائي المستدام.....20
الفرع الأول: التعاريف المتعلقة بالأمن الغذائي.....20
الفرع الثاني: ظهور مصطلح الأمن الغذائي تاريخيا.....22
الفرع الثالث: المؤتمرات العالمية للغذاء.....23

الفرع الرابع: العوامل المؤثر في الأمن الغذائي 26
المطلب الثاني: الأمن الغذائي وبعض المفاهيم الأساسية.....27
الفرع الأول: الاكتفاء الغذائي الذاتي..... 27
الفرع الثاني: أمان الغذاء.....28
الفرع الثالث: سوء التغذية.....28
الفرع الرابع: الفجوة الغذائية.....29
المطلب الثالث: أبعاد، مستويات وعناصر الأمن الغذائي 31
الفرع الأول: أبعاد الأمن الغذائي..... 31
الفرع الثاني: مستويات الأمن الغذائي..... 33
الفرع الثالث:عناصر الأمن الغذائي..... 34
المبحث الثالث: التنمية الزراعية المستدامة..... 37
المطلب الأول: ماهية التنمية الزراعية المستدامة..... 37
الفرع الأول: تعريف التنمية الزراعية المستدامة.....38
الفرع الثاني: أهداف ومعايير التنمية الزراعية المستدامة.....41
المطلب الثاني: مبادئ، عوامل ومؤشرات التنمية الزراعة المستدامة... 44
الفرع الأول: مبادئ التنمية الزراعية المستدامة.....44
الفرع الثاني: العوامل الرئيسية التي تؤثر على الاستدامة الزراعة.....46
الفرع الثالث: مؤشرات الزراعة المستدامة.....47
المطلب الثالث: أساليب الزراعة المستدامة.....49
الفرع الأول:الزراعة العضوية.....49
الفرع الثاني:الزراعة الصونية.....57
خلاصة الفصل الأول.....60
الفصل الثاني: كيفية تحقيق الزراعة المستدامة في الجزائر
تمهيد الفصل الثاني.....63
المبحث الأول: ماهية السياسة الزراعية.....64
المطلب الأول: تعريف السياسات الزراعية وخصائصها.....64
الفرع الأول: تعريف السياسة الزراعية.....64
الفرع الثاني:الخصائص التاريخية للسياسة الزراعية.....65

المطلب الثاني: أهداف السياسات الزراعية وأهميتها.....65
الفرع الأول: أهداف السياسات الزراعية.....65
الفرع الثاني: أهمية السياسات الزراعية.....66
المطلب الثالث: شروط السياسات الزراعية ومستلزماتها.....68
الفرع الأول: شروط السياسات الزراعية.....68
الفرع الثاني: مستلزمات السياسات الزراعية.....68
المبحث الثاني: السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر قبل 1999.....70
المطلب الأول: المخططات التنموية.....70
الفرع الأول :المخطط الخماسي الأول (1980–1984).....70
الفرع الثاني: المخطط الخماسي الثاني (1985–1989).....71
المطلب الثاني: السياسة الإنتاجية في المجال الزراعي.....73
الفرع الأول: تعريف السياسة الإنتاجية في المجال الزراعي.....73
الفرع الثاني: أهداف السياسة الإنتاجية في المجال الزراعي.....73
المطلب الثالث: السياسة السعرية والتسويقية في المجال الزراعي.....74
الفرع الأول: السياسة السعرية.....75
الفرع الثاني: السياسة التسويقية.....76
الفرع الثالث: السياسة السعرية والتسويقية في الجزائر.....77
المطلب الرابع: السياسة التمويلية والاستثمارية في القطاع الزراعي. 78
المبحث الثالث: السياسة الزراعية الجزائرية الجديدة (1999–2010).....80
المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سنة 2000.....80
الفرع الأول: أهداف ومجالات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.....80
الفرع الثاني: طرق ومناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية. 82
الفرع الثالث: مشروع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية..... 86
المطلب الثاني: الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة 2004.. 91
الفرع الأول: التنمية الريفية.....91
الفرع الثاني: الفرص والتحديات.....93
الفرع الثالث: محاور الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة وأدواتها.....97
المطلب الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2008.....105

الفرع الأول: سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2008.....105
الفرع الثاني: سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2010–2014.....113
الفرع الثالث: الانجازات المحققة في سياسة التجديد الريفي.. 116
خلاصة الفصل الثاني.....118

الفصل الثالث:نتائج السياسة الزراعية المستدامة على الاقتصاد الجزائري

تمهيد الفصل الثالث.....121
المبحث الأول: النتائج على مستوى تنظيم القطاع الفلاحي.....122
المطلب الأول: تمويل القطاع الفلاحي.....122
الفرع الأول: الصناديق.....122
الفرع الثاني:البنوك.....126
المطلب الثاني: القانون العقاري.....129
الفرع الأول: القانون رقم 87–19.....129
الفرع الثاني: القانون رقم 90–25.....133
الفرع الثالث: القانون رقم 03–10.....136
المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه التمويل والعقار الفلاحي..... 136
الفرع الأول: المشاكل التي تواجه التمويل الفلاحي.....136
الفرع الثاني: المشاكل التي تواجه العقار الفلاحي.....137
المبحث الثاني: النتائج على مستوى الإنتاج الزراعي.....138
المطلب الأول: الإنتاج النباتي وموارده الطبيعية.....138
الفرع الأول: الموارد الأرضية والمائية.....139
الفرع الثاني: الإنتاج النباتي.....142
المطلب الثاني: الإنتاج الحيواني..... 151
الفرع الأول: تطور الثروة الحيوانية..... 151
الفرع الثاني: تطور الإنتاج الحيواني.....152
المطلب الثالث: الإنتاج السمكي..... 155
الفرع الأول: إنتاج الأسماك في الجزائر..... 156
الفرع الثاني: أسباب تدهور الإنتاج السمكي في الجزائر.....156
المبحث الثالث: النتائج على مستوى التجارة الخارجية.....158

المطلب الأول: الواردات.....158
المطلب الثاني: الصادرات.....162
المطلب الثالث: الميزان التجاري الغذائي والزراعي.....164
خلاصة الفصل الثالث.....166
الخـــــــاتمة.....167
الملاحق.....
الفهرس.....

الملخـــــص: يشكل الأمن الغذائي في وقتنا الحاضر أحد أهم التحديات التي تواجه الدول خاصة الدول النامية منها (وبالخصوص الجزائر)، إذ أصبح تحقيقه يشكل رهان وتحدي للدول وذلك على جميع الميادين والأصعدة؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية...الخ، وتعتبر الزراعة من أهم ركائز الاقتصاد لأ ي دولة من دول العالم، وذلك لأهمية أهدافها الإستراتيجية وعلى وجه التحديد تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي (الأمن الغذائي بمفهوم أعم وأشمل) خاصة مع ظهور التنمية المستدامة مما يستدعي تحقيق أمنا غذائيا مستداما، وعليه تعتبر كل من الزراعة والتنمية الريفية المستدامة الطريق المؤدي لتحقيق الاكتفاء الغذائي المستدام، وذلك بطريقة تضمن الاستهلاك الرشيد للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة من التلوث وتحقيق العدالة الاجتماعية، والمحافظة على احتياجات وحقوق الأجيال القادمة. وعليه لا يمكن الفصل بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية فكل واحدة منهما مكملة للأخرى ويهدفان لتحقيق نفس الأهداف.

وسعيا لتحقيق هذه المبادئ والأهداف اتبعت الجزائر عدة سياسات في المجال الزراعي والريفي على حد سواء وذلك سعيا لتحقيق تنمية زراعية مستدامة وبالتالي الوصول إلى أمن غذائي مستدام ، وتتمثل السياسات والبرامج المتبعة في الجزائر فيما يلي: المخطط الوطني للتنمية الريفية والزراعية سنة 2000، والإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة سنة 2004، وأخيرا سياسة التجديد الريفي والفلاحي.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الاكتفاء الغذائي المستدام، التنمية الزراعية والريفية المستدامة، الاقتصاد الجزائري

Résumé:

La sécurité alimentaire constitue a l'heure actuelle l'un des défis les plus importants auquel font face les pays en développement, notamment l'Algérie, où la sécurité alimentaire demeure un enjeu majeur pour la stabilité de l'Etat dans tous les domaines (social, économique et politique).

L'agriculture est le premier secteur de l'économie sur lequel repose la réalisation des objectifs stratégiques, en matière de sécurité alimentaire.

Dans la perspective d'un développement durable qui a, parmi ses objectifs, la réalisation de la sécurité alimentaire durable, la mise en œuvre intégrale des politiques agricoles et de développement rural durable est primordiale en assurant une exploitation rationnelle des ressources naturelles, la préservation de l'environnement, la lutte contre la pollution, l'équité sociale et la garantie des droits et de prise en charge des besoins des générations futures.

En Algérie, ce nouveau contexte est marqué par la conception et la mise en œuvre d'un ensemble de politiques et programmes, qui concourent à la réalisation d'un niveau d'autosuffisance alimentaire. Le plan national de développement agricole élaboré en 2000 (PNDA), le plan national du développement agricole et rural mis en œuvre en 2003 (PNDAR), la stratégie nationale de développement rural durable (SNDRD) et la politique du renouveau rural et agricole de 2006 (PRRA), représentent les efforts et moyens consentis par l'Algérie, pendant la dernière décennie (2000-2010), pour réaliser la sécurité alimentaire nationale.

Mots clés : développement durable, autosuffisance alimentaire, développement agricole, développement rural durable, économie algérienne.